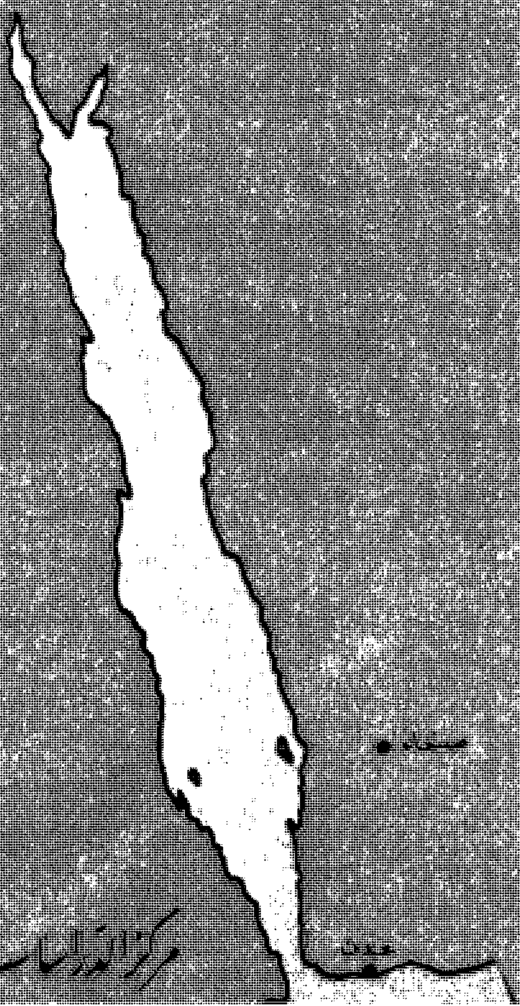
آمال ابراهيم محمد

الصراع الدولي حول البحر الأحمر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر



مركز الدراسات والبحوث اليمني

بسم الله الرحمن الرحيم

الصراع الدولي حول البحر الأحمر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

آمال ابراهيم محمد

الصراع الدولي حول البحر الأحمر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

مركز الدراسات والبحوث اليمني

الطبعـة الأولى ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م

مركز الدراسات والبحوث اليمني
الجمهورية اليمنية ـ صنعاء ـ شارع الزبيري ـ ص . ب ١١٢٨
هاتف ٢٠٠٤٨٥ ـ ٢٠٠٤٧٠ ـ برقياً : يمنات
تنفيذ
دار الفكر المعاصر
لبنان ـ بيروت

الإهداء

*إلى نبع الحب النابض أبداً منسكباً في عمري ينبت واحة.. أبي.. وأمي...

إجلالاً.. براً.. ووفاءً.

* إلى أصدق، شدوٍ يصدح في تلك الواحة يحدوني... أشقائي...

تقديراً... وإعزازاً.

تعريف بالكتاب

يبحث هذا الكتاب في قضايا هامة ذات علاقة بالصراع الدولي حول البحر الأحمر، وآثار هذا الصراع ماضياً، وحاضراً ومستقبلاً على شعوب المنطقة بحكم الأهمية الاقتصادية والتجارية والعسكرية الاستراتيجية للبحر الأحمر. ويكشف الكتاب الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية لإصرار دول الغرب الاستعمارية في السيطرة على البحر الأحمر، واحتلال كامل سواحله وشواطئه الشرقية والغربية، ومضايقه ومداخله الرئيسة ذات المواقع الهامة استراتيجياً.

وبتوفيق شبه كامل استطاعت مؤلفة الكتاب، الباحثة الشابة آمال إبراهيم محمد إدريس عبر صفحات المقدمة والفصول الأربعة بأجزائها المكونة لها وعددها ثلاثة وثلاثون جزءاً والخاتمة، وفقاً لمنهاج البحث التاريخي الذي التزمت به الباحثة، استطاعت إعطاء القارىء سرداً وتقييمات تاريخيين للأحداث التي شهدتها البلدان المطلة على البحر الأحمر، والصراعات الأجنبية حوله، والمقاومة والثورات والمواقف الوطنية لشعوب منطقة البحر الأحمر ضد التدخلات والاحتلال الأجنبي بدءاً من المستعمرين البرتغاليين، فالعثمانيين، مروراً بالهولنديين، فالبريطانيين، وانتهاء بالفرنسيين والإيطاليين. مؤكدة على عدالة نضال شعوب المنطقة وحقها في تقرير مصيرها وبناء دولها المستقلة، وتحقيق تطورها الاجتماعي. ومحددة الضرورة الوطنية والقومية في إيجاد وتعزيز مختلف أوجه العلاقات والتعاون بين دول المنطقة لضمان وحدة واستقلالية شعوبها وأمنها واستقرارها، وجعل البحر الأحمر منطقة خالية من الأسلحة والتواجد العسكري الإمبريالي الصهيوني.

كما يتضمن الكتاب جملة من الاستنتاجات الصحيحة حول الأهداف الرئيسة، والأبعاد الخطيرة لاهتمامات الدول الغربية الاستعمارية، وأطماعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية في السيطرة على البحر الأحمر

والصراعات الدولية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً حول هذا الممر المائي الهام استراتيجياً والدول المطلة عليه.

وبموضوعية وعلمية كاملتين يقدم الكتاب مقترحات بالأساليب والطرق والخطوات العملية الضرورية والمطلوب اتباعها من قبل حكومات وشعوب بلداننا العربية والإفريقية لمواجهة أخطار وأبعاد المد الاستعماري الإمبريالي والصهيوني في المنطقة حاضراً ومستقلاً، خاصة في أعقاب المتغيرات والأحداث الإيجابية التي تأتي في مقدمتها إعادة توحيد اليمن وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، وعودة الشعب الإرتيري إلى أرضه عقب نضال طويل استمر لأكثر من ربع قرن من الزمن.

والكتاب هذا بالرغم من أن الفترة الفاصلة بين إعداده وإصداره تعتبر طويلة بالنظر للمتغيرات والأحداث الجارية في المنطقة فإنه يعد محاولة حقيقية لها مبرراتها العلمية- الأكاديمية والسياسية، لهذا فمؤلفته ستسير بمشروعها هذا حتى المرحلة الراهنة..

الدكتور سلطان عبد العزيز المعمري

رئيس دائرة الدراسات والبحوث التاريخية

مركز الدراسات والبحوث اليمني- صنعاء-ج.ي

تصدير

تصدر الطبعة الأولى من هذا الكتاب في وقت تشهد فيه منطقة البحر الأحمر الكثير من الأحداث والمتغيرات الإيجابية والسلبية على حد سواء.

وفي مقدمة هذه الأحداث الإيجابية يقف حدثان لا يقل أحدهما عن الآخر من حيث الأهمية والوزن والتأثير في منطقة البحر الأحمر، وهما إعادة توحيد شطري اليمن وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وعودة الشعب الأرتيري إلى أرضه عقب نضال طويل استمر لأكثر من ربع قرن، والذي من المتوقع تتويجه بإعلان استقلال أرتيريا بعد الاستفتاء المقرر إجراؤه في العام ١٩٩٣م.

وبقدر مالهذين الحدثين من تأثير إيجابي في المنطقة ظهرت أحداث أخرى وإن لم تتبلور نتائجها النهائية حتى لحظة كتابة هذه السطور، إلا أنها تلقي ظلالاً من الغموض على مستقبل بعض دول المنطقة، وهي انفصال شمال الصومال عن الجمهورية الصومالية وإعلان قيام جمهورية أرض الصومال. ويأتي هذا الشرخ في الجسد الصومالي عقب وحدة دامت لأكثر من ثلاثين عاماً، أي منذ العام ١٩٦٠م. ثم الحرب الأهلية التي تدور رحاها في جنوب البلاد، والتي فشلت كل الوسائط في وضع حد لها، على الأقل حتى الآن. وجيبوتي . . . تلك الدولة الصغيرة محدودة الإمكانيات تشهد هي الأخرى معارك ضارية بين القوات الحكومية وقوات المعارضة: وغيرها من الأحداث الأخرى التي تشهدها المنطقة هنا وهناك.

ومهما كانت أسباب هذه الخلافات ومبررات النزاع فإن المتضرر الأول والأخير هم شعوب هذه المنطقة الذين كادوا أن ينسوا طعم الأمن والسلام والاستقرار، هذا إن لم نقل إنهم لم يعرفوه وهم يعيشون في دوامة الصراعات العرقية والقبلية وأجواء الاقتتال المرعبة.

أتمنى عندما يرى هذا الكتاب النور أن تكون راية السلام قد انتصبت في

المنطقة، وأخذت جميع دول الجوار الدور المناط بها للنهوض بمنطقة البحر الأحمر.

وفي الختام أتقدم بالشكر والعرفان لأسرة مركز الدراسات والبحوث اليمني الموقرة التي منحتني شرف تبنيها نشر هذا الكتاب. ولكافة أبناء الشعب اليمني أخلص التهاني، بإعادة تحقيق وحدته وقيام الجمهورية اليمنية.

آمال ابراهيم

صنعاء ٩/ ٣/ ١٩٩٢م

مقدمة البحث

يتناول هذا الموضوع بالدراسة موقعاً يعد اليوم من أخطر المواقع الجيوبوليتيكية على خريطة العالم السياسية، ويلعب دوراً كبيراً وخطيراً في العلاقات الدولية ألا وهو البحر الأحمر.

وبحكم كونه طريقاً بحرياً استراتيجياً فقد أصبح إحدى بؤر الصراع الدولي، وجزءاً هاماً من الاستراتيجية العالمية، مما حفز الدول الكبرى للسعي لإحكام السيطرة عليه وإيجاد موطىء قدم فيه.

ولقد احتلت منطقة البحر الأحمر أهمية كبيرة في الأحداث الدولية عبر التاريخ لأهميتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ومن خلال تناولي للصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد أخذت بنظر الاعتبار الخلفية التاريخية لهذا الصراع، وذلك لاقتناعي التام بأن هذه الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها البحر الأحمر لم يكتسبها اليوم، بل إنها ضاربة الجذور في أعماق التاريخ. بالإضافة إلى أن تناول الخلفية التاريخية للبحر الأحمر يهيىء لنا الفرصة لتتبع أحداث المنطقة مرورا بمختلف المراحل ومختلف القوى الأجنبية الاستعمارية التي دأبت في السعي لوضع يدها على هذا الشريان الحيوي المهم.

وبالطبع إن لهذا الصراع والتدخل الأجنبي في المنطقة تأثيرات كبيرة على شعوب المنطقة وثقافتها وحضارتها، وأيضا على مستقبلها. وتظل الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر هي الأساس كمحور للصراع حوله. أضف إلى ذلك حالة الضعف والمشاكل الإقليمية والمحلية والتخلف التي تعيشها معظم الدول الساحلية للبحر الأحمر، مما سهل كثيرا مهمة التدخل الأجنبي في المنطقة.

أما إختياري لـ(النصف الثاني من القرن التاسع عشر) كفترة زمنية يتناولها هذا البحث بالدراسة والتمحيص إنما نابع من اقتناعي التام بأن هذه الفترة شهدت ذروة

الصراع الدولي حول البحر الأحمر، والذي تمخض عنه الكثير من المؤثرات التي مازالت منطقة البحر الأحمر تعاني من وطأتها.

وفي ضوء ماسبق فإني آثرت تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية يتقدمها فصل تمهيدي عن البحر الأحمر والصراعات الدولية حوله حتى نهاية القرن الثامن عشر. وقد تناولت في هذا الفصل المميزات الجغرافية والطبيعية للبحر الأحمر، ثم الخلفية التاريخية للصراع حوله حتى نهاية القرن الثامن عشر.

أما الفصل الأول فقد تضمن الوجود المصري في البحر الأحمر، وتحدثت فيه عن تدخلات الدول الكبرى في المنطقة أثناء الوجود المصري، والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه الأيدي الاستعمارية. ثم تحدثت في الفصل الثاني عن الصراع البريطاني العثماني في السواحل الشرقية للبحر الأحمر، موضحة معالم السياسات التي اتبعها كل منهما في توسيع رقعة نفوذها وإحكام قبضتها على المنطقة.

في الفصل الثالث تحدثت عن الصراع البريطاني الفرنسي في البحر الأحمر، وأوضحت فيه تطورات مراحل الصراع التقليدي بينهما، والمواقف التي اتخذتها بريطانيا للحد من النشاط الفرنسي في البحر الأحمر. أما الفصل الرابع والأخير، وهو الاستعمار الإيطالي في البحر الأحمر، فقد تناولته منذ الخطوات الأولى للإيطاليين في البحر الأحمر وتطلعهم لإيجاد مستعمرة لهم فيه، بالإضافة إلى مساندة بريطانيا للإيطاليين في المنطقة لتخلق منهم منافساً وعقبة في وجه التوسع الفرنسي. بالإضافة إلى كيفية نجاح الإيطاليين في تأسيس مستعمرة أريتريا.

وأجد من واجبي أن أشير بإيجاز تام إلى مصادر البحث ومستنداته، تلك المصادر التي تميزت بتعدد نوعياتها، وتباين اهتماماتها، كما أنها تضمنت -الحديث والمعاصر- بالنسبة للفترة الزمنية الخاصة بموضوع البحث. ولهذا فقد احتاج كل منها معالجة خاصة عند الرجوع إليه والأخذ عنه، كما احتاج أيضا إلى يقظة وحرص شديدين، نظرا لاختلاف أجناس كُتابها وتباين ثقافتهم وأهدافهم، وتقديراتهم للأمور. رغم أن معالجة هذه المجموعة من المصادر لاتخلو بطبيعة الحال من الصعوبات والمشاق، إلا أنني كنت أستلهم من وراء ذلك قوة لموضوع البحث،

وأصالة لمادته وموضوعية لمنهجه. وسوف أشير فيما يأتي إلى بعض المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها في تقصي الحقائق حول موضوع البحث.

لقد اعتمدت وثائق الخارجية الإيطالية حول إريتريا، وهي وثائق منشورة ترجمتها جبهة التحرير الإريترية. وقد ساعدتني هذه الوثائق كثيرا في إلقاء الضوء على أدق تفاصيل الإجراءات الأولى التي اتخذتها إيطاليا للنفاذ إلى المنطقة. وهي في معظمها مراسلات بين الحكومة الإيطالية ومبعوثيها إلى المنطقة، أو مراسلات بينهما وبين زعماء وسلاطين المنطقة، بالإضافة إلى تقارير ممثليها في إنجلترا ومصر. كما شملت هذه الوثائق معظم المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالاستعمار الإيطالي في منطقة البحر الأحمر سواء كان بين الحكومات المهتمة بالأمر، أو بينها وبين زعماء المنطقة المحليين.

كما اعتمدت أيضا في الفصل المتعلق بالوجود المصري في البحر الأحمر على كتاب (الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر) للدكتور شوقي الجمل، وهذا الكتاب يعد من أهم الكتب التي تحدثت عن السياسة المصرية في تلك الفترة والمنطقة لأنه مدعّم، أوبالأحرى قائم في مجمله على مجموعة لايستهان بها من الوثائق.

أما الكتب فهي كثيرة منها كتاب: (عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر) لمؤلفه الدكتور فاروق عثمان أباظة. وفي رأيي أن هذا الكتاب من أشمل الكتب التي كُتبت عن البحر الأحمر، فتناول معظم تفاصيلها وأدق أمورها. ولاأدري إذا كان بإمكاني أن أقول إن هذا الكتاب تناول مواضيع يصلح أن يكون كل واحد، أو مجموعة منها كتاباً، أو دراسة قائمة بذاتها. لذلك وجدت فيه المادة المنشودة لاسيما في الفصل الذي يتعلق بالصراع العثماني البريطاني في السواحل الشرقية للبحر الأحمر. وتأتي أهمية هذا الكتاب في أن قوامه يرتكز على مجموعة كبيرة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى اعتمادي على مجموعة كبيرة من الكتب والرسائل والبحوث العلمية ذات الاتصال الوثيق بموضوع البحث.

وفيما يتعلق بتعرضي للصراع البريطاني العثماني خصوصاً في مسألة تخطيط

الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية فقد اعتمدت بقدر كبير على كتاب (سياسة بريطانيا في جنوب اليمن) للدكتور جاد محمد طه. وهذا الكتاب أيضا من الكتب المهمة التي تناولت تاريخ المنطقة وقد اعتمد المؤلف على العديد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة مما جعلها تساهم في إخراج مادة هذا الكتاب بصورة مقنعة إلى حد كبير.

كما اعتمدت كتاب (التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي إرتيريا والصومال) للدكتور رجب حراز، ولأن لهذا الكتاب أهمية خاصة لبحثي وذلك لأن الكتاب يعد من الدراسات العلمية التي تناولت الموضوع بصورة موضوعية ساعدتني كثيراً في استقصاء الحقائق. بالإضافة إلى استفادتي التامة من مجموعة كتب الدكتور جلال يحيى عن البحر الأحمر. وتعد هذه المجموعة قد أكملت في تناولها الجوانب المختلفة لتاريخ البحر الأحمر والاستعمار فيه.

وكان سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث (جامعة عين شمس)، والذي تناول البحر الأحمر في التاريخ الحديث والسياسة الدولية المعاصرة كان خير عون لي حيث أني أعتبر هذا الكتاب موسوعة في تاريخ البحر الأحمر، حيث وفر لي الكثير من المواد مجتمعة في كتاب واحد والتي يصعب إيجاد بعضها هنا.

ولقد اعتمدت كثيراً من الكتب الأخرى كمصادر ومراجع لهذا البحث، وقد تباينت هذه الكتب تبعا للموضوع الذي اختصت فيه أو الفترة التي درستها، بالإضافة إلى عمقها أو سطحيتها في تناول الموضوع. ولكني أجد معظم الكتب التي تناولت شرق إفريقيا -وخاصة هذه المنطقة قبل تأسيس إريتريا- تطلق على تلك المنطقة اسم إثيوبيا في الوقت الذي نجد فيه أن تسمية إثيوبيا تسمية جديدة، والصحيح هو اسم الحبشة.

ويفترض أيضاً أن لايطلق ذلك الاسم على كل المنطقة حتى السواحل، فقد عرفت منطقة الساحل باسم بلاد البوغوص، أو ساحل الدناكل حتى قيام مستعمرة إريتريا على أيدي الإيطاليين.

أما الكتب الأجنبة فهي كثيرة أيضاً ولكني اعتمدت كتاب:

®(THE BRITAIN,S IMPERIAL ROLE IN THE RED SEA. AREA,1800-1878 ©

وهو من الكتب المفيدة التي تناولت أهم قطب من أقطاب الصراع في البحر الأحمر في تلك الفترة، بكل معالم سياستها وردود فعلها تجاه كل الأمور صغيرها وكبيرها.

واعتمد هذا الكتاب على مجموعة كبيرة من الوثائق والكتب والمصادر التي قلما تتوفر لنا في الوطن العربي. لقد أعجبت كثيراً بأسلوب هذا الكتاب وسلاسته، حيث أنني لم أجد أية صعوبة في ترجمة مادته، أو مايتعلق ببحثي. وكان المؤلف منصفاً في تحديد تسمياته، أو تقسيماته للمنطقة، فقد سمى سواحل إريتريا بسواحل الدناكل، وسمى الساحل الصومالي باسمه، وحدد موقع الحبشة بأنها إلى الغرب من هذه المناطق، وقسمها إلى أربع ولايات هي: شوا، وتيجرى، وغوندار، وبلاد الجالا. وأعتقد أنه نجح في وصف الدور الذي لعبته بريطانيا في منطقة البحر الأحمر بكل دقائقه وتشعباته. وتناول هذا الكتاب أيضاً جغرافية المنطقة وأهم مواقعها ومنافذها ومخارجها وسكانها، أضف إلى ذلك المنافسة الفرنسية البريطانية والدور الإيطالي في المنطقة.

وبهذا العرض أكون قد أشرت إلى أهمية موضوع البحث، والمنهج الذي اتبعته في إعداده، وفحوى مقدمته وفصوله، والملامح العامة لمصادره ووثائقه.

وإنه ليشرفني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور طارق نافع الحمداني، أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية التربية بجامعة بغداد الذي أشرف على إعدادي لهذا البحث(١)، مقدرة توجيهاته السديدة، وتشجيعه المثمر، ومتابعته

---

(١) نالت المؤلفة بهذا البحث الذي أشرف عليه الدكتور طارق نافع الحمداني درجة الماجستير في التاريخ الحديث من قسم البحوث والدراسات التاريخية -معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد عام ١٩٨٧م-١٤٠٧هـ.

الدقيقة والمستمرة لكل ماتوصلت إليه من نتائج حتى إنجاز مهمتي. كما يشرفني أيضا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور أحمد إبراهيم دياب أستاذ التاريخ الحديث، رئيس قسم البحوث والدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، الذي تفضل وساعدني في الحصول على مجموعة من الوثائق الإيطالية المصورة، والتي اعتمدت عليها في دراستي.

كما لا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري لأسرة معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد كافة، والأخوات، والأخوة في مكتبات الجامعات العراقية.

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد أسهمت ببعض الواجب في خدمة التاريخ الحديث لمنطقة البحر الأحمر بجانبيها الآسيوي والإفريقي. وماتوفيقي إلا بالله.

الفصل التمهيدي

البحر الأحمر والصراعات الدولية حوله
حتى نهاية القرن الثامن عشر

البحر الأحمر والصراعات الدولية حوله حتى نهاية القرن الثامن عشر

الموقع الجغرافي للبحر الأحمر:

يتميز البحر الأحمر من بين جميع بحار العالم بموقعه الفريد، إذ يقع عند إلتقاء ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، وأوربا)، ويعتبر من أهم شرايين المواصلات في العالم حيث يربط بين البحار المتصلة بالمحيط الهندي عن طريق باب المندب وقناة السويس فالبحر الأبيض المتوسط[1].

وقد ظل هذا البحر عبر التاريخ عاملاً فعالاً لربط هذه البلاد المحيطة به ببعضها البعض وبغيرها من دول العالم، فكان بذلك وسيلة تسهل التبادل الحضاري والتجاري. كما أنه في نفس الوقت يمثل المخرج الوحيد لبعض دوله الساحلية. ولقد اتخذ البحر الأحمر عبر تاريخه الطويل عدة تسميات، فقد أسماه ابن إياس ببحر الحجاز[2]، وقد عرف أيضا ببحر القلزم نسبة إلى مدينة القلزم القديمة التي تقع على طرفه الشمالي[3].

اما تسميته بالبحر الأحمر فمن المحتمل أن تكون قد اشتقت من التغيرات اللونية في مياهه، فعادة يكون لون البحر أزرق مائلاً إلى الخضرة، ولكن البحر الأحمر ونسبة لوجود نسبة كبيرة من الطحالب التي يميل لونها إلى الأحمر، نتيجة لعمليات التمثيل الضوئي النشطة بفضل المادة المكونة لأنسجتها، وهذه الطحالب عادة تكون قريبة من سطح البحر فينعكس لونها على مياهه[4].

Farid, ABdel MAJID, THE RED SEA PROSPECT FOR STABILITY-١ ST,MARTIN,S PRESS, LONDON. P. L

٢- ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٤، القاهرة، ١٩٦٠، طبعه ليدن، ص١٠٩.

٣- ابن حوقل، صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٨.

ESCHAL BASHER, RUTH LAPIDOTH, THE RED SEA AND THE GULF OF-٤ ADEN, MARTINUS NJHOFF PUBLISHERS, LONDON, 1982, P. 1

وتطل على البحر الأحمر الجزيرة العربية وبلاد الشام من الشرق، ومصر والسودان وساحل الدناكل وساحل الصومال من الغرب. البحر الأحمر حوض شريطي الشكل يفصل بين كتلتين من القشرة الأرضية هما شبه الجزيرة العربية وكتلة شمال إفريقيا. وهو يتصل من الشمال بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، ومن الجنوب بالمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، وتبلغ مساحته نحو ٤٣٧٩٦٩ كلم٢، وطوله من السويس إلى باب المندب حوالي ١٩٠٠ كلم، ويتراوح عرضه بين ٤٠٢ كلم في النصف الجنوبي إلى ٢٠٩ كلم عند خط ٤٥/ ٢٧ شمالا[1].

يتفرع البحر الأحمر في الشمال إلى ذراعين، الذراع الشمالي الشرقي فهو خليج العقبة الذي يبلغ طوله أكثر من مئة ميل، ويبلغ مجموع شواطئه ٢٣٠ ميلاً موزعة بين مصر التي تقع على الشاطىء الغربي للخليج (خليج العقبة) والذي يبلغ طوله زهاء ١٢٥ ميلا. أما الساحل الشرقي لخليج العقبة فتقع عليه أراضي الحجاز، ويبلغ طوله حوالي ٩٥ ميلاً. أما رأس خليج العقبة فيبلغ طوله زهاء عشرة أميال، منها أربعة أميال ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، وستة أميال هي طول الساحل الفلسطيني[2]. أما خليج السويس فيبلغ طوله من نهايته إلى رأسه عند مدينة السويس حوالي ١٧٥ ميلاً، ويتراوح اتساعه مابين ١٠ إلى ١٢ ميلاً، توجد في قمته العديد من الجزر والنتوءات الصخرية التي تجعل الملاحة فيه صعبة إلى حد كبير، ويتراوح عمق مياهه مابين ١٥٦–٢٢٠ قدما، وتفصل بين خليجي العقبة والسويس شبه جزيرة سيناء[3]. ويوجد عند التقاء خليج العقبة والبحر الأحمر مضيق تيران الذي يتكون من مضيق تيران الغربي وهو الممر المائي الوحيد الصالح للملاحة، وهو يوازي ساحل سيناء شمال شرم الشيخ. أما مضيق تيران الشرقي فتكاد تسد مجراه الصخور والحواجز المرجانية، ولايتجاوز عرضه الـ ٨٠٠ متر[4]. أما خليج السويس فيمتد ساحله الجنوبي الغربي على الساحل الإفريقي من شبه جزيرة شمال جبل

---

١ - عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، دار عطوه للطباعة، بلا مكان، ١٩٨٥، ص١٣.
٢ - عبد الباري النجم، خليج العقبة ومضائق تيران، مطابع الجمهورية، الموصل، ط١، ١٩٦٨، ص١٥.
٣ - النجم، المصدر السابق، ص١٧.
٤ - محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، السياسة الدولية العدد، ٥٧، ١٩٧٩، ص٢٨.

الزيات إلى جزيرة شدوان لمسافة ٣٠ ميلاً (٤٨ كلم) من اتجاه الجنوب الشرقي. أما ساحله الشرقي فيحده ساحل جزيرة سيناء، وتحيط به عدد من الجزر الصغيرة وسلسلة من الصخور، كما تتميز مياهه بالضحالة(١). أما في طرفه الجنوبي فنجد مضيق باب المندب الذي يتمتع بأهمية كبيرة لأنه يعتبر المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث يربط هذه المنطقة بالمحيط الهندي- ويقع باب المندب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية حيث تشرف عليه اليمن في الجزيرة العربية وبين إفريقيا حيث تطل عليه بلاد الصومال. والجدير بالإشارة هنا أن ميناءي عدن وجيبوتي هما من أهم الموانىء فيه، ويحتلان المركز الرابع والسادس بين موانئ العالم من حيث ازدحام حركة المرور(٢).

تتحكم جزيرة بريم (ميون) في مدخل مضيق باب المندب، وتبلغ مساحتها نحو خمسة أميال مربعة، وتعتمد جزيرة بريم في كل احتياجاتها على عدن والساحل العربي والإفريقي. وتقسم جزيرة بريم مضيق باب المندب إلى ممرين: شرقي ويسمى باب إسكندر، وعرضه نحو ٣ كلم، وعمقه نحو ١٦ متراً. أما الممر الغربي فيبلغ اتساعه نحو ١٦ كلم، وعمقه حوالي ٣٠٠متر(٣). هذا ولقد سمى العرب هذه الجزيرة بـ(ميون) نسبة للقرية التي يقيم فيها سكان الجزيرة، أما الغربيون فأطلقوا عليها اسم (بريم). وهي مكونة من الصخور البركانية القائمة. وتبعد عن عدن بحوالي ٩٦ ميلاً غرباً، وحوالي ٣ أميال عن اليمن الشمالي. ويسكن جزيرة بريم حوالي ٣٠٠ نسمة من أجناس مختلفة غالبيتهم من العرب(٤). ويعيش غالبية السكان على التجارة مع السفن التي ترسو في الجزيرة أثناء عبورها باب المندب، وكذلك يشتغلون بالصيد(٥). ومن الجزر الأخرى والتي تعتبر ثانوية بالنسبة لجزيرة

١- ESCHAL BACHR, OP. CIT., P. 15.

٢- صبري فارس الهيتي، الأهمية الجغرافية لمضيق باب المندب، الندوة الفكرية (المواصلات في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس ١٩٨٢، ط١، ص٣١٣.

٣- أجيه يونان جرجيس، البحر الأحمر ومضايقه بين الحق العربي والصراع العالمي، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٨.

٤- علي عجيل منهل، البحر الأحمر وجزره، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، عدد ٤٠، ١٩٨٠، ص٣٠.

٥- المصدر نفسه، ص٣٢.

بريم، جزيرتا قمران وسومطرة ومجموعة جزر حنيش التي تقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تجاه مضيق باب المندب. وهي مأهولة بالسكان وسطحها جبلي- كما توجد جزيرة زقر (زكور) على مسافة ٣٣ كلم غرب رأس المتبنة في اليمن الشمالي، وهي أكبر الجزر، وأكثرها ارتفاعاً مما يعطيها أهمية وميزة خاصة في متابعة التحركات البحرية في البحر الأحمر[١].

مناخ البحر الأحمر حار جداً في الصيف ويعتبر من أكثر بحار العالم ارتفاعاً في درجة الحرارة والملوحة. المنطقة الشمالية منه معتدلة نسبياً، وتزداد حرارة سطح البحر باتجاه الجنوب والغرب، وتقل الملوحة من الشمال إلى الجنوب، أما الرياح فهي موسمية غير مستقرة. وتختلف حركة التيارات البحرية بين الصيف والشتاء. كما تتباين حركة المد والجزر وإن كانت تتميز بالارتفاع[٢]. ويتميز البحر الأحمر بموارده المعدنية المهمة فهو غني بالنفط والغاز والمعادن الثقيلة. ولقد أثبتت الدراسات الأولية وجود الحديد والزنك والنحاس والرصاص والفضة والذهب وغيرها. ويتركز معظم هذه الثروات على الجانب الشرقي.

ومن الظواهر المحيطية الشاذة في البحر الأحمر والتي تعتبر فريدة أنه تم اكتشاف ثلاثة منخفضات في البحر الأحمر في الفترة مابين ١٩٦٣-١٩٦٦، لقد وجد أن مياه هذه المنخفضات لها خواص تعتبر شاذة بالمقارنة مع المياه المحيطية، فهي ساخنة ولها خواص كيميائية تختلف تماما عن الخواص الكيميائية لمياه البحر، أي أنها عبارة عن محلول ملحي ساخن لامثيل له في أي بقعة من محيطات العالم، وقد سميت هذه المنخفضات بأسماء السفن التي اكتشفتها[*][٣]. ولقد حدد ESCHEL BASHER مواقعها بين ١٠ و ٢١ ْ-٣٠، ٢١ ْشمالا (بين جدة وبورتسودان تقريباً)

١- الهيتي، المصدر السابق، ص٣٢.

٢- النجم، المصدر السابق، ص١٢.

٣- منهل، المصدر السابق، ص٣٢.

(*) ذكر فلاديمير، أن أسماء السفن هي أتلانتس الثاني، وميتلر، ثم اقيانوغراف بينما اتفق معه (ESCHAL BACHER) في الاسم الأول فقط وذكر أن الاسمين الآخرين هما: اسم المنخفض الثاني هو دسكفري ديب DISCOVERY DEEP اما الثالث فهو جين ديب CHAIN DEEP

وتقدر درجة انخفاضها بأكثر من ٢٠٠٠ متر، ويحتوي قاع هذه المنخفضات على العديد من المعادن الثمينة حيث تقدر القيمة النهائية لهذه المعادن في المنخفض الأول (اتلانتس الثاني) بما يعادل ٢٥ بليون دولار[١].

هذا ولقد عرف البحر الأحمر منذ أقدم العصور بصعوبة الملاحة فيه نظراً لكثرة الشعب المرجانية، وشدة رياحه الشمالية والتيارات المائية على اختلاف أنواعها، وارتفاع درجة الحرارة فيه، وزيادة نسبة الرطوبة، وتأثير ذلك على سواحله. ولقد صبغت الشعاب المرجانية البحر الأحمر بطابع الخطورة، كما أدت إلى ضيق المجرى الصالح للملاحة فيه لاسيما في مناطق الاختناق، بالاضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة فيه، وتضرس قاعه الشديد، وعدم انتظام أعماقه، ثم جذب سواحله، وقلة موانئه قد جعل من الملاحة مغامرة خطرة، ورغم ذلك فقد ظل البحر الأحمر يؤدي دوره كممر ملاحي بحري هام[٢].

تمثل جبال البحر الأحمر في امتدادها العام بمحاذاة الساحل الحافة الأساسية للأخدود الذي يحتل البحر الأحمر الحيز المنخفض فيه. ويعني ذلك أن جبال البحر الأحمر وثيقة الصلة بالأخدود الإفريقي العظيم الذي ينتشر على محور عام من الجنوب إلى الشمال في مسافة تشمل أكثر من ١٧٪ من حول الكرة الأرضية[٣]، ويجمع المختصون في هذا المجال على أن سواحل البحر الأحمر متعرجة، وأن التعاريج الموجودة في أحد سواحله تتناسب والنتوءات الموجودة على الساحل الآخر، مما يؤكد حقيقة أن هذا المنخفض الذي يحتله البحر الأحمر ماهو إلا صدع حدث نتيجة لحركات أرضية أدت إلى ابتعاد جزأي الأرض، أي الآسيوي عن الإفريقي[٤].

١- ESCHAL BACHR, OP. CIT., P. 5.

٢-عاطف السيد، المصدر السابق، ص١٤.

٣- صلاح الدين الشامي، السودان دراسة جغرافية، منشأة المعارف، اسكندرية، ١٩٧٣، ط٢، ص٤٤.

٤- ECHAL BACHR, OP. CIT., P. 80.

ويبلغ عرض شريط السهل السوداني في القطاع الجنوبي فيما بين رأس قصار على الحد السياسي لإرتريا وبين الشرم الذي تقع عليه بورتسودان حوالي ٥٥ كلم، يضيق من القطاع الأوسط فيما بين بورتسودان ورأس أبو شجرة إلى حوالي ٢٥ كلم فقط، ثم يتسع مرة أخرى في الأطراف التي هي خط العرض ٢٢ ش إلى الحد الفاصل بين الأراضي المصرية والسودانية[١]. ويمتاز الساحل السوداني بالنمو المرجاني مما أكسبه ميزة خاصة تتعلق بالملاحة من جانب، وقيام الموانىء من جانب آخر، حيث ينتشر عدد كبير من الموانىء الطبيعية التي تحميها الحواجز المرجانية من خطر الأمواج[٢].

أما الساحل الإرتيري فيبدأ من رأس قصار على الحدود السودانية خط عرض ٢٤ و ١٢° ويمتد لمسافة ١٠٠٨ كلم[٣]. ويمتاز هذا الساحل باستوائه تقريباً من الشمال وبكثرة تعاريجه من الجهات الوسطى، أما الجهة الجنوبية منه فتعاريجها قليلة، كما تكثر فيه الرؤوس البحرية والخلجان والجزر، وخاصة من الساحل الأوسط[٤]. ويوجد في ساحل إرتيريا أكثر من ٥٠ جزيرة تختلف من حيث الحجم والمساحة. ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

١- مجموعة جزر أرخبيل دهلك (تقابل الساحل بين رأس قبع وخليج الدناكل) وتحتوي على أكثر من ٣٠ جزيرة أبرزها وأكبرها جزيرة دهلك الكبير.

٢- مجموعة جزر الدناكل، (بين رأس لماتكيتو ورأس عنداده) وفيها حوالي عشر جزر.

٣- مجموعة الجزر الساحلية وتنتشر من -رأس قصار في الشمال إلى درعيى من الجنوب[٥].

١- الشامي، المصدر السابق، ص٦٤.
٢- المصدر نفسه، ص١٣.
٣- ممتاز العارف، إريتريا بين احتلالين، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٤.
٤- عبد الباري النجم، إريتريا شعباً وكفاحاً، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١، ص٢٧.
٥- النجم، المصدر السابق، ص٤٧.

ونلاحظ أن مجموعة جزر دهلك تقع أمام ميناء مصوع، ونظراً لكثافتها فتبدو وكأنها تضيف امتداداً للساحل إلى وسط البحر، ويشكل تناثرها المتقارب وقربها من الساحل حماية طبيعية وفريدة لميناء مصوع. والجدير بالذكر أن عدد الجزر التي يتواجد بها سكان لايزيد عن ثمان من مجموع هذه الجزر، ولايزيد سكانها عن الـ ٣٠٠ نسمة، يعيشون على الصيد وتربية الإبل والماعز، ويتألف السكان من مزيج من الدناكل الصوماليين والعرب وبعض أفراد قبائل سمحار. أما لغتهم الرئيسية التيغرية، ولو أن اللغتين الدنكالية والعربية تستعملان في التفاهم أيضاً[١].

تعتبر جزيرة (دهلك الكبير) من أهم تلك الجزر، وهي ذات تكوين مرجاني وتقع في مواجهة خليج مصوع، وتصل مساحتها إلى حوالي ٤٥٠ ميل مربع. وتبعد عن ميناء مصوع بحوالي ٣٥ ميلاً، وتتمتع بمناخ مستقر، وتنبت فيها أعشاب برية، ويعتقد بوجود البترول فيها[٢].

أما فيما يتعلق بجيبوتي التي تقع على الساحل الغربي لمضيق باب المندب فيبلغ طول ساحلها حوالي ٣٧٠ كلم، حيث يمتد من (رأس داميرا) في الشمال إلى منطقة (لوى عدى) في الجنوب الشرقي. ويلاحظ أن السبب في طول الساحل يرجع إلى وجود خليج تاجوره الذي يتصل بخليج قبة الخراب ويتجه نحو الداخل غرباً[٣]. وتبلغ مساحة جيبوتي الكلية ٨,٨٠٠ ميل٢ (٢٢ الف كلم٢) بما فيها جزر سبأ التي يبلغ عددها ست جزر صخرية صغيرة جنوب مدخل باب المندب، أي جنوب جزيرة بريم. الساحل في جيبوتي يتسع من الشمال عند رأس داميرا حيث يكون عرضه حوالي عشرين كلم، ثم يتناقص إلى ٣ كلم من الجنوب عند الحدود مع جمهورية الصومال. ثم يلي المنطقة الساحلية غرباً سلسلة جبال بركانية، صخورها سوداء تتدرج في الانحدار تجاه الجنوب الشرقي. وتشق هذه السلاسل وديان جافة، وهي

١- العارف، إريتريا بين احتلالين، المصدر السابق، ص٤٧

٢- رأفت عنيمي الشيخ، جزر البحر الأحمر الإفريقية، مجلة المؤرخ العربي، العدد العشرون، ١٩٨١، ص٩٢-٩٣.

٣- حمدي طاهر، جيبوتي، أمن البحر الأحمر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٥.

أنهار موسمية تنخفض تدريجياً تجاه البحر بحيث ما يصل إليها من مياه يصب في البحر الأحمر(١).

أما فيما يتعلق بالسواحل الشرقية للبحر الأحمر والتي تقع شبه الجزيرة العربية على معظمها - فإنها تحتل مركزاً هاماً في المواصلات العالمية باعتبار أن البحر الأحمر يمثل أقصر الطرق البحرية العالمية مابين الشرق والغرب.

ومن أهم الجزر التي تتبع للساحل الشرقي للبحر الأحمر هي:

١- جزر ساحل ينبع وجده، وهي مجموعة من الجزر الصغيرة، واحدة منها كبيرة تقع مقابل ساحل ينبع، وثلاث أخرى مقابل ميناء جده، وكانت تستعمل كمحجر صحي لحجاج بيت الله الحرام القادمين بالبحر.

٢- جزيرة حسان: مقابل الساحل الحجازي بين الوجه وينبع، وهي شبه خالية استعملت رمالها فيما مضى لصنع الزجاج(٢).

٣- جزائر فرسان: مجموعة من الجزر مقابل شواطىء عسير أخذت اسمها من اسم العشيرة العربية التي كانت تسكنها، وأكبرها جزيرة فرسان الكبير التي اشتهر أهلها باستخراج اللؤلؤ(٣).

٤- جزر كمران: وهي مجموعة من الجزر مقابل الساحل اليمني لعبت دوراً تاريخياً هاماً في حياة البحر الأحمر، خاصة منذ القرن السادس عشر لوقوعها قريباً من باب المندب(٤).

أما طبيعة سواحل البحر الأحمر الشرقية فتمتد على طول ظهيرها حوائط صخرية عالية يتراوح ارتفاعها بين ٣٠٠٠- ٧٠٠ قدم (أي أكثر ارتفعاً من تلك التي بالساحل الغربي) مما يشكل عقبه بين البحر والداخل. وقد أدت تلك الطبيعة

١- المصدر نفسه، ص٣٦-٣٧.

٢- وليد محمد، جرادات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، ط١، دار الثقافة- الدوحة، ١٩٨٦، ص٢٧.

٣- عمر رضا كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٤٤، ص٢٨٥.

٤- جرادات، المصدر السابق، ص٢٩.

الجغرافية للساحل إلى قلة كثافة السكان ومراكز العمران والطرق الرئيسة التي تربطها بالداخل، وكذلك قلة الموانىء التي يتطلب إنشاؤها تكاليف باهظة لاتقدر عليها إلا الدول الكبرى[١] .

أما فيما يتعلق بسكان البحر الأحمر، فنجد أن سكان الساحل الشرقي منه ترجع معظم أصولهم إلى الجنس العربي. ويوجد بينهم عدد كبير من الأقوام الأخرى، ويختلف سكان الجزيرة العربية في طراز معيشتهم، فمنهم الحضر وهم مستقرون في المدن ويمارسون المهن الحضرية المختلفة، ومنهم البدو وهم قبائل رحل ينتقلون من مكان إلى آخر طلبا للكلأ والماء[٢] .

أما بخصوص سكان الساحل الغربي فسوف يتركز حديثنا حول سكان السواحل الممتدة مابين مصر والسودان وساحل الدناكل على قبائل البجه باعتبار أنها تمثل أكثر القبائل انتشارا في تلك المناطق.

ولقد اختلفت الآراء حول تحديد أصل هذه القبائل وموطنها الأصلي. فعند نعوم شقير أنهم بادية كوشى بن حام، وأنهم عرفوا عند الرومان بالبلامسْ وظن البعض أنهم (البقه) BUKA -بضم الباء- المدونون على الآثار المصرية، أو البقيته bugaite والمدونون على آثار مملكة أكسوم. أما البجة أو البيجاة أو البيجة فهو الاسم الذي عُرفوا به عند المؤرخين العرب منذ صدر الإسلام[٣] .

أما الجوهري فيقول إنهم من بادية الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر، وأنهم من بقايا الشعوب التي تألفت منها مملكة الحبشة القديمة، وأنهم من سلالة غير السود، كما أنهم من أقدم الشعوب التي هاجرت من آسيا إلى أفريقيا عن طريق البحر الأحمر منذ زمن بعيد. وهم في ملامحهم يشبهون عرب البادية، وكذلك في العادات إلا أنهم أشد سمرة. ويعتقد أن لفظة البيجة محرفة من كلمة المجا، وهذه مشتقة من كلمة (الماجوي) التي تعني في الفرعونية (الحارس) أو

١- محمود توفيق محمود، المصدر السابق، ص٣٢.
٢- مصطفى مراد الدباغ، الجزيرة العربية، ج١، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣، ص٤٣.
٣- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧، ص٣٦٧.

(المحارب) ولقد استخدمهم قدماء المصريين في أعمال الحرب وحراسة الصحراء[1]. وكان للبجة عدة ممالك، لكل مملكة منها ملك مستقل، وإن أول هذه الممالك من جهة مصر تبدأ من أسوان إلى بركات. وعاصمة هذه المملكة بلدة (هجر)[2]. ويتفرع قبائل البجة إلى عدة بطون منها أربعة رئيسية هي:

١- البشاريون: في الشمال يعيشون بين البحر الأحمر وأسوان، ويشتغلون في تجارة الإبل ومناجم الذهب بوادي العلاقي.

٢- الأمرار: وهم جنوب البشاريين، ويشتغلون بالزراعة، حيث أن منطقتهم أكثر أمطاراً، ويمارسون أيضاً مهنة الرعي، فهم يملكون مجموعات كبيرة من الإبل والأبقار.

٣- الهدندوه: الشماليون منهم رعاة، والجنوبيون يمارسون الزراعة في الأودية الواقعة غرب سنكات وفي دلتا القاش.

٤- البني عامر: ثلثهم في السودان والثلثان في إريتريا، وموطنهم السودان طوكر وخور بركه في إريتريا[3]. ولبلاد البجة أهمية خاصة لما فيها من معادن ثمينة خاصة معدن الذهب والأحجار الكريمة والزمرد[4].

أما سكان إريتريا فينتمون لأصول مختلفة وجماعات متباينة وقبائل متعددة، ويعتقد أن سكان إريتريا الأوائل من الشعوب النيلية التي انتقلت من أوطانها من الغابات الكثيفة في جنوب شرق السودان إلى الأراضي المنخفضة في حوض القاش وسيتيت ثم الهضبة الإريترية. غزت بعض القبائل الحامية الرعوية التي نزحت من صحارى السودان منطقة إريتريا واحتلت منخفضات (البركه) والمرتفعات الشمالية ثم انتشرت على الشريط الساحلي لإريتريا[5].

١- رفعت الجوهري، ساحل المرجان وصحراء البحر الأحمر، الدار القومية للطباعة والنشر، بلا، ص١٣١.
٢- عطية القوصي، تاريخ دولة الكنوز الإسلامية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٥.
٣- المصدر نفسه، ص٣٠-٣١.
٤- الجوهري، المصدر السابق، ص١٣٥.
٥- النجم، إريتريا شعباً وكفاحاً، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.

ثم تبعهم السبئيون وهم ساميون عبروا البحر الأحمر من اليمن، وكان لديهم بعض المعرفة بالتنظيم السياسي وفنون الزراعة وخبرة في التجارة. ونتيجة لزيادة القادمين الدائمين من الجزيرة العربية أقام الحميريون ثقافة سامية بين سكان المرتفعات ونشروا لغتهم (الجعزية) التي اشتقت منها لغتا التغري والتغرينية[١] ولقد استمرت عملية امتزاج الدم والانصهار بين سكان ساحلي البحر الأحمر دونما عائق، ومما ساعد على ذلك قيام المراكز التجارية، وأهمها عدوليس أو (عدولية) التي لمع اسمها وقد أنشئت في عهد البطالمة. وحصيلة هذا الاختلاط ملاحظة وواضحة في معظم القبائل[٢].

ومن أشهر القبائل العربية التي نزحت إلى إريتريا قبيلة (بلي) أو (بلو) اليمنية، ويذكر أن هذه القبيلة، وقبيلة جهينة هما القسم العربي من بطون قضاعة اجتازوا البحر الأحر وسكنوا المنطقة في نهاية القرن الرابع عشر، استقرت القبائل العربية المختلفة على طول الساحل الإريتري. ولعل قبيلة الشايد هي آخر القبائل العربية التي نزحت إلى الأراضي الإريترية، ولقد تأثرت هذه القبيلة بالطابع السائد، وأخذت تتحدث اللغة التجرية[٣].

هذا ولقد ساعد قرب الساحل الآسيوي من الساحل الإفريقي في تسهيل هجرة هذه القبائل العربية إلى المنطقة. إذ أن عرض البحر في تلك المنطقة لايزيد في أوسع نقاطه عن ١٥٠ كم بينما يضيق في الجنوب بحيث لايتجاوز الـ١٥ كلم[٤].

ومن القبائل الرئيسية التي تعيش في هذه المنطقة هي قبيلة البني عامر. وتتفرع هذه القبيلة إلى حوالي ٢٧- ٣٣ بطناً[٥]. ومن المجموعات الأخرى التي تتحدث اللغة التغرية قبيلة الحماسين، وهي ذات أصول عربية، وتسكن محافظة البحر

١- رجب حراز، إريتريا الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الهنا للطباعة، ١٩٧٤، ص٨٠.
٢- العارف، إريتريا بين احتلالين، المصدر السابق، ص٣٥.
٣- النجم، إريتريا شعباً وكفاحاً، ص٣٨.
٤- راشد البراوي، الأحباش بين الإقطاع والعصر الحديث، مكتبة النهضة، القاهرة،١٩٦١، ص٢٣.

٥- العارف، إريتريا بين احتلالين، المصدر السابق، ص٤٧-٤٨.

الأحمر[١] . أما قبائل الدناكل التي اشتهر الساحل باسمها فهي خليط من العرب والنوبه والإغريق، وينقسمون إلى عدة بطون. وينتشر الدناكل على طول الساحل، والصحراء الواسعة حول نجد الدناكل من محافظات الساحل والبحر الأحمر ودنكاليا، وعلى المنطقة الممتدة من مصوع إلى عصب. وهم مسلمون يشتغلون بالرعي ويتكلمون اللغة الدنكلية وهي معروفة أيضا بلغة العفر[٢] . ورغم اختلاف الأصول التي تنتمي إليها القبائل القاطنة حول المنطقة وتعددها، فإن القبائل ذات الأصول العربية تشكل الغالبية العظمى منها.

أما فيما يتعلق بسكان جيبوتي فيتألف مجموع السكان من حوالي ٥٠٪ من قبائل العيسى الذين تربطهم صلات القربى والمصاهرة مع الصوماليين، و ٤٠٪ من قبائل العفر الذين يطلق عليهم أيضا الدناكل، ونجد أن بين ٦٠-٨٠٪ من السكان تعيش حياة البداوة، وتتحرك بحرية عابرة الحدود إلى إثيوبيا والصومال[٣] . وتنقسم قبائل العفر إلى جماعتين هما الأدوبامرة، أي سكان الساحل، والأسايره وهم سكان المناطق الداخلية، كما تنقسم قبيلة العيسى إلى أربعة بطون هي الأبساك، والدرادو، والعيسى، والفارابورس. ويقال إن العفر من العرب اليمنين الذي أقاموا بهذه المنطقة في القرن السادس قبل الميلاد، واختلطوا مع القبائل في المنطقة، ونتج مايعرف بالعفريين (الدناكل)[٤] .

الصراع الدولي حول البحر الأحمر منذ القرن السادس عشر

منذ أقدم العصور والبحر الأحمر يعد شرياناً حيويا للمواصلات ووسيلة للتبادل التجاري والحضاري بين البلدان المحيطة به من جانب، وبينها وبين البلدان الأخرى من جانب آخر.

ومع اتساع نطاق التبادل التجاري خارج النطاق المحيط به، وخاصة بين الشرق والغرب ازدادت أهمية هذا البحر، وتطلعت الدول التجارية للسيطرة عليه كطريق

١- النجم، إريتريا شعبا وكفاحا، المصدر السابق، ص٤٢.
٢- المصدر نفسه، ص٤٣.
٣- ESCHAL BACHR, OP. CIT., P. 80.
٤- حمدي طاهر، المصدر السابق، ص٤٧.

حيوي لنشاطها التجاري الذي أصبح يمثل عصب حياتها الاقتصادية. فاهتم الأوربيون بتجارة هذه المنطقة وسلعها، فقاموا بنقلها إلى أوربا وترويجها في بلادهم حتى أصبحت تدر لهم أرباحاً طائلة، فزاد ذلك من نشاط الحركة التجارية في البحر الأحمر.

وقبل أن أدخل في تفاصيل الأحداث التي سادت المنطقة في تلك الفترة أود أن أشير إلى الطرق الرئيسية التي كانت تستخدم في نقل التجارة في تلك الفترة وقبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وذلك لرسم صورة واضحة في ذهن القارىء عن أهمية منطقة الشرق الأوسط في تجارة العالم.

فقد كانت تجارة الشرق تنقل في ثلاث طرق: الطريق الأوسط تنقل فيه البضائع بحراً إلى هرمز، ومنها إلى شط العرب فبغداد وتحملها القوافل من بغداد إلى حلب وأنطاكيا والشام، وأحياناً القاهرة والإسكندرية، والطريق الجنوبي على البحر الأحمر تحمل فيه البضائع على السفن العربية من الهند والشرق الأقصى إلى سواحل البحر الأحمر، ومنها تنقلها القوافل إلى القاهرة والإسكندرية. أما الطريق الثالث فهو متشعب من الهند والصين ويخرج عن نطاق هذا البحث(١).

الصراع المملوكي البرتغالي العثماني:

كان البرتغاليون أول الأوربيين الذين نزلوا في منطقة البحر الأحمر والشرق الأوسط عموماً، وذلك ضمن موجة الاستكشافات التي اجتاحت تفكير البرتغاليين في منتصف القرن الخامس عشر.

ولقد كان الدافع الأساسي بالطبع هو الاستفادة من تجارة المنطقة، بالإضافة إلى سبب آخر وهو ذو طابع ديني، فقد أفادت التقارير التي وصلت إلى ملك البرتغال بوجود امبراطورية غنية ومتمدنة يحكمها ملك مسيحي يدعى القديس يوحنا(٢).

---

١ – عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند (رسائل الأهالي)، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٣٥، ص٢٢.
2- JONES, A. H., AND MONRE, A HISTORY OF ETHIOPIA, THE CLANENDON PRESS, OXFORD, 1974, P. 62

وكان الأمير هنري الملاح يعتقد أنه إذا تم للبرتغال الاتصال بهذا الامبراطور وبلاده الأسطورية سوف يتمكنا -أي البرتغال والحبشة- من كسر أجنحة الإمبراطورية العثمانية النامية. وتبعاً لذلك فقد أرسل الملك جون الثاني ملك البرتغال في عام ١٤٨٦م بارتولوميو دياز BARTOLOMES في رحلة دار فيها حول رأس الرجاء الصالح، مهدت الطريق إلى الرحالة فاسكو دي جاما الذي قام برحلته حول رأس الرجاء الصالح في سنة ١٤٩٧م ماراً بالساحل الشرقي لإفريقيا ثم شرقاً حتى وصل الهند. وبهذا يكون دي جاما قد وصل إلى أوربا وشرق إفريقيا والجزيرة العربية والخليج العربي بطريق جديد ذي تأثير مباشر على تجارة المنطقة(١).

واضح أن وصول البرتغاليين إلى هذه المنطقة لم يقتصر على أهداف تجارية فحسب، بل اتسم أيضاً بالطابع الديني حيث كانت زيارة بيرودي كوفلهام إلى الحبشة بداية لسلسلة من البعثات التبشيرية إلى الحبشة، والتي لم تقتصر على تنصير الوثنيين بل تعدت ذلك إلى محاولة إحلال المذهب الكاثوليكي محل المذهب القبطي (اليعقوبي) التابع للكنيسة الشرقية (الأرثوذكس)، والتمهيد لسيادة البرتغال في المنطقة(٢). هذا وقد عمد البرتغاليون إلى غلق البحر الأحمر والمحيط الهندي أمام التجارة الإسلامية والعربية باحتلالهم جزيرة سومطرة ١٥٠٧ حيث جعلوا منها قاعدة للانطلاق نحو البحر الأحمر، وفي هذه الأثناء استمر البرتغاليون في تركيز مواقعهم في الهند وزيادة الضغط على تجارة المنطقة. وكان البرتغاليون يعمدون إلى إقامة قواعد لهم في كل من عدن، ديو، هرمز وجوا لتحقيق حلم الإمبراطورية البرتغالية في الشرق. فلذلك قام البوكويرك في ١٥١٣م بالإبحار نحو عدن لاحتلالها بعد أن تأكد للبرتغاليين أن مفتاح السيطرة على البحر الأحمر هو عدن

1- MARSTON, THOMAS E., THE BRITAIN,S IMPERIAL ROLE IN THE RED SEA AREA 1800-1878, THE SHOE STRING PRESS, U. S. A., 1961, P. 19.
DAVIDSON, BASIL, AFRICA,A HISTORY OF ACONTINENT, WEIDENFELF& NICOLSON, 20 NEW BOND STREET, LONDON, 1966, P.207.

2- FIEDEN, D. G., THE POLITICAL GEOGRAPHY OF THE RED SEA REGION, UNIVERSITY OF DURHAM, SEMIES NO 13, 1978, P. 12.

وليس جزيرة سومطرة حسب ماكانوا يعتقدون، فلذلك انتشر الأسطول البرتغالي في مياه البحر الأحمر من أجل إحباط أية محاولة تقوم بها مصر لصد الخطر البرتغالي[1].

والجدير بالذكر أن الأوضاع السياسية القائمة في المنطقة تقوم على ثلاث دعائم هي الدولة المملوكية في مصر والحجاز والشام، والإمامة الزيدية في شمال اليمن، ثم دولة الطاهريين في تهامه والجنوب اليمني اللتان كانتا تدينان بالولاء للدولة المملوكية. لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر مصالح هذه الدول والتي كانت التجارة دعامة أساسية في اقتصادها بالغزو البرتغالي للمنطقة وسدهم لمنافذ البحر الأحمر[2]. وفي هذه الأثناء قام البوكيرك بمهاجمة عدن محاولاً السيطرة عليها، إلا أنه لم يفلح في ذلك، ثم حاول القيام بمحاولة أخرى ولكن هذه المرة متجها إلى جدة، إلا أنه لم يستطع الوصول إليها فعاد إلى كمران وبقي فيها مدة شهرين واصل أثناءها أعماله التخريبية في موانيء البحر الأحمر. ثم عاد إلى عدن ثانية وواصل ضربها لمدة خمسة عشر يوماً حتى غادرها إلى الهند في اليوم الرابع من أغسطس ١٥١٣م، وبهذا يكون البرتغاليون قد فشلوا في السيطرة على عدن، أو الوصول إلى جدة. وهنا أحس المماليك بخطورة الموقف فقرروا احتلال عدن للوقوف أمام هذا الغزو البرتغالي، بالإضافة إلى قطع الطريق أمام العثمانيين من الدخول إلى المنطقة بحجة حماية الأراضي المقدسة، كما أن بعض الممالك الإسلامية في المنطقة بدأت تتطلع لحماية الدولة العثمانية. فسار الجيش المملوكي إلى الجزيرة العربية حيث وصل إلى كمران (١٥١٥م) حيث كان هناك الأمير عبد الوهاب آخر أمراء االطاهريين الذي رفض التسليم، فقرر قائد الحملة مهاجمته، فاحتل زبيد وبعض المدن العثمانية الأخرى في ٢١ يونيو ١٥١٦م، ثم أبحر إلى عدن التي صمدت صموداً ألحق العار بالمماليك. وهكذا فشل المماليك في الدخول إلى عدن، كما فشل من قبلهم

1- SERJEANT, R. B., THE PROTUGESE OFF THE SOUTH ARABIAN COAST, THE CLARENDON PRESS, OXFORD, 1963, P. 12.

٢- حسنين محمد ربيع، البحر الأحمر في العصر الأيوبي، (سمنار البحر الأحمر)، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٠٦.

٣- فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤٢.

البرتغاليون، إلا أن البرتغاليين تمكنوا من السيطرة على بعض المواقع في شواطىء الصومال وشرق إفريقيا وإريتريا وبذلك تمكنوا من امتلاك ناحية التجارة في المنطقة[1].

ومن الأسباب الهامة الأخرى التي أدت إلى تدهور تجارة المنطقة وزعزعت أركان الدولة المملوكية في مصر، بالإضافة إلى الغزو البرتغالي للمنطقة، حدث آخر أجمع المؤرخون على أنه من سلسلة الحوادث العظمى التي أثرت على أحوال البلاد الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط، ثم العالم كله في آواخر القرن الخامس عشر وهو استيلاء العثمانيين على القسطنطينية عام ١٤٥٣م[2]. وتبعا لذلك فقد التجار الأوربيون العديد من طرقهم المباشرة إلى المنطقة، فعادوا إلى الطريق البحرية والبرية القديمة، وأهمها هو الطريق البحري من الشرق الأقصى إلى البحر الأحمر وله فرعان، يتجه أحدهما شمالاً بعد أن يترك البحر الأحمر عبر سيناء إلى دمشق ثم موانىء البحر المتوسط، ويتجه الآخر إلى النيل فالقاهرة ومنها بالنيل أيضاً إلى الإسكندرية فأوروبا[3].

دخول العثمانيين ميدان الصراع:

لم يرق للدولة العثمانية تفاقم الخطر البرتغالي في منطقة البحر الأحمر، خاصة بعد عجز المماليك عن صد هذا الخطر الداهم، لذلك اتجه السلطان سليم الأول نحو مصر حتى وصل شواطىء النيل في عام ١٥١٧م حيث دارت عند (الريدانه) المعركة الحاسمة في حياة الدولة المملوكية في ٢٣ يناير مسدلة الستار على حكم دام منذ عام ١٢٥٠م[4]. وأياً كانت الأسباب التي أدت إلى امتداد أرجاء الإمبراطورية العثمانية إلى هذه الأصقاع فقد أبدى العثمانيون تحملهم مسؤولية حماية البلاد المقدسة في مقدمة أسباب قضائهم على الدولة المملوكية لعجزها عن

١- SERJEANT, OP. CIT., P. 18.

٢- نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٢٤.

٣- المصدر نفسه، ص١٣٣.

٤- فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بلا، ص١٤١.

دفع الخطر البرتغالي عن المنطقة. بالإضافة إلى أن وضع القاهرة والحجاز تحت يدهم سوف يتيح لهم إمكانيات اقتصادية واستراتيجية ضخمة[١].

غير أن خطوات العثمانيين لتدعيم نفوذهم في البحر الأحمر اتصفت في بادىء الأمر بالضعف بعد استيلائهم على مصر، وما أن حل عام ١٥٣٨ حتى أدرك العثمانيون أن سيطرتهم الفعلية على اليمن سوف تحقق أهدافهم في حربهم ضد البرتغاليين، فهي بحكم موقعها الممتاز في جنوب غرب الجزيرة العربية، وبحكم إشرافها على مضيق باب المندب تعتبر منطقة دفاع هامة عن حدود الإمبراطورية العثمانية من ناحية الجنوب، وبالتالي يضمنون سلامة المقدسات الإسلامية في الحجاز والتحكم في البحرين الأحمر والعربي، كما أنها أفضل نقطة وثوب على البحرية البرتغالية[٢].

وفي هذه الأثناء كان الخطر البرتغالي مازال ماثلاً، لاسيما في المحيط الهندي والسواحل اليمنية والساحل العربي للبحر الأحمر، ونتيجة لذلك فقد أوعز الباب العالي إلى سليمان باشا بتجهيز أسطول بحري من ثغر السويس لمحاربة البرتغاليين، ودخول بلاد اليمن حتى لاتستولي عليها أية دولة أخرى فتصبح حجر عثرة في سبيل تقدم الدولة العثمانية في جهات الشرق. فتمكن الجيش العثماني من السيطرة على عدن في سنة ١٥٣٨م، ثم تعز في سنة ١٥٤٥م وصنعاء في سنة ١٥٤٧م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البرتغاليين لديهم المقدرة على الدخول إلى البحر الأحمر بدليل أن استيفانودي جاما قد قام في سنة ١٥٤١ بغارة جريئة وصلت حتى السويس، ولكنها لم تحاول مهاجمة الأسطول العثماني، بل اكتفت بتخريب بعض السفن في ميناء الطور والقصير، وقد يعزى ذلك التردد البرتغالي إلى خوفهم من أن يدأب السلطان العثماني في نشاطه ضدهم، وربما يؤدي ذلك إلى تحد خطير يؤثر على سيطرتهم في الخليج العربي، وبالتالي تزدهر تجارة السلطان العثماني بين البصرة والسويس أكثر مما

١ - خليل أحمد إبراهيم، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، دار الكتب، الموصل، ١٩٨٣، ص٣٥.
٢ - أباظة، المصدر السابق، ص٤٩.
٣- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧، ص١١٠.

كانت عليه من قبل[1]. ونظراً لفشل العثمانيين من ملاحقة البرتغاليين في السواحل الهندية، فقد قرروا بالإكتفاء بسواحل البحر الأحمر وحمايتها، كما أن احتلال العثمانيين لليمن ومصر وقد نفخ روحاً جديدة لدى إمارات المسلمين على السواحل الغربية للبحر الأحمر، والتي كانت في صدام دائم مع الأحباش المسيحيين، فعملت الدولة العثمانية على تزويدهم بالأسلحة والمتطوعين مما ساعد قائد عدل أحمد إبراهيم الغزي الملقب بـ قران GRAN أي الأشول، مكنته من توجيهه ضربات موجعة للأحباش وحلفائهم البرتغاليين[2]. وبما أن مركز الثقل البرتغالي في هذا الساحل يتركز في مصوع فقد عمد الأتراك على سحق البرتغاليين هناك، وبالفعل فقد تمكن سنان باشا بمساعدة إمارات المنطقة المسلمة، والتي عرفت بممالك الطراز الإسلامي، تمكن من هزيمة الأسطول البرتغالي الذي كان يقوده (دون جوان دي كاسترو) هزيمة منكرة تمكن الأتراك أثرها من احتلال مصوع في ١٥٥٧م، واستولوا على المدن المجاورة حتى وصلوا إلى مدينة دباروه عاصمة الإمارة البحرية التي ساعد أميرها (GRAN) الأتراك في احتلال مصوع. واكتفت الدولة العثمانية بالسيطرة على المناطق الساحلية بما فيها سواكن، فقاموا بفرض نوع من الإدارة المركزية على طول الساحل بتعيين الزعماء المحليين للحكم على بلادهم نيابة عن السلطان.

وهكذا امتد النفوذ العثماني من السويس إلى باب المندب، وتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عثمانية مغلقة، وباحتلال العثمانيين للساحل الغربي للبحر الأحمر أصبحت هنالك ولاية عثمانية أطلق عليها ولاية الحبش (إياله الحبش) وأتبعت لوالي الحجاز[4]. هذا ولقد عمد العثمانيون على اتباع سياسة معينة، وهي منع السفن المسيحية من الدخول في البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز، وهذا التقليد ظلت تتبعه الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر. وظل الصراع البرتغالي والعثماني في المنطقة قائماً حتى القرن السابع عشر عندما فترت حمية الدولتين وضعفت قوتهما فتركت الدولة العثمانية

١- Panny, V. J., A HISTORY OF THE OTTOMAN EMPIRE TO 17 30, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1970, P-90

٢- Jones, op.cit. p. 82

٣- عبد الباري النجم، إريتريا شعباً وكفاحاً، المصدر السابق، ص١٣٤.

٤- شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ج٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٥.

اليمن في سنة ١٦٣٥ ولم يبق تحت سيادتها إلا بعض الثغور الإفريقية، بينما اضطر البرتغاليون للتنازل عن مكانتهم في البحار الشرقية لمنافسين جدد[١].

وهذا يعتبر بمثابة إعلان لبداية فترة جديدة ومؤثرة من تاريخ المنطقة، ويقول هوسكنز HOSKINS في تحديد معالم هذه الفترة «إن التطور السريع والمكثف للتجارة الأوربية فيما وراء البحار يعتبر من السمات الأساسية والمميزة لبداية العصور الحديثة، وإن هذه الثورة، أو الانقلاب التجاري الذي يعلن خروج الأمم الحديثة من فوضى العصور الوسطى قد أرسى الدعائم الأولى للتغير الذي شكل معالم تاريخ العصور الحديثة في مجملها. فصورة عالم القرن العشرين يجب أن تتابع منذ بداية الحركة التجارية في القرن السادس عشر، والنشاطات الاستعمارية في القرن السابع عشر، ثم فتوحات ماوراء البحار في القرن الثامن عشر، وأخيراً الثورة الصناعية والاستعمار الاقتصادي في القرن التاسع عشر[٢].

ورغم أن البرتغاليين كانوا من أوائل الأوربيين الذين وفدوا إلى المنطقة، إلا أنهم لم ينجحوا في فرض وجودهم فيها، وانحسر انتشارهم في البحار الشرقية مع أول ظهور للبريطانيين والهولنديين، إلا أن الهولنديين لم يكن تأثيرهم في منطقة البحر الأحمر قوياً بالمقارنة مع البريطانيين الذين استطابوا الإقامة فيها[٣].

الهولنديون:

لم يبدأ الهولنديون نشاطهم الاستعماري في فترة مبكرة رغم تأثير بلادهم نتيجة تحول التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح الذي أضعف من شأن الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ففي سنة ١٦٠٢م تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية، وكان يقوم بإدارتها مجلس مقره في أمستردام، وتشرف عليه الحكومة، ويعد ذلك فتحاً وإيذاناً بقيام نهضة تجارية عظيمة لبسط النفوذ الهولندي على كثير من الجهات فيما وراء البحار[٤].

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٥٥.

٢- HOSKINS, H, L., BRITISH ROUTES TO INDIA, FRANK CASS & CO. TTD. 1966, P. 1.

٣- DAVIDSON, OP. CIT., P. 207.

٤- شوقي الجمل، قصة الاستعمار في إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٧.

كذلك انظر: عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، المصدر السابق، ص٢٦، ٢٧.

وكما ذكرت إن الهولنديين لم ينشئوا علاقات في منطقة البحر الأحمر كتلك التي أنشأها البريطانيون، حيث لم يبنوا قلاعاً، ولم يوفدوا مبشرين، بل اكتفوا بارتياد أربعة موانىء في منطقة البحر الأحمر هي مخا، عدن، الشحر، وكشن، وأحياناً الحديده. فقد أقاموا وكالتين تجاريتين إحداهما في مخا، والثانية في الشحر، والجدير بالذكر أن أول سفينة هولندية وصلت إلى المنطقة عام ١٦١٤م. وفي عام ١٦١٨ حصلت شركة الهند الشرقية الهولندية على فرمان تركي للقيام بتجارة سليمة في موانىء اليمن، مع تحذيرهم من الاقتراب إلى مكة والأماكن المقدسة(١). هذا ولقد تركز النشاط الهولندي في الشحر التي اعتبرت قاعدة نشاطهم التجاري في المنطقة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهولنديين لم يحاولوا إطلاقاً الدخول في صراعات في المنطقة أو التوغل فيها بغرض التوسع التجاري. رغم أن النشاط البريطاني المنافس في تلك المنطقة كان آخذاً في الازدياد(٢).

البريطانيون :

لم تخط إنكلترا أية خطوة خاصة لتأمين نصيبها في التجارة الأوربية قبل عام ١٥٠٠م، ولكن ما إن أطل القرن السادس عشر حتى وجد أن بريطانيا ولأول مرة قد ألقت بكل ثقل اقتصادها على تجارة ما وراء البحار(٣). ففي حومة الصراع البرتغالي الهولندي البريطاني أقام الإنجليز علاقات تجارية مع الهند ساهمت كثيراً في إبراز أهمية المنطقة التجارية والبحرية. ففي سنة ١٦٠٠م منحت الملكة إليزابيت الأولى امتيازاً لشركة الهند الشرقية الإنجليزية(*). يسمح لها بإقامة مشروعات تجارية في

١- محمود كامل، اليمن شماله وجنوبه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨، ص٢١٣-٢١٥.

٢- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحم، النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)، سمنار البحر الأحمر، القاهرة ١٩٨٠، ص٢٥.

٣- HOSKINS, OP. CIT., P. 1.

(*) وتوجد أيضاً شركة بريطانية أخرى هي شركة الليفانت THE LEVANT COMPANY، ومع تزايد نمو الشركتين وصلتا لاتفاق يحدد نطاق تجارة كل منهما، فشركة الليفانت كان مدى تجارتها يقع بين مصر والجزء الشمالي من البحر الأحمر، إلى أبعد نقطة جنوب جدة ومصوع، والحجاز وفلسطين، لبنان، سوريا، آسيا الصغرى والإمبراطورية العثمانية في أوروبا. أما بقية أجزاء الشرق الأوسط فقد وقعت تحت النفوذ التجاري لشركة الهند الشرقية الإنجليزية.

عدن والبحر الأحمر، إلا أن استغلال الشركة لهذا الامتياز تأخر حتى عام ١٦٠٩م. ومن أهم أسباب قيام هذه الشركة هو بسط السيطرة البريطانية على شبه القارة الهندية واستغلالها لتحقيق الأطماع البريطانية في بلاد الشرق[١].

ولقد تركزت سياسة شركة الهند الشرقية الإنجليزية في بداية الأمر على حماية الطرق الموصلة بين أوربا والهند، وحماية التجارية الإنجليزية في منطقة المحيط الهندي، ولقد قامت هذه السياسة على مبدأين أولهما محاربة القراصنة، وتأمين المواصلات في المنطقة الواقعة غربي المحيط الهندي حماية للمصالح الإنجليزية، وثانيهما الحيلولة دون خضوع هذه المنطقة لأية قوة أوربية أخرى تشكل خطراً على تلك المصالح[٢].

ولقد بدأت المحاولة الإنجليزية الأولى في البحر الأحمر بوصول سفينتين بريطانيتين إلى عدن في ١٦٠٩م تحملان مختلف أنواع البضائع. إلا أن هذه الرحلة لم تكن ناجحة في حد ذاتها، فقد قام قائد السفينة جون جورديان برحلة من عدن إلى صنعاء، ومنها إلى مخا محاولاً الوصول إلى تخفيض في قيمة الضريبة الجمركية، فتحدث بهذا الخصوص مع باشا صنعاء الذي حذره بدروه من مغبة عودته إلى هذه المنطقة دون إذن من القسطنطينية[٣].

وفي سنة ١٦١٠م وصلت بعثة إنجليزية ثانية إلى المنطقة بقيادة السير هنري ميدلتون، حيث زار عدن ثم مخا حيث هوجم هناك واعتقل، ثم تمكن من الفرار بعد ذلك. ومالبث أن عاد مرة أخرى بمرافقة جون سايرس الذي كان يحمل معه إذناً من الأتراك يسمح له بالتجارة السلمية في المنطقة[٤].

ولقد استقبل ساريس من مخا بحفاوة بالغة من قبل الحاكم الذي رجاه أن

١- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٥.

٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٦٦.

٣- BULLARD, SIR READER, BRITAIN AND THE MIDDLE EAST (FROM THE EARLIEST TIMES TO 1950),GAINS PRESS, 1951. P. 24.

٤- THE NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, SUB- CENTRE, WESTERN ARA- BIA AND THE RED SEA, OXFORD, 1946, P. 263.

ينسى تلك المعاملة السيئة التي لقيها السير هنري ميدلتون على يد رجب آغا، فصدرت التعليمات من باشا اليمن بأن الأجانب مسموح لهم بالمتاجرة بحرية مع الشواطيء اليمنية والسفن الهندية، وهكذا حققت بريطانيا في هذه الجولة بعض النجاح[1].

غير أن هذا التساهل العثماني مع الأجانب قد تكرر مرة أخرى عندما عاود الإنجليز محاولاتهم في سنة ١٦١٨م حيث وصل الكابتن شلنج SHILLING إلى ميناء المخا لغرض إقامة وكالة تجارية تابعة لشركة الهند الشرقية الإنجليزية. فوافق العثمانيون على إقامة الوكالة لتشرف على مصالح إنجلترا في المنطقة[2].

وبالرغم من أنه أصبح لإنجلترا مصالح حيوية في الشرق أكثر من غيرها، ومنذ أن دعمت نفوذها في الهند في مطلع القرن السابع عشر، إلا أنها ظلت حتى مطلع القرن الثامن عشر قانعة بالحقوق التي حصلت عليها من الباب العالي، ومن ضمنها حق الاتجار والرسو في الموانيء التابعة له في بلاد الشرق بوجه عام. وحتى ذلك الحين لم يكن للإنجليز ارتباطات مباشرة بمصر وسوريا والعراق، لأن طريق رأس الرجاء الصالح كان يفي بتحقيق مصالحهم التجارية. بالإضافة إلى قوة إنجلترا البحرية المتزايدة عن طريق المحيط الأطلسي، فقد ظل هذا الطريق مغلقاً في وجه الدول الأوربية الأخرى[3].

وفي هذه الأثناء كانت المشاكل الداخلية والثورات في الجزيرة العربية قد تفاقمت، وأصبح الحكم العثماني في اليمن مبغوضاً لدى الوطنيين مما اضطر الأتراك العثمانيين للانسحاب عن اليمن في سنة ١٦٣٠م. وهنالك بعض الشك في أن يكون تدهور النشاط الاقتصادي في المنطقة بسبب منع العثمانيين السفن الأوربية من دخول منطقة البحر الأحمر ككل، بالإضافة إلى تأثير طريق الرجاء الصالح التجاري الذي قد يكون هو السبب الأساس في انسحاب الأتراك العثمانيين من المنطقة[4].

١- جاد طه، المصدر السابق، ص٢٦.

٢- MARSTON, OP. CIT. P. 25

٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ٧٠.

٤- PLAYFAIR, ROBERT L.AHISTORY OF ARABIA FELIX OR VENEN, PHILO PRESS, AMSTERDAM, 1970, P. 110.

وبقيت الدولة القاسمية الزيدية هي القوة الرئيسية هناك، إلا أنها لم يكن في مقدورها ملء الفراغ الذي تركه الأتراك، ومن ثم وقعت اليمن نهبا للانقسامات الداخلية فاعترى حكم أئمة صنعاء ضعف شديد استمر لفترة طويلة من الزمن[1].

الفرنسيون :

يرجع اهتمام فرنسا ومطامعها في الشرق إلى عهد الحروب الصليبية حيث تزعمت بعض حملاتها. وكان فشل الفرنسيين في الوصول إلى خيرات الشرق عن طريق رأس الرجاء الصالح سببا أقنعهم بأن الطريق القديم عبر مصر والبحر الأحمر يظل أنسب وأفضل الطرق للوصول إلى الشرق، مما دعاهم إلى توثيق علاقاتهم مع الدولة العثمانية. غير أن فرنسا لم تهمل جهودها للوصول إلى الشرق عن طريق رأس الرجاء الصالح، لذلك فقد أصدرت مرسوماً ملكياً سنة ١٦٤٢م يصرح للفرنسيين بممارسة أي نشاط تجاري بحري مأمون في البحار الجنوبية، وإقامة مستعمرات فرنسية في جزيرة مدغشقر، وما جاورها من الجزر، وتلا ذلك تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية التي أخذت على عاتقها مهمة ممارسة التجارة الفرنسية مع جنوب آسيا وشرق إفريقيا[2]. هذا ولقد ورد في كتاب غربي الجزيرة العربية والبحر الأحمر أن وصول الفرنسيين للمنطقة كان قبل ذلك التاريخ، حيث ورد أنه في سنة ١٥٢٩م كانت هنالك رحلة فرنسية خاصة إلى الشرق، وفي سنة ١٦١٩ - ١٦٢٠م أبحر الفرنسي BEAULIEU على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية. ثم تلا ذلك محاولات كالبور وزير مالية لويس الرابع عشر آملاً بالتعاون مع الأتراك وإعادة مجد التجارة في البحر الأحمر، وإقامة بعض القنصليات في موانئه. وفي سنة ١٧٠٣م شرعت بعثة فرنسية في التوجه إلى الحبشة عبر مصر، فوصلت إلى سنار عاصمة سلطنة الفونج (السودان الأوسط) في طريقها إلى الحبشة. إلا أن أنباء وصلت إلى سلطان سنار تفيد بأن البعثة في مهمة تهدف إلى تعليم الأحباش صناعة البارود والمدافع، ثم العمل على تحويل مجرى النيل، مما دفعه إلى إرسال جماعة في أثرها،

١- جاد طه، المصدر السابق، ٣٠.

٢- وليد جرادات، المصدر السابق، ص٣٠.

والذي يدور حول البحر الأحمر بصورة خاصة، والشرق بصورة عامة، أرى أنه من الضروري إلقاء الضوء على بعض ملامح السياسة البريطانية تجاه المنطقة والمتجهة نحو التصعيد دائماً، بالإضافة إلى توجهات فرنسا في المنطقة في نفس الوقت.

عندما نزلت بريطانيا إلى مجال البحار، وسعت إلى المتاجرة في خيرات الشرق، سعت للوصول إليها عن طريق البحر الأبيض الشمالي، وطريق الفرات تجنباً للاصطدام بالبرتغاليين، والاستفادة أيضا من تجارة الشرق الأوسط، ثم بعد أن انتصر الإنجليز على البرتغاليين والإسبان في سنة ١٥٨٨م في واقعة الأرمادا اتجهوا إلى استخدام طريق رأس الرجاء الصالح[١]. ثم اصطدموا مرة أخرى بالبرتغاليين في الخليج العربي وانتصروا عليهم مرة أخرى، ولكن ما لبث أن لاحت لهم في الأفق منافسة أخرى خطيرة تمثلت في الهولنديين، أدت إلى نشوب الحرب بين الدولتين بين سنتي ١٦٥٢-١٦٦٧م، ولكن ما أن ظهرت المنافسة الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر حتى اضطرت بريطانيا وهولندا للاتحاد لمجابهة ذلك الخطر، ولكن تمكن الفرنسيون من تحطيم قوة الأسطول الهولندي والقضاء عليه (١٦٧٢م)[٢]. وفرغ مجال الصراع إلا من البريطانيين والفرنسيين، ودام النزاع بينهما مدة مئة عام انتهى بفوز الإنجليز الذين خرجوا منه وبقبضتهم سيادة البحار والهند والقسم الأعظم من أراضي العالم الجديد. ومن ثم اتسعت الهوة بين بريطانيا وفرنسا وأصبح العداء هو السمة المميزة لعلاقتهما[٣]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنجليز عقب سيطرتهم على كل البحار المؤدية إلى الهند، لم تكن لديهم أي رغبة في العودة إلى طريق البحر الأبيض المتوسط طالما أن طريق رأس الرجاء الصالح يفي بالمصالح البريطانية، بالإضافة إلى أنه مغلق في وجه الدول الأوربية الأخرى منذ أوائل القرن السابع عشر، ولكن ما يقلق الإنجليز هو ماذا لو حاولت فرنسا استغلال طريق البحر الأبيض المتوسط[٤].

١- عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، المصدر السابق، ص٢٤.
٢- عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، المصدر السابق، ص٢٨
٣- المصدر نفسه، ص٣٢.
٤- HOSKINS, OP. CIT., P. 4.

المنطقة، ثانيهما اللجوء إلى معالجة الأمر مع السلطة المحلية في مصر. ولكن فرنسا كانت دائما تفضل الوسيلة الأولى. أما بريطانيا فقد لجأت إلى الوسيلة الثانية عقب حركة علي بك في مصر، فقامت بفتح المجال الدبلوماسي في مصر على مصراعيه[1].

هذا ولقد استمرت الدولة العثمانية في إصرارها على منع الدول الأوربية من ارتياد البحر الأحمر. ويقول بلارد في كتابه (بريطانيا والشرق الأوسط) إن إصرار الدولة العثمانية على هذه السياسة هو خوفها من تدهور الطريق البري عبر العراق وسوريا. بالإضافة إلى أن ثراء الدويلات الواقعة على البحر الأحمر من ازدهار التجارة في المنطقة قد يقوي من شوكتها فتتمرد على الحكم العثماني[2]. وأعتقد أن هذا التبرير غير منطقي، لأن الدولة العثمانية تستفيد كل الفائدة من ازدهار التجارة في المنطقة، كما أن ذلك يخفف من عبء الخزينة العثمانية ومسؤولياتها تجاه الولايات العثمانية. إلا أن الخطر الأساسي هو أن وصول الدول الأوربية للمتاجرة في المنطقة يعني تغلغل نفوذها، والمعروف أن المصالح التجارية هي المقدمة التمهيدية للاستعمار في أغلب الأحيان.

وعلى كل حال فإن فرنسا وبريطانيا لم تألوا جهداً في تحقيق أغراضهما وبسط نفوذ هما في مصر- باعتبارها مفتاح السيطرة على هذه المنطقة بحكم موقعها الذي يتحكم في جزء هام من هذا الطريق البحري المؤدي إلى الشرق[3]. ولهذا فقد تمكن جيمس بروس أثناء رحلة قام بها للمنطقة في ١٧٧٥م، تمكن من عقد اتفاقية مع أبي الذهب في مصر، تنص على أن تصل البضائع الهندية إلى السويس فتدفع ضرائب تبلغ ٨٪ فقط بدلا عن دفع ١٤٪ لحاكم جدة. ثم عقد وارن هاستنجس الحاكم البريطاني للبنغال اتفاقية أخرى مع أبي الذهب نصت على تخفيض الضرائب على بعض الواردات إلى ٦,٥٪ فقط وإمكانية دفعها عيناً، وعزمت كل من السلطات الإنجليزية في الهند والمماليك في مصر على تنفيذ هذه الاتفاقية الشخصية بين

١- HOSKINS, OP. CIT., P. 5-6.

٢- BULLARD, P. 28.

٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٧٤.

بالفشل، وعند عودة إبراهيم ومراد إلى مصر توصل بولدوين إلى عقد معاهدة معهما بذلك الخصوص في سنة ١٧٩٤م غير أن الباب العالي رفض هذا المشروع مما اضطر الحكومة الإنجليزية إلى رفضه أيضاً خوفاً من إثارة حفيظة الباب العالي ضدها، وبالتالي يتم التقارب بينه وبين فرنسا[١].

وفي نفس الوقت واصلت فرنسا جهودها الجادة في الوصول إلى موطىء قدم في المنطقة، وخصوصا بسيطرتها على مصر، ففي عام ١٧٩٥م قامت بإرسال بعثة إلى القاهرة للسعي لدى الأمراء المماليك للإذن بقيام تجارة منظمة بين الهند والسويس. ويعتقد أن الفرنسيين كانوا يفكرون كذلك في أن يطلبوا إذناً لمرور جيش فرنسي إلى الهند عبر مصر وذلك لمساعدة سلطان تبوصاحب، سلطان ميسور الثائر على الحكم البريطاني في الهند[٢]. كما يعتقد أن الهدف الحقيقي لهذه البعثة هو دراسة أفضل السبل لغزو مصر، ووصل البحرين الأحمر والأبيض. وتابعت فرنسا بعد ذلك إرسال رحالتها وجواسيسها إلى مصر ليوافوها بتقارير وافية عن أوضاعها[٣].

وكانت فرنسا تخطط لتحقيق حلمها القديم، وهو إنشاء إمبراطورية فرنسية عريضة في المشرق العربي للسيطرة على مقدرات المنطقة، والوصول من خلالها إلى الهند والشرق الأقصى. وبالتالي الانتقام لكبريائها بعد الهزيمة التي منيت بها في الهند أمام الإنجليز، وكانت مصر بالنسبة لفرنسا قاعدة ذات موقع إستراتيجي ممتاز يكفل سهولة السيطرة على المنطقة، وسهولة الحركة، فلذلك دأبت على الوصول إليها بكافة السبل[٤].

وجاءت الحملة الفرنسية إلى مصر في مايو ١٧٩٨م. ورغم أن الفرنسيين لم يستطيعوا البقاء في مصر أكثر من ثلاث سنوات إلا أن الحملة الفرنسية كانت مفتاح

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ٧٦.

٢- أحمد عزت عبد الكريم، سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر (على عهد الحملة الفرنسية ومحمد علي، سمنار البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٣٦

٣- جرادات، المصدر السابق، ص٦٣.

٤- المصدر نفسه، ص١٢٢.

انتشار التوسع الاستعماري في البحر الأحمر[١]. فكان أول إجراء اتخذته بريطانيا للتعرض للحملة هو تحطيم الأسطول الفرنسي الراسي في ميناء الإسكندرية، مما ترك الحملة غير قادرة على الاتصال بالوطن الأم. كما صدرت الأوامر إلى بومباي بالتحرك لاحتلال جزيرة بريم الواقعة في أضيق نقطة في باب المندب في مايو ١٧٩٩م، وذلك لمنع أي محاولة للفرنسيين للاتصال بالمحيط الهندي عبر البحر الأحمر[٢]. وفي سنة ١٨٠١م وكجزء من محاولات بريطانيا لتطويق الفرنسيين في مصر وانتزاعها من أيديهم صدرت الأوامر إلى الجنرال بيرد للنزول بجيش صغير إلى ميناء القصير ليأخذ الفرنسيين من الخلف، وهذه أول مرة يستعمل فيها البحر الأحمر للأغراض العسكرية طيلة القرن الثامن عشر[٣]. وهكذا لم تسمح بريطانيا للفرنسيين بالبقاء في مصر فترة طويلة ويستطيع الفرنسيون تحقيق أهدافهم التي طالما حلموا بها، ولا مشاريعهم الاقتصادية في مصر[٤]. ولكن وصول الحملة الفرنسية إلى مصر وضعت آفاقاً جديدة للسياسة الاستعمارية في المنطقة كما ذكرت من قبل وتبدأ مرحلة السيطرة البريطانية المطلقة في البحر الأحمر لفترة ليست قصيرة من الزمن بعد أن أفل نجم فرنسا ولو لفترة مؤقتة، ولكنها أيضا ليست بالقصيرة. وهكذا انتهى هذا الفصل من الصراع بين بريطانيا وفرنسا والذي أخذ صورا متعددة، انتهى بجلاء فرنسا عن مصر في ١٨٠١م، وبقي الإنجليز في مصر حتى سنة ١٨٠٣م لكنهم اضطروا إلى الجلاء عنها مؤقتاً، ثم بدأ فصل آخر من التنافس بين الدولتين في المنطقة ككل، وفي مصر بصورة خاصة، إذ ظهر واضحا في موقفهما تجاه محمد علي وسياسته[٥]. أما بريطانيا فقد لمست عمليا مدى التهديد الذي يمكن أن يوجه إلى مصالحها الحيوية في الشرق إذا سيطر على الطريق الملاحي القصير المؤدي إلى جهات مصالحها في الشرق عدو منافس لها. وظل هذا الدرس الذي تعلمه الإنجليز من الفرنسيين عالقاً في أذهانهم، ومسيراً لسياستهم في المنطقة طيلة القرن التاسع عشر.

١- الجمل، قصة الاستعمار في إفريقيا، المصدر السابق، ص٦٣

MARSTON, OP,. CIT. P. 31. -٢

IBID, P, 31. -٣

٤- جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

٥- الجمل، قصة الاستعمار في إفريقيا، المصدر السابق، ص٦٤-٦٥.

ولهذا فقد بنت بريطانيا سياستها على أساس السيطرة على البحر الأحمر والأقاليم المطلة عليه[١]. هذا ولقد استفادت بريطانيا من خطط فرنسا التي رسمتها للسيطرة على المنطقة، وأهمها السيطرة على ثلاثة طرق لحماية الإمبراطورية الهندية، وهي طريق البحر الأحمر، طريق هرات[*]، وطريق الفرات والخليج العربي[٢].

والجدير بالذكر أن بريطانيا بعد أن احتلت جزيرة بريم في ابريل ١٧٩٩م، أدركت أن المضايق في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لايمكن السيطرة عليها من جزيرة بريم بواسطة المدافع الساحلية، كما أن مناخ الجزيرة رديء للغاية، وليست بها مياه صالحة للشرب، ولهذا فقد قرر البريطانيون سحب قواتهم إلى عدن بعد أن اطمأنوا إلى موقف سلطان لحج وعدن الذي أبدى موافقته المبدئية على بقاء البريطانيين مؤقتاً في عدن خلال الفترة التي يحتاجونها[٣]. وبذل موراي قائد القوة العسكرية البريطانية بعد وصولها إلى عدن كل مافي وسعه للتحالف مع السلطان لضمان اتخاذ عدن محطة دائمة للسفن.

ومن ناحية أخرى فقد استمرت جهود شركة الهند الشرقية البريطانية لتدعيم تجارتها مع اليمن ورعاية مصالحها في البحر الأحمر، فقامت بتعيين السير هوم مندوباً لها في الجزيرة العربية في سنة ١٨٠٢م، ومنحته صلاحيات كاملة تمكنه من عقد المعاهدات التجارية تبعا لما تتطلبه المصالح الإنجليزية، وطُلب منه التوصل إلى عقد معاهدات تجارية مع إمام صنعاء، وسلطان لحج وعدن على وجه الخصوص، فتوجه هوم إلى مخا حيث وجه بعثة إلى إمام صنعاء، غير أن الإمام رفض مواد المعاهدة المقترحة، ولم يشأ أن يزيد تعاونه عن هذا الحد حتى لايؤدي إلى التدخل الأجنبي في شؤون بلاده. ثم اتجه هوم بعد ذلك إلى عدن حيث نجح في عقد معاهدة مع سلطان لحج وعدن أحمد بن عبد الكريم العبدلي في سنة ١٨٠٢م.

١- الجمل، قصة الاستعمار في إفريقيا، المصدر السابق، ص٦٤.

(*) طريق هرات بين الهند وبلوجستان، ولقد قامت بريطانيا بضم الهند وبلوجستان لتفادي أي تدخل عن هذا الطريق.

٢- PLAYFAIR, OP. CIT., P. 124.

٣- IBID, P. 126

والجدير بالذكر أن هذه المعاهدة تعد بداية للتدخل البريطاني في شؤون عدن، كما أنها تنتقص من السلطة الشرعية الحاكمة في البلد. ثم استمر البريطانيون بعد ذلك في انتهاز كل فرصة مواتية لهم لتحقيق أغراضهم في المنطقة، حتى تمكنت بريطانيا من تدعيم نفوذها في الموانىء اليمنية في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر. ونالت شركة الهند الشرقية البريطانية مكانة ممتازة في المنطقة. هذا وإذا كانت بريطانيا قد بذلت الجهود القصوى لإخراج الفرنسيين من مصر إلا أنها لم تستطع أن تحل محلهم، أو حتى تتمكن على الأقل من خلق جو يمكنها من تحقيق مآربها في تلك الجهة الهامة من المشرق العربي.

المصريون:

وفي هذه الأثناء ظهر على مسرح الأحداث محمد علي باشا في مصر (١٨٠٥م)، وكان محمد علي يتمتع بشعبية كبيرة في مصر. ولقد جعل البريطانيون لمحمد علي هذا ألف حساب في كثير من خططهم وتحركاتهم. هذا ولقد انعكس العداء البريطاني الفرنسي على موقف بريطانيا منه. ثم حدث وأن قامت الثورة الوهابية في الحجاز، والتي هددت أمن الدولة العثمانية آنذاك، فطلب الباب العالي من محمد علي التوجه إلى الحجاز للقضاء عليها. وكان العثمانيون منذ سيطرتهم على الحجاز في أوائل القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة للحكم هناك، وأقاموا والياً عثمانياً في جدة يخضع لسلطته شريف مكة(١). واستمر الحجاز خاضعا للحكم العثماني حتى استولى عليه الوهابيون في أوائل القرن التاسع عشر.

هذا ولقد تمكنت قوات محمد علي من القضاء على الوهابيين، وإعادة السلطة العثمانية إلى الحجاز واليمن، ونتيجة لذلك فقد أراد السلطان العثماني أن يكافىء إبراهيم بن محمد علي لانتصاره على الحركة السلفية، فعينه في يوليو ١٨٢٠م على باشوية جدة، وكانت هذه الباشوية تشمل أيضا أقاليم سواكن ومصوع، وكذلك لُقب إبراهيم بمتصرف جدة والحبش، أو (والي إيالة الحبشي ومتصرف سنجق جده)(٢).

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٩٦.
٢- MARSTON, OP. CIT., P. 38

وعلى أيه حال، وبعد وصول النفوذ المصري في الجزيرة العربية إلى أقصى حد في عهد محمد علي حيث أصبح يهدد المصالح البريطانية في البحر الأحمر والخليج العربي، فقد كان على بريطانيا أن تبذل قصارى جهدها لتصفية هذا النفوذ حفاظاً على أهم طريقين لمواصلات الإمبراطورية إلى الهند. كما كان عليها أيضاً أن تؤمن هذين الطريقين من أية أخطار أجنبية تهدد مصالحها في هذا المجال، وكان عليها أن تتوج هذه الخطوة باحتلال عدن في ١٩ ينار ١٨٣٩م وجعلها قاعدة للتوسع في منطقة البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إيذاناً ببداية مرحلة الصراع الفعلي والاستعمار بكافة أساليبه كما سنرى من خلال سردنا لأحداث هذه الفترة المحددة. أي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي يتناولها هذا البحث بالدراسة والتحليل

الفصل الأول

الوجود المصري في البحر الأحمر

الوجود المصري في البحر الأحمر

رغم أن جذور الصلة بين مصر واهتمامها بالبحر الأحمر ضاربة الجذور في أعماق التاريخ، إلا أننا نجد أنها تبلورت بالفعل، وأخذت طابعاً آخر منذ مطلع القرن التاسع عشر، ثم مالبثت أن أصبحت قوة لها وزن في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهذه هي الفترة التي تدخل ضمن نطاق هذا البحث. ونلاحظ أن تطور الاهتمام المصري بالبحر الأحمر قد نتج عن عوامل كثيرة أهمها اتجاه أنظار الدول الاستعمارية إلى المناطق المطلة على البحر الأحمر، ثغورها ومنافذها، فكان على مصر أن تلعب دوراً لمواجهة هذه الأخطار المحدقة بالمنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على إنعاش حركة التجارة في البحر الأحمر بعد أن جعل منه العثمانيون بحيرة راكدة بسبب تخوف الدولة العثمانية من خطر المد الأوربي الاستعماري، ولحماية الأماكن المقدسة إذ كان على محمد علي أن يتبع سياسة جديدة تختلف عن السياسة العثمانية، لذا عمل على توطيد الاتصال بين مصر والعالم الخارجي، لاسيما موقعها على البحرين الأحمر والمتوسط مما يجعلها مؤهلة لأن تكون بؤرة التقاء طرق العالم، وممراً هاماً لتجارته في عهد تطورت فيه الوسيلة البحرية.

بالإضافة إلى أن هذا الموقع قد جعل من مصر مجالاً ومسرحاً لاصطراع الدول الاستعمارية، لاسيما فكرة ربط البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بقناة قد كثر الحديث عنها في تلك الآونة، بالإضافة إلى أن هذه القناة نفسها موضع صراع بين قطبي الصراع في المنطقة فرنسا وإنجلترا في تلك الفترة.

هذا ولقد أدرك محد علي أنه بسيادته على البحر الأحمر في هذه الفترة التي أصبح فيها شريانا من أهم شرايين المواصلات بين الشرق والغرب، سوف يضع حداً

لنشاط شركة الهند الشرقية البريطانية ونفوذها التجاري المتزايد على سواحل الجزيرة العربية ، خاصة بعد حملته على الوهابيين في الحجاز (١٨١٣-١٨١٨م)(١). ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتبلور في ذهن محمد علي فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية، **وفتح آفاق جديدة لخلق إمبراطورية مصرية مترامية الأطراف**(٢). هذا ولقد رأينا كيف كوفىء إبراهيم بن محمد علي بجعله والياً على الحجاز وإيالة الحبش التي تضم سوكن ومصوع على الساحل الغربي للبحر الأحمر.

وكانت أولى خطوات محمد علي التي بدأ بها العمل لحسابه هي فتح السودان، الذي أراد منه الرجال للجيش المصري المنشود لخلق إمبراطورية المستقبل، بالاضافة إلى ماصوره له البعض عن خيرات السودان ووجود الذهب في الجنوب مما يساعد على تمويل إمبراطورية قوية ذات عزة ومنعة(٣).

بداية تكون الإدارة المصرية في عهد محمد علي وضم السودان الشرقي:

بدأت حملة محمد علي للسودان في عام ١٨٢٠م حيث استمر الجيش المصري يدخل منطقة تلو الأخرى، ولكن مايهمنا في هذا الحديث ماقام به المصريون من عمليات في السودان الشرقي، والتي بدأت بالعمليات الحربية ضد قبائل هذا الإقليم في منطقة التاكا (كسلا) في ١٨٣٨م حيث تكبدت القبائل خسائر فادحة أمام التقدم المصري المسلح الذي مالبث أن أخضعها ، وأصبح هذا الجزء الذي أطلق عليه مديرية التاكا، المديرية السابقة ضمن مديريات السودان الأخرى التابعة للحكومة المصرية(٤).

ولقد أدت صعوبة إخضاع القبائل الرعوية المتجولة، بقاء المناطق النائية عن

١- شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ج٢، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ج٢، ١٩٦٩، ص١٥

٢- عبد الرحمن الرافعي عصر محمد علي، ط٤ دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١١٨-١٢٠

٣- مكي شبيكه، السودان في قرن، ط٣، مطبعة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦١، ص١٢

فيما يتعلق باستخدامي للوثائق فقد آثرت أن أترك الوثائق الإيطالية على أرقامها فقط تفاديا للتكرار، أما بقية الوثائق فد أشرت لمصادرها.

٤- زاهر رياض، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال (١٨٢١-١٩٥٣) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٦١.

مديرية التاكا خالية من المراقبة، والتي كانت ملاذاً للفارين من الضرائب، بالإضافة لما أشيع عن تحالف بعض القبائل الحدودية مع الأحباش ضد الحكومة المصرية، مما أدى إلى جعل محمد علي يفكر في بسط نفوذه على ميناءي سواكن ومصوع على البحر الأحمر ليتمكن من السيطرة على هذا الإقليم الواسع العريض[1]، ويبدو أن هذا جزءاً من مخططه في المنطقة.

كما أن هناك نوعاً آخر من المشاكل تتعلق بالحدود بين حكومة السودان التابعة لمصر وإيالة الحبش[*] التابعة لوالي جدة، والتي تضم المنطقة الغربية على ساحل البحر بما فيها سواكن ومصوع. والمشكلة الثانية تتمثل في جمع الضرائب من قبائل الهند ندوة وهي قبائل رعوية تجوب المنطقة من مديرية التاكا إلى سهول البحر الأحمر ضمن حدود إيالة الحبش، أما المشكلة الثالثة والأهم، فهي الحاجة الماسة إلى ميناء لتصدير غلات السودان الأوسط. وبما أن سواكن هي أقرب ميناء إلى تلك المنطقة فقد تطلعت أنظار مصر إليها[2]. فرأى محمد علي ضرورة حصوله على ميناءي سواكن ومصوع من السلطان العثماني، فسعى في ذلك حتى تم له استئجار ميناء سواكن في عام ١٨٤٣م، ثم ميناء مصوع في ١٨٤٦م على أن يدفع الأجرة سنوياً، والتي كانت قابلة للتجديد كل سنة، وبذلك أصبحا تابعين لمديرية التاكا[3].

١- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥، ص٦٠.

* لقد ألحقت إيالة الحبش بإيالة الحجاز عقب انسحاب محمد علي منها بموجب تسوية عام ١٨٤٠م، انظر: راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ج١، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢-، ص١٨.

٢- أحمد إبراهيم دياب، العلاقة بين جدة وسواكن في فترة الحكم العثماني، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، ج٢، مطابع جامعة الرياض، ١٩٧٩، ص٢٠٧.

٣- دفتر، عابدين، النمرة٢١، ص٢٢٨- ترجمة الوثيقة رقم ٥٩ (من ٢٧ رجب ١٢٨٠هـ) الموافق يناير ١٨٦٤ (خطاب إلى المعتمد بالأستانة لتوضيح الأسباب التي من أجلها تطلب مصر ضم ميناءي سواكن ومصوع)

(ب) محفظة رقم (١٤٢)، عابدين تركي، ترجمة الوثيقة رقم (٦٠) من ١٧ ذي القعدة سنة ١٢٨١هـ)، ١٨٦٥م. (خاص بالموافقة على الإحالة).

نقلا عن شوقي الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة لجنة البيان العربي، (القاهرة، بلا تاريخ، ص٢٩، ٣١.
كذلك انظر: ضرار، المصدر السابق، ص٦٠.

وفي عهد عباس أعيدتا لأيالة جدة (١٨٤٨م)، إلا أن مصر قد بذلت العديد من المحاولات في عهد إسماعيل لإعادة الميناءين لإدارتها عندما أحست بتزايد أهمية البحر الأحمر. وتبودلت عدة خطابات في هذا الشأن بين جدة ومصر والسلطان العثماني. وتضمنت خطابات إسماعيل أن ميناءي سواكن ومصوع ألحقا بمديرية التاكا في عهد محمد علي بناءً على طلب منه، ولكنهما أعيدا في عهد عباس إلى إيالة جدة، بيد أن الصالح العام يستدعي ضرورة إعادتهما إلى الإدارة المصرية وإلحاقهما بمديرية التاكا. ومن ضمن التبريرات التي أبداها إسماعيل هو الضرب على أيدي تجار الرقيق الذين يستعملون هذه الموانئ لترحيل بضائعهم المحرمة[١]. ففي أواسط ١٨٦٥م أصدر السلطان العثماني فرماناً بإحالة ميناءي سواكن ومصوع إلى الإدارة المصرية على أن يدفع إيرادها إلى خزينة جدة كما كان متبعاً في عهد محمد علي. ولكن الفرمان اشترط أن تكون الإدارة مقتصرة على فترة حكم الخديوي الحالي ولاتتعداه إلى ورثته. ولكن مالبث أن عدل الفرمان بصدور فرمان الوراثة في ٢٧ مايو ١٨٦٦م، وجعلت الإحالة وراثية على أن تنتقل ولاية مصر مع ماهو تابع لها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد الوالي بطريق التوارث وبالصورة نفسها إلى أولاد ذريته[٢]. وأصبحت كل منهما محافظة قائمة بذاتها، فمحافظة سواكن كانت تمتد على البحر الأحمر من رأس علبه إلى رأس قصار، أما محافظة مصوع فقد امتدت من رأس قصار حيث تنتهي محافظة سواكن، وتمتد إلى حلة رهيطة عند مضيق باب المندب[٣].

وبعد فترة تراءت لإسماعيل صعوبة إدارة كل المناطق السودانية التي آلت إليه تحت إدارة مركزية مقرها الخرطوم بعد إضافة سواحل البحر الأحمر إليها. لذلك

١- شوقي الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤٤.

٢- شوقي الجمل، سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، (سمنار البحر الأحمر) القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٩٨.

٣- الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص١٠٦.
معيه تركي، دفتر رقم (٥٣٧)، ص٥٦، في (٩ محرم سنة ١٢٨٢هـ) الموافق مايو ١٨٦٥م.
الجمل، الوثائق التاريخية، المصدر السابق، ص٤٤.

فصل السودان الشرقي، والذي يشمل محافظتي سواكن ومصوع ومديرية التاكا وجعلهما محافظة واحدة مستقلة سميت بمحافظة سواحل البحر الأحمر، وتم تعيين ممتاز باشا محافظاً عليها. وفي سنة ١٨٧٢م ألغي نظام حكمدارية السودان، وأعيد تقسيمه إلى عدة مديريات ومحافظات، فعين شكيب بك محافظاً على سواكن، كما عين منذ تجر بك على مصوع. أما مديرية التاكا فقد جعلت مديرية مستقلة وأبقي عليها علي الدين بك مديراً. ولقد حدث تضارب بين مصالح محافظتي مصوع وسواكن بعد فصلهما، كما كان هناك خلاف حول جهتي طوكر وعقيق، ولأي من المحافظتين تتبعان، وأخيراً أدركت الإدارة المصرية أنه من الأصوب ضم إدارة محافظة مصوع إلى إدارة محافظة سواكن لما في ذلك من زيادة للنظام والتقدم والعمران، وتم تعيين منذ تجر بك محافظاً عليهما في سنة ١٨٧٣م، كما تمت إحالة مديرية التاكا إلى إدارة منذ تجر بك في نفس العام، وسمي بذلك مدير عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر.

يبدو واضحاً من خلال الخطوات التي قامت بها الحكومة المصرية، والسعي الدؤوب للحصول على هذه الموانئ أن ذلك جزء من خطة مرسومة يتبعها المصريون لبسط نفوذهم وسيطرتهم على ساحل البحر الأحمر. فقد ارتأت مصر أن تسبق غيرها من الدول في هذا المضمار لأنها تدرك إن لم تقم هي بتلك الخطوة لقامت بها غيرها من الدول الأوربية الاستعمارية. هذا وقد أصبحت إنجلترا تتحكم في مدخل البحر الأحمر الجنوبي بعد احتلالها لعدن، كما أنها أصبحت تتحكم في البحر الأبيض المتوسط بعد احتلالها لمالطه وجبل طارق، مما جعلها صاحبة النفوذ والسيادة في هذا الطريق البحري الهام[٣]. مما حتم على مصر اتباع سياسة أكثر

١- معية تركي، دفتر رقم (٥٣٧)، مكاتبة رقم (١٢٩)، ص٦٨ في (٢٤ محرم سنه ١٢٨٢هـ)، الموافق مايو ١٨٦٥.

معية تركي، دفتر رقم (٥٣٧)، مكاتبة رقم (١٣١)، ص٧١، في (٢٤ محرم ١٣٨٢ هـ) الموافق مايو ١٨٦٥. (خاص بتعيين ممتاز باشا). الجمل، الوثائق المصدر السابق، ص٤٧، ٤٩.

كذلك انظر: شبيكة، المصدر السابق، ص٧٠.

٢- الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص٦٧.

أوامر عرابي، دفتر رقم (١٩٤٣)، ص(٩٣) رقم ١١٧ (في ٢٨ ذي الحجة ١٢٨٩هـ) الموافق عام ١٨٧٣م. الجمل الوثائق التاريخية، ص١٣٨.

٣- الجمل، سياسة مصر، ص٥٢.

فعالية حتى تتمكن من القيام بدور حاسم في خضم هذا الصراع وهي تثبت أقدامها في المناطق الهامة على البحر الأحمر وساحل إفريقيا الشرقية.

هذا ولم تكن بريطانيا غافلة، عما يقوم به المصريون في تلك الجهات، فقد كانت سياسة بريطانيا مبنية على الحد من سلطة المصريين ونفوذهم لما في ذلك من تأثير على مصلحة بريطانيا في البحر الأحمر. فلذلك عندما أصدر السلطان العثماني فرمان نقل ملكية ميناءي سواكن ومصوع لمحمد علي ١٨٤٧م، سارع اللورد كاولي السفير البريطاني بإرسال صورة من فرمان نقل الملكية إلى اللورد بالمرستون الذي قام بدوره في ديسمبر ١٨٤٧م بلفت نظر الباب العالي لما ينطوي عليه تنازل الدولة العثمانية لمصر عن إدارة الميناءين من تعد على الحبشة، فضلاً عن أن ذلك كان من شأنه تعطيل العلاقات التجارية التي تسعى بريطانيا إلى إقامتها مع هذه البلاد[١].

وكانت بريطانيا تدرك أن محمد علي إذا ماشدد قبضته على سواكن ومصوع فإنه سوف يتدخل في التجارة الإفريقية. وسوف ينشيء علاقات مع سكان المناطق الداخلية في القارة بما يؤثر على مصالح بريطانيا، وكان ذلك هو السبب الرئيسي الذي دفع البريطانيين إلى الوقوف هذا الموقف المعارض من الباب العالي لكي يعدل قراره السابق الخاص بالتنازل لمحمد علي عن مصوع وسواكن[٢].

وفي نفس العام الذي صدر فيه الفرمان العثماني بنقل ملكية سواكن ومصوع إلى الإدارة المصرية أنشئت قنصلية بريطانية في مصوع كان الغرض منها في الواقع الوقوف على مجريات الأمور في تلك المناطق الهامة، وأما الغرض الظاهري منها فكان زيادة حجم التجارة مع الحبشة[٣].

١- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٢٤.

٢- فاروق عثمان أباظه، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٣٣٧.

٣- جاد طه، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

دفتر بدون نمرة، معيه رقم (٧) ص٩ (في ٢٢ رمضان سنه ١٢٨٨ هـ) الموافق نوفمبر ١٨٧١، نقلا عن الجمل، الوثائق التاريخية، ص١٢٥.

امتداد الإدارة المصرية إلى بقية أجزاء الساحل الغربي للبحر الأحمر:

لقد اهتم الإنجليز منذ وصولهم إلى عدن بمنطقة الساحل الشرقي لإفريقيا المقابل لعدن، وتطلعت أنظارهم إلى بربرة لأهمية موقعها في مدخل البحر الأحمر. وقد نمي إلى علم الحكومة المصرية أن بريطانيا تقوم بزرع الفتن والدسائس بين أهالي تلك الجهات لتجد ذريعة للنفاذ إلى المنطقة. لذلك قررت الحكومة المصرية بسط إدارتها على تلك المناطق، هذا ولقد اكتفت الحكومة المصرية عند تسلمها المنطقة برفع العلم المصري على الموانئ البعيدة التي كانت تعتبر من ملحقات مصوع وسواكن إلى أن يحين الوقت المناسب(١). وأما الآن، وقد حان الوقت للقيام بهذه المهمة، فقد كلفت مدير عموم شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر بالمرور على النقاط المرفوع عليها العلم المصري وفض النزاعات بين القبائل. وبالفعل تمكن من فض النزاعات وأجرى صلحا بين القبائل، كما قام بدلاً عنها بدفع دية القتلى لعجز الأهالي عن دفعها ولحقن الدماء، ووعد شيوخ القبائل في بلهار (بلحار) وبربرة بتسليمهم مرتبات لهم وللخفر الذين يقومون بحراسة العلم المصري(٢).

وقد أفصحت الحكومة البريطانية عن أطماعها في هذه الجهات، فاحتج المقيم السياسي البريطاني في عدن لوجود المصريين في بربرة، واضطر شريف باشا وزير خارجية مصر إلى الرد على قنصل إنجلترا رسمياً، ذاكراً أن هذه البلاد تتمتع بالتبعية التركية، وأنها ضمن تنازل الباب العالي عن مديريتي مصوع وسواكن وملحقاتهما، وأن حقوق مصر في هذه البلاد ثابتة لاشك في ذلك(٣). ثم عملت مصر على توكيد إدارتها على كل هذه المناطق، فعينت ممتاز باشا حاكماً على جميع

١- الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص١٠٨.

٢- المصدر نفسه، ص١٢٨- كذلك انظر الجمل، الوثائق التاريخية، المصدر السابق، ص١٥٧. (تعزيزا عن الرحلة في ٢٨ شعبان ١٢٩٦هـ الموافق ١٨٧٨م.)

٣- المصدر السابق، ص١٧٣ (المحادثات في ٤ محرم سنه ١٢٩٨هـ (ديسمبر ١٨٨٠م). كذلك انظر جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، مطبعة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٠، ص٣٩. كذلك، محفظة سايرة نمره (١٦٦) بدون رقم، ص (١٧ محرم ١٢٩٨) الموافق ديسمبر ١٨٨٠م. الجمل، المصدر السابق، ص١٧٩.

سواحل إفريقيا الشرقية الممتدة من السويس إلى رأس حافون، فتنقل في المنطقة بصفته الرسمية كمحافظ لتلك السواحل، فزار بلهار في يناير ١٨٧١م حيث رفع العلم المصري عليها، وفعل نفس الشيء في تاجورة وصرف رواتب لشيوخهما إذ أنهم أصبحوا كغيرهم موظفين لدى الحكومة المصرية(١).

زيلع وتاجورة:

واصلت مصر سياستها الخاصة بتأكيد سيطرتها على المنطقة، لذلك سعت لدى الباب العالي للموافقة على تحويل إدارة ميناء زيلع من إدارة اليمن إلى الإدارة المصرية، وبناء على ذلك فقد أصدر الباب العالي فرماناً في أول يوليو ١٨٧٥م ينص على إحالة الميناء (وملحقاته) والذي يقع على بعد من سنجق الحديدة، والذي كان تابعاً لها، إلى الإدارة المصرية نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيه عثماني سنويا إلى خزينة الدولة العثمانية(٢). وقامت الحكومة المصرية بتعيين محمد رؤوف باشا على إدارتها. أما فيما يتعلق بتاجورة، وبحكم أنها كانت من ملحقات زيلع فقد آلت تلقائياً إلى الإدارة المصرية. وصدرت الأوامر إلى رؤوف باشا بتعيين مأمور من طرفه لإدارتها في أغسطس ١٨٧٥م، وإبقاء وابور الخرطوم في زيلع وإرسال وابور المنصور إلى تاجورة(٣).

هرر:

تقع هرر قرب زيلع وجنوب شرق الحبشة، وهي سلطنة إسلامية مستقلة، كان يحكمها السلطان محمد عبد الشكور، وكان رجلاً طاغية احتكر لنفسه تجارة البلاد، وخاصة البن والعاج، فضلا عن ذلك فقد اشتهرت هرر في عهده بأنها من أكبر أسواق الرقيق في شرق إفريقيا، فعندما اشتد استبداد هذا السلطان على الأهالي استنجدوا بالمصريين. أما المصريون فقد تعللوا في دخولهم إلى المنطقة

---

١ - دفتر أوامر عرابي، رقم (٧٦)، ص٣٥، (في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٢هـ) الموافق نوفمبر ١٨٧٥م.
٢ - الإدارة والقضاء، الجزء الخامس، ص ١٧٦ (إلى إسماعيل باشا بخصوص مرسى زيلع) في ٢٧ جمادى الأول سنة ١٢٩٢هـ يوليو ١٨٧٥م. الجمل، الوثائق التاريخية، ص ٢٣٥. كذلك جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، المصدر السابق، ص٥٦.
٣ - أوامر عرابية رقم ١٧٦، دفتر رقم (٢) ص ٨٧، في (٣ جمادى الثانية، ١٢٩٢هـ) يوليو ١٨٧٥م.

بضــرب تجــارة الرقــيق، إلا أن ذلك في الواقع ضــمن مــخططهم للوصــول إلى المنطقة[1].

هذا ولقد خرج محمد رؤوف باشا في ١٨ سبتمبر ١٨٧٥م من زيلع على رأس حملة قاصداً هرر ماراً بأرض العيسى بسهولة ويسر، حيث أبدت هذه القبائل رغبتها في الدخول في طاعة الحكومة المصرية، ولم تلق هذه الحملة مقاومة إلا من قبائل الجالا، ولكنها سرعان ماانتصرت عليهم في معركتين متتاليتين انتهت بفتح الطريق أمام الحملة إلى هرر حيث دخلتها في ١١أكتوبر من نفس العام ورفعت الراية المصرية عليها[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الدول الأوربية التي كانت تتطلع لمنطقة البحر الأحمر تنظر بعدم الرضا لهذا التوسع في النفوذ المصري والإدارة المصرية. وكان قناصل هذه الدول في مصوع دائمي التذمر بسبب سوء الإدارة المصرية حسب زعمهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن قنصل فرنسا يدعي أن موظفي الحكومة المصرية يغمضون أعينهم عن تجارة الرقيق، وأن أهالي المنطقة يجنون أرباحاً طائلة من هذه التجارة[3]. وأخذت هذه التدخلات تأخذ طابعاً آخر كما سنرى من هذا البحث. ورغم ذلك فقد استطاعت الإدارة المصرية أن تحد من تأثير هذه التدخلات إلى حد كبير، وهذا يعني أن مصر أصبح لها وزنها في المنطقة، وبرز الفرق الواضح بين الإدارة المصرية الحالية والإدارة العثمانية في السابق، ويرجع ذلك إلى أن السلطة في هذه الجهات في يد نائب السلطان، وبحكم البعد، وبحكم أن الحامية العثمانية كانت تندمج في الحياة العامة فتنسى مهمتها الأساسية، وتضعف من هيبتها مما يتيح الفرص للطامعين في هذه الجهات[4]. ولكن يبدو أن الحكومة لم

---

١ - رجب حراز، إريتريا الحديثة (١٥٥٧- ١٩٤١م) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤م، ص٩٨.

٢ - المصدر نفسه، ص٩٩.

وارد عابدين، الوثيقة العربية رقم ٣/ ٣/ ٢ في (١٨ رمضان ١٢٩٢ هـ) أكتوبر ١٨٧٥م.، الجمل، الوثائق التاريخية ص ٢٧١.

٣- الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص١٠٨.

٤ - المصدر نفسه، ص ٤٣.

تنتبه إلى نقطة هامة، وهي توافد الأجانب إلى المنطقة بادين رغبتهم في شراء أراض هناك، أو فتح متجر، أو القيام بنشاط صناعي، أو صحي، وخلافه، وكانوا قبل الإدارة المصرية يبتاعون هذه الأراضي بطرق غير مشروعة من المشايخ، فجاءت الإدارة المصرية وسمحت لهم بذلك كما هو مسموح به في مصر غير مدركة للاختلاف في الأوضاع بين مصر وهذه المناطق النائية المعرضة لحيل وأطماع هؤلاء. فلما تكاثر عددهم تطلب الأمر تعيين قناصل للدول البحرية والتجارية في هذه المنطقة. ولم يلبث أن تدخل هؤلاء في شؤون الإدارة المصرية[1].. ولم تكن الإدارة المصرية خالية من العيوب، فقد اتسمت بتغيير الحكام والموظفين، بالإضافة للتغيرات السريعة في التقسيم الإداري نفسه بين الجهات المتعددة، كما أن هناك ظاهرة لم تخل من الخطورة حيث أن إسماعيل باشا قد بسط أيدي الأجانب -أي استخدمهم- في الإدارة واعتمد عليهم كثيراً مما عرضه للعديد من الهفوات والخسائر[2].

العلاقات البريطانية الحبشية وأهدافها السياسية والتجارية وأثر ذلك على الوجود المصري في المنطقة:

رغم أن حديثنا يدور حول الوجود المصري في البحر الأحمر، إلا أننا لانجد مفراً من التحدث عن سياسة بريطانيا في المنطقة، لأنها (أي بريطانيا) لم تترك مجالاً لم تطرقه في سبيل النفاذ للمنطقة، ولمناوأة الوجود المصري فيها.

ولقد سعت بريطانيا سعياً حثيثاً منذ أن ارتادت منطقة البحر الأحمر إلى إيجاد علاقات حميمة مع الحبشة، متذرعة برغبتها في الاتجار مع هذه البلاد التي ذاع صيت ثرائها كأسطورة لدى الأوربيين منذ آلاف السنين. ولكن من المؤكد أن الهدف الحقيقي والواقعي هو الرغبة في مساندة الحبشة، والأخذ بيدها للوقوف في

١- المصدر نفسه، ١٠٨.
دفتر ٨٣٦ وارد معيه، ص٣٤ رقم ٥، في (١٨ جمادى الأول ١٢٨٧هـ) الموافق يوليو ١٨٧٠م.
سجل ٢٤ عابدين، ترجمة الوثيقة ٥٧ في (٢٣ صفر ١٢٨٧هـ)، مايو ١٨٧٠م، (الجمل، الوثائق، ص١٠٤-١٠٦).
٢- الجمل، سياسة مصر، ص٨٠-٨١.

وجه القوى المسلمة في المنطقة، أي أن الهدف ديني سياسي. ولهذا فقد كانت سيطرة المصريين على هذا الساحل من البحر الأحمر مثار قلق للحكومة البريطانية، ومؤثراً سلبياً على سياستها ومصالحها في المنطقة، ومن جهة أخرى يشكل سدا منيعا أمام وصول الأحباش إلى البحر الأحمر. وتضاربت السياسة البريطانية أحيانا كثيرة بين الوقوف مع الحبشة ومعاداة مصر، وبالعكس، حتى وصلت في النهاية إلى قناعة هي أن السيطرة المصرية في البحر الأحمر أقل خطورة من غيرها.

ولقد لاحظنا أن بريطانيا كانت من أوائل الدول التي اعترضت على إحالة موانئ مصوع وسواكن إلى مصر، متعللة بأنه تعدٍّ على الحبشة ومصالح بريطانيا في نفس الوقت. هذا وكانت بريطانيا قد أقامت قنصلية لها في مصوع منذ عام ١٨٤٧م، وذلك للوقوف على مجريات الأحداث في تلك المنطقة الهامة بالنسبة لها. وتم تعيين والتر بلودن قنصلاً لبريطانيا في مصوع(١).

وعلى الرغم من أن مهمة بلودن القنصل البريطاني في مصوع تجارية بحتة استهدفت تشجيع المعاملات التجارية بين البلدين -حسب تعليمات بالمرستون الظاهرية- إلا أنه قد أظهر في الحبشة نشاطاً سياسياً أكثر منه تجارياً(٢).

فقد عقد في عام ١٨٤٩م معاهدة للصداقة والتجارة مع الرأس علي صاحب السلطة الفعلية في غوندار، ثم أرسل بعد ذلك إلى حكومته يذكرها أن الحبشة لاتملك منفذاً على البحر الأحمر، وأن المعاهدة التي عقدها هاريس(*) مع نجاشي شوا ستصبح عديمة الفائدة إن لم تبادر إنجلترا بفتح طريق للاتصال بين الهضبة الحبشية وساحل البحر الأحمر استناداً للمادة الثانية عشرة ووفقاً للمعاهدة التي عقدها بلودن مع الرأس علي(٣).

١- أباظة، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

٢- رجب حراز، إريتريا الحديثة، ص٤٤-٤٥.

(*) كابتن هاريس كان ضمن أفراد البعثة التي أرسلتها حكومة الهند البريطانية للحبشة في سنة ١٨٤١م بغرض عقد معاهدات صداقة وتبادل تجاري معها. وتمكن هاريس من إقناع ملك شوا بتوقيع معاهدة بهذا الخصوص في ١٦ نوفمبر ١٨٤١م. انظر: MARSTON,OP.CIT.PP.128-133.

٣- رجب حراز، إريتريا الحديثة، ص ٥٠

هذا ولقد كان بلودن قنصلاً مثيرا للمتاعب، ففي عام ١٨٥٤م تعرض حسب ادعائه إلى سلوك عدواني من قبل الحاكم التركي لزيلع، فرأت الحكومة البريطانية أن لاتسكت على ذلك، ومن ثم أرسلت رسالة حادة اللهجة إلى الحكومة التركية تحتج فيها على المعاملة السيئة التي يلقاها البريطانيون في المنطقة. فقام الباب العالي بدوره بإرسال تعليماته إلى القائمقام في مصوع بعدم إساءة معاملة البريطانيين[١].

وفي غضون ذلك استولى امبراطور مغامر هو الرأس كاسا على عرش الحبشة، وتوج نفسه في إكسوم في ٧ يناير ١٨٥٥م امبراطوراً على الحبشة باسم ثيودور ملك الحبشة، مؤملاً أن يحقق إحدى أساطير الحبشة التي تقول إن ملكاً بهذا الاسم سوف يتربع عرش الحبشة، ويقضي على الإسلام، ويخرب مدينة مكة، ويغزو القدس، ويخلصها من أيدي المسلمين، ويحتل عرش سليمان. بالإضافة إلى ذلك، فقد أراد هذا الإمبراطور انتزاع الأراضي الساحلية من المصريين التي يعتقد أنهم انتزعوها من الحبشة في وقت اعتراها فيه الضعف[٢]. ومنذ بداية عهد هذا الإمبراطور عقد بلودن آمالاً كبيرة عليه، خاصة في تحقيق وحدة بلاد الحبشة، فعمد على تأكيد صداقته وتأييده، لذا راح يتقرب إليه من أجل إحياء معاهدة التجارة التي كان قد عقدها مع الرأس علي في غوندار عام ١٨٤٩م، وتمكن من إغراء الإمبراطور بأنه يستطيع أن يسيطر على الساحل ويمتلك مصوع[٣]. ولكنه مالبث أن انتبه إلى خطورة الموقف في حالة حدوث هذا الشيء بالفعل، ومن أن من يمتلك مصوع يستطيع السيطرة على تجارة الحبشة، فتصبح بريطانيا غير متمكنة من الحبشة وتجارتها. كما أن حصول الحبشة على ذلك الميناء مستحيل لأنه يتبع لسيادة الباب العالي. على كل ورغم تجاهل بلودن لهذا الموضوع، فقد ظل ثيودور متمسكاً بآراء بلودن هذه، وأصبح برنامجه السياسي يستهدف توسيع رقعة الإمبراطورية الحبشية، وذلك بمحاولة الاستيلاء على مصوع ومرتفعات البوغوص (البلين) والمنسا والحباب وغيرها، إلى جانب محاولته ضم البلاد الواقعة على

١- جاد طه، المصدر السابق، ص٢٢٥.

٢- رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠م، ص٨٠.

٣- المصدر السابق، إريتريا الحديثة، ص٥٤.

حدود الحبشة الشمالية حتى سنار[1]. إلا أن بريطانيا لم تشجع هذه المخططات العدائية ضد مصوع ومصر، وأمر وزير خارجية بريطانيا بلودن بعدم تشجيع مشروعات الإمبراطورية التوسعية[2]. غير أنها آثرت أن تستجيب بعض الشيء لرغبات الإمبراطور بطرق دبلوماسية تفتقر إلى العنف والضغط، ففي ١٦ مارس ١٨٥٦م، اقترح فريدريك بروس قنصل إنجلترا العام في مصر على لورد ستراتفورد السفير البريطاني في الآستانه أن يحاول إقناع الباب العالي بالتنازل عن جزيرة مصوع للحبشة حتى يصبح للأحباش علاقة مع الحضارة بموجب ذلك المنفذ. وحاول السفير البريطاني بدوره إقناع الباب العالي بتلك الفكرة بأن جزيرة مصوع تبدو عديمة الفائدة لتركيا، وأن تركيا سوف تصبح عاجزة عن حمايتها إذا ماحاول الأحباش احتلالها بالقوة. ولكن الباب العالي رفض المقترح، ولم يعمل بنصيحة بريطانيا[3]. ولم تفتر عزيمة ثيودور ورغبته في الوصول إلى الساحل، ففي ٣١ أكتوبر ١٨٦٢م بعث برسالة إلى الملكة فكتوريا عن طريق القنصل البريطاني كاميرون (١٨٦٢م) الذي خلف بلودن بعد مقتله على أيدي القبائل الحبشية في ١٨٥٩م- يطلب فيها مساعدتها للنضال ضد الأتراك الذين ذكر أنهم استولوا على أراضي أسلافه، كما أنهم يمنعونه من الاتصال بجلالة الملكة في وقت الشدة[4].

وفي هذه الأثناء لم يكن من المتوقع أن تهتم بريطانيا برسالة ثيودور لأنها كانت داخلة لتوها في تحالف مع الدولة العثمانية ضد روسيا. ولقد أغضب هذا الإهمال ثيودور الذي تلقى مثله من فرنسا أيضاً بسبب رفضها تأييد مخططاته التوسعية ضد مصر[5].

ومن هنا حقد الإمبراطور ثيودور على البريطانيين والأوربيين عامة. وصادف أن كان كاميرون في جولة على الحدود الحبشية السودانية في الشهور

١- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن ١٩، دار المعارف، القاهرة ط٣، ١٩٦٣م. ص٨٣.

٢- حراز، إريتريا الحديثة، ص٥٥.

٣- رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، ص٨١.

٤- رجب حراز، إريتريا الحديثة، ص٦٨.

٥- المصدر نفسه، ص٦٩.

الأولى من ١٨٦٣م فاعتقد ثيودور أن هذه الرحلة بغرض التآمر عليه مع أعدائه، ومن ثم أمر بالقبض على كاميرون وإلقائه في السجن في ٣ يناير ١٨٦٤م، كما كان قد ألقى القبض على العديد من المبشرين والرعايا الأجانب من الأوربيين وأوقف نشاط جمعية لندن التبشيرية[١].

وحاولت إنجلترا فض المشكلة بالوسائل الدبلوماسية في بادىء الأمر، إلا أنها عجزت عن ذلك أمام تصلب الإمبراطور الذي رفض إطلاق سراح السجناء البريطانيين، لذلك فقد قررت إرسال حملة تأديبية إلى ثيودور بقيادة الجنرال روبيرت نابيير عن طريق الأراضي المصرية، فقامت تبعاً لذلك ببعض المساعي في القسطنطينية والقاهرة للحصول على موافقة الحكومتين العثمانية والمصرية بالسماح لقوات بريطانيا بالمرور فوق أراضيهما في تلك المنطقة. ووافق الباب العالي ليس بالمرور فقط، بل على النزول في زولا، ولم تعترض مصر، وعملت على إرضاء بريطانيا ومساعدتها بشتى الطرق حتى تثبت في هذه المناسبة صداقتها تمهيدا لعلاقات طيبة مع إنجلترا[٢].

وفي ١٧ أبريل ١٨٦٧م تمكنت الحملة البريطانية من تدمير قلعة ثيودور المحصنة في مجدلا وإطلاق سراح الرهائن الإنجليز وغيرهم من الرعايا الأجانب. أما ثيودور فيبدو أن الموت كان أهون عليه من أن يضع نفسه تحت رحمة البريطانيين، فانتحر بمسدسه. وقامت الحملة بالانسحاب مباشرة من الحبشة وعن المنطقة كلها[٣].

ورغم تخوف المصريين من تأثير هذه الحملة على السيادة المصرية في تلك الجهات إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، بل بالعكس استفادت الإدارة المصرية من أن الحملة جعلتها تتخذ سياسة أشد حنكة وحكمة في السيطرة على كل الساحل، وتوكيد سيادتها عليه. أما من الناحية السلبية فقد عملت على تعميق

١- MARSTON,OP.CIT.,PP.340-1.
٢- رجب حراز، التوسع الإيطالي، ص٩٥-٩٦.
٣- MARSTON,OP.CIT.,P.353.
انظر تفاصيل الحملة البريطانية على الحبشة IBID.,PP.335-353

الهوة بين المصريين والأحباش الذين حملوا المصريين مسؤولية ماحاق ببلادهم وأهاليهم من مهالك بسبب سماحهم لبريطانيا المرور فوق أراضيها[1] .

هذا ولم تكن العلاقة ودية بين الأحباش والمصريين في أي وقت من الأوقات.

وكما ذكرت أن المصرين عقب الحملة الإنجليزية قد اتبعوا سياسة أشد حنكة وحكمة، أضف إلى ذلك أنهم قد حدتهم رغبة في التوسع، وتوحيد كل الساحل تحت إداراتهم. وربما يرجع ذلك إلى أنهم قد اطمأنوا للإنجليز عقب سحبهم لجنودهم عن الحبشة بعد القيام بالمهمة المحددة التي جاؤوا من أجلها، وربما اعتقد المصريون أن العلاقة بين الحبشة والإنجليز قد تغيرت عما كانت عليه، ولم يعد للإنجليز أية رغبة في مساندة الحبشة من جديد بعد أن غدر بهم الملك ثيودور. والجدير بالذكر أن مصر لم تنتبه إلى أن الإنجليز قد نصّبوا يوحنا إمبراطوراً على الحبشة بعد أن تعاون هو وأتباعه مع الحملة تاركة له كميات لايستهان بها من الأسلحة للاستعانة بها على قمع الفتن الداخلية، وربما كان المقصود من ذلك هي مصر نفسها، على كل حال فقد شهدت الفترة التالية علاقات ودية نسبياً بين الإنجليز والمصريين.

وقد بدأ نشاط مشترك دؤوب بين الإنجليز والمصريين في التعاون على القضاء على تجارة الرقيق. وحدث في يناير ١٨٧٧م أن أرسل ماكبلوب باشا، وهو ضابط بحري إنكليزي في خدمة الحكومة المصرية، أرسل في رحلة تفتيشية لجميع موانئ البحر الأحمر على الساحل الشرقي لإفريقيا ابتداءً من السويس إلى بربرة، وكلف باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي من شأنها الحد من هذه التجارة ومكافحتها[2] .

وفي ١٤ أغسطس ١٨٧٧م تم عقد اتفاقية في الإسكندرية بين الحكومتين المصرية والبريطانية للتعاون الجاد على منع تجارة الرقيق. وأعرب كل من الطرفين

١- أباظة، المصدر السابق، ص٣٦٦.

٢- سمير محمد طه، مصر والصومال في البحر الأحمر، سمنار البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٤٤٥.

المتعاقدين عن رغبتهما الصادقة في العمل على إبطال تجارة الرقيق وتعاونهما في سبيل ذلك. كما تعهدت الحكومة المصرية بمنع إدخال الرقيق إلى أراضيها، وبفرض أشد العقوبات على المخالفين الذين يعتبرون من المجرمين، كما نصت المادة السادسة من الاتفاقية على السماح للسفن البريطانية بالقيام بتفتيش المراكب والسفن في البحر الأحمر للتأكد من عدم اشتغالها بهذه التجارة المحرمة، وكانت هذه المادة تعتبر تعدياً على حقوق مصر وسيادتها الإقليمية لأنها أباحت للأنجليز حق الرقابة على السفن التي تحمل العلم المصري[1].

وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا تخشى على نفوذها في المنطقة، وساورها القلق من نزول أي من الدول الأوروبية الأخرى المنافسة لها في هذه المنطقة.

لأن إنشاء أي قاعدة بحرية أجنبية في هذه المنطقة يعني تهديداً مباشراً لعدن وللوجود البريطاني هناك. إذاً فإن الوجود المصري فيها أصلح من غيره. لذلك اضطرت الحكومة البريطانية إلى الاعتراف بالحكم المصري تحت السيادة العثمانية[2]. وفي ٧ سبتمبر ١٨٧٧م وقعت هذه الاتفاقية التي تعترف بالحكم المصري لكل الساحل الشرقي لإفريقيا حتى رأس غردافي شرقاً تحت التبعية العثمانية بشروط، منها اعتبار بلهار وبربرة موانئ حرة، وعدم تحصيل رسوم على رؤوس المواشي التي كانت تصدر سنوياً من بربرة إلى عدن، وأن لا يمنح أي جزء من الأراضي إلى أية دولة أجنبية[3]. وقد تمسكت بريطانيا إلى حد كبير بهذه المعاهدة إزاء الدول الأخرى، لاسيما موقفها ضد إيطاليا في مسألة شراء عصب، إذ أنها أيدت موقف الحكومة المصرية فيها تمام التأييد[4].

١- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص١٢٢.
٢- جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٣م، ص٥٦.
٣- سمير محمد طه، مصدر سابق، ص٤٤٥.
٤- جلال يحيى، المصدر السابق، ص٥٧.

العلاقات المصرية الحبشية:

لم تكن هناك علاقات ودية على الإطلاق بين المصريين والأحباش منذ أن وطأت أقدام المصريين أرض المنطقة، سواء كان منذ بداية دخولهم السودان، أو في الفترة التي امتدت من فتح السودان الشرقي إلى امتداد نفوذهم على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر. غير أن بعض الباحثين يرون أن محمد علي باشا قد حاول مرات عديدة إيجاد علاقات حسن جوار مع الحبشة، ونتيجة لرفض الأحباش لهذه العروض تولد العداء بين الطرفين. وأعتقد أن هذا التنافر المصري الحبشي كان لابد منه، إذ أن الحبشة كانت دائمة التطلع إلى موانئ البحر الأحمر، والسعي إلى إنشاء إمبراطورية تكتسح الوجود الإسلامي في المنطقة. وقد ورد أن هذه الإمبراطورية أرادها الأحباش ممتدة إلى سنار في وسط السودان، بينما كان لمحمد علي نفس التطلعات في إنشاء إمبراطورية عريضة تشمل كل المنطقة الممتدة من مصر، وتشمل السودان وسواحل البحر الأحمر والهضبة الإثيوبية من أجل السيطرة على منابع النيل، ولهذا استمر الصراع بين الأحباش والمصريين، وقامت نتيجة لذلك العديد من المعارك، وسوف نورد بعضا منها، وذلك لأهميتها في تأكيد هذا الصراع.

من المعتقد أن فكرة غزو الحبشة قد اختمرت في ذهن محمد علي منذ أن صدرت بعض الشائعات من أن ملوك الحبشة يفكرون بتحويل مجرى النيل لتجويع مصر والقضاء على حضارتها. فلذلك إن السيطرة على الحبشة بالنسبة لمحمد علي تعني ضمان ازدهار مصر والسودان، وامتداد أيادي محمد علي للسيطرة على الثروة الإفريقية[(١)].

ولم يكتم محمد علي نيته في فتح الحبشة، بل تحدث حول هذا الموضوع مع القنصل البريطاني المستر سولت الذي حذره بدوره بأن الدول الأوربية لن تسكت عليه إن هو قام بمهاجمة هذه البلاد الإفريقية الوحيدة التي حافظت على مسيحيتها. ولم يعمل محمد علي بنصيحة القنصل البريطاني إذ تمادى في مخططه. ففي زيارته

١- ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وإكسوم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥م، ص١٠٥. كذلك انظر: علي إبراهيم عبده، المنافسة الدولية في أعالي النيل (١٨٨٠-١٩٠٦م) مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ط١، ١٩٥٨م، ص٩٥-٩٦.

للسودان في ١٨٣٨م، قامت القوات المصرية بمهاجمة الحبشة، إلا أنها لم توفق، فأرادت أن تعيد الكرة إلا أن الحكومتين البريطانية والفرنسية أجبرتا محمد علي على التخلي عن فكرة غزو الحبشة[١]. وتشير بعض الدلائل أن اتصالات جرت قبل تنفيذ هذه الحملة بين محمد علي وبعض الزعماء المسلمين من قبائل الجالا التي تسكن على الحدود، ووذلك لضمان نجاح الحملة وتسهيل مهمتها، إلا أن الأحباش سرعان ماردوا الصاع صاعين، مما دفع محمد علي إلى وضع فكرة فتح الحبشة على الرف[٢].

وعندما تولى سعيد باشا (١٨٥٤م) عرش مصر أراد أن تكون له علاقات حسنة مع الحبشة، فلذلك عندما قام بزيارته إلى السودان كتب رسالة إلى ملك الحبشة بمجرد وصوله إلى الخرطوم يشرح فيها مدى حرصه على علاقات حسن الجوار بين البلدين، وأفهمه أن الغرض من هذه الزيارة للسودان هو الوقوف على أحوال البلاد، وليست بقصد الإعداد لحملة عسكرية على الحبشة، فنالت هذه الرسالة رضا ملك الحبشة، وطلب من سعيد باشا إرسال أحد القسس المصريين ليقوم بالوعظ في الكنائس الحبشية لعدة شهور يعود بعدها إلى مصر[٣].

وصادف أن بقي هذا المطران (القس) المصري فترة طويلة في الحبشة، فطلب سعيد باشا من ملك الحبشة ضرورة عودة المطران إلى مصر حتى لاتتعطل الشعائر الدينية في مصر. ومن المرجح أن يكون طلب سعيد هذا ناتج عن حاجة مصر الفعلية لذلك المطران، أو ربما يعود إلى سوء التفاهم الذي لاح في الأفق البعيد بين البلدين نظراً لإيواء الحبشة للثائرين من أبناء السودان[٤]. ورغم ما اتسم به عهد سعيد باشا من ركود تام، لاسيما الحملات العسكرية، فقد غزت القوات المصرية مواطن كناما وباريا، وكانت مصدر قلق في كل منطقة إقليم البوغوص[٤]. ولما تولى إسماعيل باشا (١٨٦٣م) حكم مصر بدأت قواته تتوسع في إفريقيا حتى شمل نفوذه بحر

١- فتحي غيث، المصدر السابق، ص٢١١-٢١٢.
٢- العارف، الأحباش بين مأرب وإكسوم، ص١٠٥.
٣- السيد يوسف نصر، الوجود المصري في إفريقيا (١٨٢٠-١٨٩٩م) دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨١م، ص١٣٥.
٤- المصدر نفسه، ص١٣٦.

الغزال ودارفور، والمديرية الاستوائية إلى قرب البحيرات العظمى، ثم امتد نفوذه على سواحل البحر الأحمر حتى خليج عدن ومقاطعة هرر، وبهذا انحصرت الحبشة داخل النفوذ المصري من الشمال والشرق والغرب. ولاغرابة أن حاول إسماعيل مد نفوذه إلى داخل الحبشة، فجن جنون الأحباش لهذا الوضع، خاصة بعد أن سيطرت القوات المصرية على منطقة سنهيت المتاخمة لمصوع[1]. ولم تقف الحبشة موقف المتفرج، بل قامت بالعديد من الغارات على أماكن عديدة في السودان الشرقي، ففي عام ١٨٧٢م أغارت جماعة من الأحباش على القبائل القاطنة في شرق السودان، فسلبوا ونهبوا كل ماوقع تحت أيديهم من مواش وأغنام، بل أسروا من السكان حوالي ٦٠٠ شخص، وفي عام ١٨٧٤م أغاروا أيضاً على إقليم التاكا، وقتلوا بعض الجنود المصريين إلى جانب عدد من المواطنين مما اضطر الخديوي بدفع قوة حربية بقيادة آدم بك لتعسكر في القلابات، وذلك لحماية الحدود من الهجمات الحبشية المتكررة[2]. ورغم ذلك فقد أراد إسماعيل أن يصل إلى حلول سلمية مع الحبشة، فقرر إرسال منذنجر باشا محافظ مصوع للتفاوض مع الأحباش، ولكن منذنجر باشا أفهم الخديوي بأن الحبشة لن تستجيب لهذه النداءات، بالإضافة إلى أنها محرضة من قبل الدول الأوربية. كما أفهمه أن الحبشة تعاني من وطأة الصراعات القبلية والنزاعات بين الرؤوس الأحباش على السلطة، وأنها بحالة من الضعف مما يسهل فتحها. فما كان من إسماعيل إلا أن أمر منذنجر باشا بفتح إقليم البوغوص باسم مصر، وتمكن منذنجر من الاستيلاء على إقليم البوغوص بالإضافة إلى أنه اشترى مقاطعة (آيلت) الواقعة بين مصوع والحماسين من حاكمها الذي كان على خلاف مع ملك الحبشة، فأدى ذلك إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين[3]. والجدير بالذكر أن عاهل الحبشة كان قد بسط دعوى بلاده لمنفذ على البحر الأحمر، فرد عليه إسماعيل بأن الساحل تحت إدارة مصر والسيادة العثمانية، وتأكيداً لذلك فإن البريطانيين عندما قاموا بحملاتهم على الحبشة استأذنوا من مصر والباب العالي وليس من الحبشة، وهذا اعتراف صريح بأن

١- المصدر نفسه، ص٢٠٦.
٢- السيد نصر، المصدر السابق، ص٢٠٧.
٣- الرافعي، عصر إسماعيل، المصدر السابق، ص١٤٣.

الحبشة لايد لها على الساحل، وأن الساحل تحت إدارة مصر والسيادة العثمانية، كما هدد إسماعيل بأن أي محاولة، أو أي إجراء عدائي من قبل الحبشة سوف يقابل بالعنف، ولم يكتف إسماعيل بذلك، بل شدد رقابته وإجراءاته على التجارة إلى داخل الحبشة بشكل لم تعهده المنطقة من قبل[١].

واستمرت هذه الفترة من التوتر إلى أن قرر إسماعيل إرسال سلسلة من الحملات إلى الحبشة، بدأت هذه المرحلة بحملتين: الأولى تهاجم شمالاً عن طريق مصوع، وهي بقيادة الكولونيل ارندوب، والثانية جنوباً عن طريق ميناء تاجورة، وهي بقيادة منذنجر باشا، والتقى جيش الحملة الأولى بالجيش الحبشي في منطقة جوزيت في ١١ نوفمبر ١٨٧٥م وهي منطقة وعرة حيث دارت معركة شديدة البأس، حامية الوطيس، تفوق فيها الجيش الحبشي في العدد والحماس، وانتهت بهزيمة المصريين ومقتل قائد الحملة[٢].

أما حملة منذنجر باشا فقد بدأت مسيرتها من تاجورة في طريقها إلى أوسه في ٢٦أكتوبر، حيث التقاها أحد شيوخ العربان في تلك الجهة، وأظهر لها الخضوع، وأبدى استعداده لإرشاد الحملة على الطريق القصير، وانتهى الأمر بأن غرر بهم ذاك الشيخ الذي يدعى محمد ولد رهيطه، وقادهم إلى طريق وعر يتعذر على الجمال ارتياده، كما أنه من الصعب الرجوع عنه، ووقعت الحملة في تلك المنطقة في كمين كان قد دبر لها مع ذاك الرجل. وانتهت الحملة بالهزيمة المرة الشنيعة، ومقتل منذنجر قائد الحملة وزوجته، والعديد من الجنود المصريين[٣].

أما الحملة الثانية فتكاد تكون انتقامية، نظراً لجسامة الخسائر التي لقيها المصريون، فقرر إسماعيل أن ينتقم للكرامة المصرية، وفي ٧ مارس ١٨٧٦م شن المصريون حرباً شعواء على جبهة واسعة عريضة على الحبشة، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يزحزحوا الأحباش قيد أنملة، هذا وقد اشترك يوحنا إمبراطور الحبشة بنفسه في الدفاع عن بلاده ضد الهجوم المصري، فقام بتأليب الأحباش جميعهم ضد

١- شبيكه، المصدر السابق، ص٥٤٣.
٢- الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص٣٠٦-٣٠٧.
٣- المصدر نفسه، ص٣٠٩.

المصريين باسم الدين، وهكذا ولأول مرة في تاريخ الحبشة تجتمع قبائل الأحباش جميعها تحت قائد واحد، مما أوقع بالمصريين خسائر وخيمة من مادية وبشرية واستراتيجية، حيث فقدوا جميع مواقعهم الداخلية ماعدا بلدة كرن في هضبة إريتريا[1].

وإذا حاولنا أن نلقي نظرة عامة على هذه الحروب التي دخلها المصريون مع الأحباش نجد أن المحللين يرونها مغامرة عقيمة قامت بها مصر في وقت يتحكم فيها الإفلاس والسيطرة الأجنبية. فقد كان الأجدر بإسماعيل أن يكتفي بما لديه من أراضٍ وأن يعمل على تدعيم ركائز حكمه عليها. وكما رأينا كيف أن إسماعيل قد اعتمد في حكم مناطق إمبراطوريته وقيادة جيوشه على زمرة من الأجانب المغامرين الذين لم تكن لديهم الغيرة على مصلحة مصر، وأنه من الواضح أن بريطانيا قد استفادت منهم كثيراً، وعملت على بسط نفوذها عليهم في الخفاء، كما أنها عملت تقريبا على حث الخديوي على تقليدهم أخطر المناصب. ومن خلال مجريات الأحداث سوف تلاحظ ازدياد النفوذ البريطاني في المنطقة[2]. ومن الملاحظ أيضاً أن بريطانيا عقب تعاون يوحنا مع حملة نابيير إلى الحبشة قد تركت له كميات هائلة من الأسلحة والذخائر، متعللة بأنها سوف تساعد على إخماد الفتن الداخلية، والواضح أن الغرض منها كان تقويته ضد مصر، وكما هو واضح كان لهذه الأسلحة أثر كبير في هزيمة المصريين أمام الأحباش[3]. أما الجانب السلبي الآخر لهذه الحروب فقد أظهرت ضعف قوة مصر الحربية، حيث لم يكن لديها من سبيل إلى تجديدها وتطويرها في وقت أشرفت فيه الحكومة المصرية على العجز المالي والإفلاس. وما من شك في أن هذه النتيجة كان من شأنها أن تغري إنجلترا بتحقيق أهدافها ومضاعفة آمالها في مصر، بعد أن كانت تحسب ألف حساب للجيش المصري، منذ أن تبينت بسالته في معاركه في الحجاز ضد الوهابيين وفي الشام. والجدير بالإشارة هنا أن هذه الحروب كانت ضمن النكسات التي ألمت بمصر نفسها، وبوجودها في منطقة البحر الأحمر في تلك الفترة كما سنرى فيما بعد.

١- العارف، الأحباش بين مأرب وإكسوم، ص١٠٩.
٢- فتحي غيث، المصدر السابق، ص٢٢٦.
٣- العارف، المصدر السابق، ص١٠٩.

التسلط البريطاني على مصر:

من الضروري عند التحدث عن التسلط البريطاني على مصر لابد وأن نتعرض بالحديث لقناة السويس منذ بداية تطور الفكرة إلى مشروع يثار الجدل حول تنفيذه والتصديق عليه، لأن ذلك يتيح لنا فرصة تتبع تطور المشروع، وبالتالي تتبع تطور السياسة البريطانية وموقفها تجاه هذا المشروع الذي يتمثل في قناة السويس، والتي كانت بمثابة النافذة التي أطلت بريطانيا من خلالها على مصر. وبالطبع إن فكرة القناة ليست جديدة، وإنما ترجع إلى آلاف السنين، ولكن منذ تطور الصراع بين إنجلترا وفرنسا حول مصر في نهاية القرن الثامن عشر ازداد التفكير في تنفيذ هذا المشروع، وتسابقت الدولتان في الحصول على امتياز هذا المشروع، ولم تكن إنجلترا تسمح بأي حال من الأحوال لفرنسا الانفراد بمصر. ولقد تحدثنا عن صراع الدولتين حول مصر والمنطقة في موضع سابق من هذا البحث.

وبعد أن استطاعت إنجلترا تدعيم نفوذها ومركزها في الشرق الأدنى زادت حاجتها الماسة للسيطرة على مصر ومقدراتها، ففي هذه الفترة بالذات استطاع رأس المال الإنجليزي أن يدخل مصر بشكل قوي ومتزايد، وفي سنة ١٨٥١م استطاعت إنجلترا أن تحصل من عباس باشا الأول على امتياز إقامة خط سكة حديد بين القاهرة والسويس، مما جعلها تعتقد أن هذا النجاح في الحصول على هذا الامتياز خطوة كبيرة نحو حصولها في المستقبل على امتياز لحفر قناة السويس، ونحو إمكانية فرض سيطرتها على الأراضي المصرية، ولكنها ما لبثت أن تخلت عن هذا الموضوع مؤقتاً لانشغالها بأمور أخرى(١). أما فرنسا فقد حققت نجاحاً كبيراً في سنوات ماحول ١٨٥٠م وعززت توسعها في تلك المنطقة، وبهذا بدأت مرحلة جديدة من التنافس بينها وبين إنكلترا، ولكن في هذه المرحلة ظل متجهاً نحو التسابق للحصول على امتياز حفر قناة السويس(٢). وفي سنة ١٨٥٤م نجح فرديناند دي ليسبس الفرنسي في الحصول على امتياز حفر قناة السويس. ولقد أعطى مرسوم الامتياز الصادر في

- جاليناس، نيكتينا، قناة السويس ملكية وطنية للشعب المصري، ترجمة إبراهيم عامر، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص١٦.
- جاليناس، المصدر السابق، ص١٧.

١٨٥٤م، والمرسوم المكمل له في ١٨٥٦م دي ليسبس الحق في إنشاء شركة مساهمة، وهي شركة قناة السويس العالمية. ويعتبر هذا الامتياز ممنوحاً إلى فرديناند بصفة شخصية، وليس باعتباره يمثل فرنسا، وذلك لأن مصر في ذلك الوقت غير مسموح لها بعقد اتفاقات دولية إلا عن طريق الباب العالي بوصفها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية[١]. كما نص الاتفاق أيضاً على أن أي تغيير في تكوين هذه الشركة أو اسمها أو سياستها لايتم إلا بموافقة الحكومة المصرية، كما أن هذا الامتياز الممنوح لايقيد الحكومة المصرية بأي التزامات لأي من الدول[٢].

وما أن أنشأ دي ليسبس هذه الشركة حتى حولها من مؤسسة مصرية إلى مؤسسة تخدم المصالح الفرنسية، واستطاع الرأسماليون الفرنسيون بمساعدة دي ليسبس أن يستولوا على نصيب الأمم الأخرى، وأن تصبح في أيديهم نسبة ٥٢٪ من أسهم قناة السويس. ونظرا لأن هذه الأسهم كانت موزعة على عدد كبير من المساهمين، فلم تكن تمثل قوة مالية مسيطرة، ورغم أن مصر كانت تملك ٤٤٪ من تلك الأسهم إلا أنها أيضاً لم تكن تمثل قوة مالية مسيطرة نظراً لموقف التبعية الذي كانت تقفه الحكومة المصرية تجاه الشركة، وبذلك كانت فرنسا تتمتع بقدر كبير من حرية التصرف في القناة[٣].

هذا ولقد قدرت نفقات القناة بنحو حوالي ٦٥٠ مليون فرنك، أسهمت مصر فيها بحوالي ٣٤٠ مليون فرنك، وهو مبلغ يزيد على ما دفعته أي دولة أخرى أسهمت في المشروع بمرة ونصف المرة، يضاف إلى ذلك أن مصر كان عليها أن تدفع رسوماً على مرور سفنها الخاصة في القناة، بما في ذلك السفن التي تنتقل بين موانئها الخاصة[٤].

١- AVRAM, BENNO, THE EVOLUTION OF THE SUEZCANAL STATUS FROM 1869, UP TO 1956, PRESNTE A LUNIVERSITE DEGENEVE PUOR L OBTENTLON DU DOCTEUR ES SCIENCES POLTUES, AMBILLY COOPERATIVE(LES PRESSES DE SAVOLE), 1958, PP- 21-23.

٢- Avram, op, cit.,p.24.

٣- جالينياس، المصدر السابق، ص١٩.

٤- قناة جباره، أخبار الشرق الأوسط، بحث مترجم عن الإنجليزية، جامعة الدول العربية، الاستعلامات والنشر، المطبعة العالمية، القاهرة، ص٥.

ولكن هذا النجاح الفرنسي مالبث أن أثار عاصفة في إنجلترا، فما كانت الحكومة البريطانية لتسمح بأي صورة من الصور أن تصبح القناة ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية القصوى واقعة في أيدي فرنسا، وسرعان ما أعربت عن معارضتها لمشروع القناة، ولقد هدفت بتلك المعارضة إلى إبعاد فرنسا، دون الدخول معها في حرب عن برزخ السويس، والاحتفاظ بذلك الطريق الوحيد حول إفريقيا والموصل إلى الشرق حكراً بريطانياً صرفاً[1].

ولهذا فقد دأبت إنكلترا على الوقوف أمام اكتمال هذا المشروع، فحاولت العمل على حمل السلطان على عدم الموافقة على التصديق على المشروع، وحاولت إقناعه بأن ذلك سوف يعرض الدولة العثمانية إلى مشاكل سياسية مع الدول الرأسمالية، ولقد نجحت إنكلترا إلى حد ما ولو في تأخير إصدار الفرمان[2].

وعقب افتتاح القناة لم تتوان إنجلترا في تنفيذ العديد من المشاريع في مصر، وسارعت البنوك الإنجليزية بتقديم القروض إلى الحكومة المصرية بشروط هي في الواقع سلب ونهب. واستخدم الإنجليز جميع الأساليب التي زادت من صعوبة موقف مصر المالي بعد أن أرهقته مصاريف قناة السويس، وبدأت تكشف عن اهتمامها بالقناة ونواياها تجاه مصر[3].

وبالتالي قاست مصر من سوء الحالة الاقتصادية فيها، من الديون العامة، ومن تسلط طبقات على طبقات، ومن تدخل الأجانب، وبدأت تشعر بسوء حالتها وضرورة تغييرها، وارتبط ذلك بنمو الحركة الفكرية، وزيادة الوعي القومي، وبالمناداة بالإصلاح في كل هذه المنطقة. أثرت هذه الآراء وتلك على المصريين، وانعكست في الجيش الذي عبر عن شعور ومطالب أبناء البلاد[4].

وفي هذه الأثناء كان الاتجاه العام في بريطانيا بعد تولي (سالسبوري) وزارة الخارجية البريطانية خلفاً (لداربي) قد تحول إلى سياسة التخلي عن تأييد الدولة

١- جاليناس، المصدر السابق، ص٢٠.
٢- AVARAM, OP. CIT., PP. 25-6.
٣- جاليناس، المصدر السابق، ص٢٣.
٤- جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، المصدر السابق، ص٦٠.

العثمانية والمحافظة عليها. وكان سالسبوري يرى أن السياسة العملية هي الإشراف الفعلي على طريق المواصلات البحرية إلى الهند باحتلال مصر وقناة السويس والقضاء على الدولة العثمانية[1]. وعندما تعقدت المسألة المصرية في أواخر عهد الخديوي نتيجة لتحرج المسألة المالية من ناحية، ولتدخل الدول الكبرى في شؤون مصر من ناحية أخرى، فضلاً عن نمو الشعور الوطني المصري من ناحية ثالثة، وهي أمور أثارت مخاوف بريطانيا، فطلبت من الباب العالي عزل الخديوي إسماعيل، وتم لها ما أرادت في ١٨٧٩م، وتولى الحكم بعده الخديوي توفيق. غير أن مهمته كانت بالغة الصعوبة أمام سيطرة بريطانيا وفرنسا وتدخلهما في شؤون دولته، وأمام الرأي العام المصري الذي ساءه تدخل الأجانب في كل مرافق الحياة المصرية مما هدد أمنها[2].

وكان معنى مطالبة الجيش بإعطاء الحقوق النيابية للمصريين سيطرة أبناء البلاد على ميزانية دولتهم، وكان معنى مطالبته بزيادة عدد القوات المسلحة رغبته في السيطرة على بلاده، وكان هذا ما حدث في الثورة العرابية مما أدى إلى الاحتلال البريطاني لمصر.

الثورة المهدية وإخلاء السودان:

في الوقت الذي كانت فيه إنجلترا تضع يدها على مصر كان السودان يموج بأفكار الدعوة المهدية الإسلامية التجديدية التي دعت إلى عودة المسلمين لدينهم وتحريرهم من السيطرة الأجنبية. ولقد لقيت تجاوباً من معظم أقاليم السودان، حتى استطاعت السيطرة عسكرياً على كثير من تلك الأقاليم، وعجزت الحكومة المصرية عن السيطرة على الوضع في السودان قبل الاحتلال الإنجليزي لمصر.

وبعد فشل الثورة العرابية، واحتلال إنجلترا لمصر حاولت الحكومة المصرية جمع بقايا جيش عرابي الذي حله الإنجليز لاستخدامه في إعادة السيطرة على الوضع في السودان، بعد أن عارض الإنجليز استخدام الجيش المصري الذي شكل

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٣٩٢.

٢- البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، المصدر السابق، ص٤١ (فرمان عزل الخديوي إسماعيل وتولية محمد توفيق باشا في ١٦ أغسطس ١٨٧٩م).

بعد الاحتلال في هذه المهمة[1]. كما عارضوا أيضا عرضاً من الحكومة التركية لإرسال جيش للسودان لإعادة الأمور إلى طبيعتها. ويبدو من مواقف بريطانيا هذه أنها تبيت النية لشيء ما[2].

ولم تبد الحكومة البريطانية أي اهتمام من جانبها بالثورة في السودان في باديء الأمر، رغم أنهم كانوا يعرفون كل تطورات الأحداث هناك، ولكن لم تلبث الحكومة البريطانية أن غيرت موقفها، وقامت بإيفاد الكولونيل ستيوارت لمراقبة الحالة في السودان وإرسال تقارير عنها للحكومة البريطانية، وذلك بعد أن نبهت الحكومة المصرية إلى أن ذهاب ستيوارت للسودان لايعني تدخلاً رسمياً من قبل الحكومة البريطانية في السودان[3].

هذا وقد أشفت تقارير ستيوارت غليل الخارجية البريطانية التي كانت تطالب بمعلومات دقيقة عن السودان في ذلك الوقت العصيب، ولقد أفادت تقارير ستيوارت بأنه ليس في استطاعة الحكومة المصرية الاحتفاظ بنفوذها في كل السودان، نظراً لضعف إمكانياتها وصعوبة الموقف هناك. فلذلك اقترح إذا كان في إمكان الحكومة البريطانية إقناع مصر بالتخلي عن بعض الأراضي في المناطق النائية في السودان والاحتفاظ بما تسمح به إمكانياتها المادية[4].

وفي هذه الأثناء كان الوضع قد تفاقم في السودان، وأصبح من الصعب السيطرة عليه، وتوالت هزائم القوات المصرية أمام جيش المهدي. ويجدر بنا هنا تتبع وقائع الأحداث وبلوغ المد الثوري إلى السودان الشرقي، لأن بقية تفاصيل الثورة المهدية لاتدخل ضمن نطاق بحثنا هذا.

لقد بقي السودان الشرقي بعيداً عن الثورة، يسوده الهدوء حتى وقعت هزيمة

١- مكي شبيكه، تاريخ شعوب وادي النيل في القرن التاسع عشر، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥م، ص٥٥٠-٣٦٣.

٢- جرادات، المصدر السابق، ص١٧٥.

٣- زاهر رياض، السودان المعاصر، المصدر السابق، ص١٠٩.

٤- جلال يحيى، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م، ص٥٨.

الجنرال هكس[*] (٥ نوفمبر ١٨٨٣م)، فبلغ خبر هذه الواقعة تلك الجهات من السودان، فكان عثمان دقنه من الذين قدموا إلى المهدي في الأبيض بقصد مبايعته. وعثمان دقنه هذا كان من كبار تجار سواكن، فأصبح من المتحمسين للثورة المهدية، فعينه الإمام المهدي أميراً على جميع البجة في شرق السودان. ومنذ عودته إلى الشرق أخذت الثورة في الانتشار في هذا الجزء من السودان بقيادة الأمير عثمان دقنه[١].

وكانت الحاميات المصرية متواجدة في كل من سواكن وطوكر وسنكات وهي تحت إمرة محمد توفيق محافظ سواكن، فكانت أول حوادث الاشتباك بين دقنه وقوات الحكومة المصرية في ٥ أغسطس ١٨٨٣م عند سنكات، كانت الهزيمة فيها من نصيب عثمان دقنه، ثم ما لبث أن عاود المحاولة في ١١ سبتمبر في واقعة قباب، فكان نصيبها الفشل أيضاً. ثم تمكن دقنه بعد ذلك من هزيمة قوة من العساكر كانت مرسلة لنجدة حامية سنكات في أكتوبر من نفس العام، ثم تقدم بعد ذلك لحصار طوكر التي ما لبثت أن طلبت النجدة من سواكن لفك الحصار عنها دون فائدة[٢]. فلقد توقع الانصار مجيء المدد من سواكن لإنقاذ طوكر، فكمنوا في منطقة آبار التيب لانتظار ذلك المدد، وفي ٥ نوفمبر من نفس العام جاءت القوة المتجهة إلى طوكر، فانقض عليهم دقنه ورجاله وقضى عليهم جميعاً. ثم جمع رجاله ونزل بهم في آبار تماى (التمنيب) على بعد ٢٠ ميلاً من سواكن، وأخذ يشن عليها الغارات، كما قام بقطع الطريق بينها وبين سنكات، فخرج إليه كاظم أفندي للدفاع عن سواكن، فتصدى له دقنه وقضى على رجاله في ٢ ديسمبر ١٨٨٣م، كما قتل في هذه المعركة الكابتن مونكريف قنصل إنكلترا في جدة[٣].

ونتيجة لهذه الأحداث الدامية في شرق السودان قررت الحكومة البريطانية التدخل لحماية الموانئ في السودان الشرقي من الثوار، فأمرت قائد محطة الهند

---

* - الجنرال هكس باشا: أرسل إلى السودان على رأس جيش مصري للقضاء على الثورة في غرب السودان.

١- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، المصدر السابق، ص٢٩٣.

٢- المصدر نفسه، ص٢٩٤.

٣- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٧٥٠.

الشرقية في المنطقة بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية في سواكن ومصوع والموانئ الأخرى في البحر الأحمر، وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك.

وهكذا نرى أن إنكلترا قد عزمت على انتهاج سياسة خاصة بالنسبة لسواحل البحر الأحمر[1].

ثم بعثت القاهرة بحملة أخرى بقيادة فالنتين بيكر باشا في أواخر ديسمبر ١٨٨٣م، فعمل بيكر على ضم عساكر من مصوع وسنهيت إلى حملته، إلا أنها لم تجد نفعاً، فقد أوقع بها الأنصار هزيمة شنعاء في ٤ فبراير ١٨٨٤م في واقعة التيب الثانية فانسحب بيكر إلى سواكن. ثم ما لبث أن سقطت سنكات بعد معركة عنيفة بين حاميتها والثوار في ٨ فبراير في نفس العام[2].

وما أن بلغت أنباء هزيمة بيكر أسماع الإنكليز حتى استدعته إلى مصر، وقررت الإسراع بحماية الموانئ، وأوكلت المهمة إلى الأميرال هيوت. ثم أوعزت إلى قمندان الجيش الإنكليزي في مصر فعين الجنرال جراهام أركان حرب وبعثه إلى سواكن في أواخر فبراير[3].

وكانت مهمة جراهام إزالة الأثر السيئ الذي أحدثته هزيمة بيكر، والدفاع عن سواكن، وإنقاذ طوكر، وجاءت الحملة في أواخر فبراير، وفي غضون ذلك سقطت طوكر في ٢٤ فبراير ١٨٨٤م أي قبل وصول النجدة إليها. غير أن جراهام قد هاجم جموع الثوار في موقعة التيب الثالثة في ٢٩ فبراير، تمكن إثرها من إجلاء الثوار عن منطقة آبار التيب. وفي ١٣ مارس أوقع الكولونيل جراهام هزيمة أخرى بجيش دقنه في واقعة التمنيب الثانية. ولقد اقتصر اهتمام الحكومة البريطانية في تلك الآونه على حماية سواكن والمحافظة عليها. وعندما استدعي جراهام إلى مصر

١- جلال يحيى، سواحل البحر الأحمر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٠م، ص١٤.

٢- شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل، ص٢٩٤.

٣- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٧٥٤.

في أبريل ١٨٨٤م تم تعيين الكولونيل تشر حاكماً على سواكن، وأعطي بعض القوات للدفاع عنها[١].

وفي هذه الأثناء كانت الدبلوماسية البريطانية تجري على قدم وساق من أجل إقناع الحكومة المصرية بفكرة الجلاء عن السودان، في الوقت الذي ترغب فيه مصر الالتجاء إلى الباب العالي وطلب المعونة لإخماد الثورة في السودان. فوافقت بريطانيا على ذلك شريطة أن تتكفل الحكومة التركية بنفقات ومرتبات قواتها في حال موافقتها على إجابة مصر فيما تطلب، وأن يحدد استخدامها في السودان فقط، ومن ميناء سواكن دون غيره. كما أكدت بريطانيا على نصيحتها التي قدمتها إلى مصر بخصوص الجلاء عن جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من أسوان أو وادي حلفا[٢].

وكانت الحكومة المصرية قد قررت بعد الهزائم المتكررة التي لقيها جيشها في السودان -خاصة بعد هزيمة هكس- بذل كل الجهود للمحافظة على الخرطوم، وإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربره، ووضعت الخطة على أن تجمع في الخرطوم جميع القوات الموزعة في المديريات المختلفة، لكي تحافظ على الخرطوم وسنار التي كان الاحتفاظ بها ضرورياً لتموين العاصمة السودانية، كما كانت تسعى من ناحية أخرى إلى إرسال قوة تبلغ ألفين من بلوكات النظام و (٦) آلاف من العرب إلى سواكن للمحافظة على طريق بربره مفتوحا للمواصلات.

وهكذا ظهرت أهمية شرق السودان وسواحله بالنسبة لبريطانيا ومصر[٣]. وترتب على تفاقم الأوضاع في السودان وإصرار بريطانيا وضغطها على الحكومة المصرية أن أصدرت الحكومة المصرية في ٨ يناير ١٨٨٤م قراراً بإخلاء السودان، ثم تعيين شارل جورج غوردون لتنفيذ الإخلاء[٤].

١- الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٤٨م، ص١٢٣.
٢- جلال يحيى، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان، المصدر السابق، ص١٠٩-١١٠.
٣- جلال يحيى، سواحل البحر الأحمر، المصدر السابق، ص٥٩-٦٠.
٤- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان تاريخ وحدة النيل، ص٣٣٦.

ويبدو أن تقديرات غوردون للموقف في السودان لم تكن دقيقة، إذ أنه قضى وقتاً طويلاً بعد وصوله للخرطوم في رسم برنامج طويل لحكومة مقبلة بعد انسحاب المصريين إلى أن وجد نفسه محاصراً في الخرطوم، وأصبحت المشكلة الآن إنقاذه، مع العلم أن الثوار قد قطعوا كل خطوط الاتصالات البرقية حيث لا أمل من إنقاذ غردون. وعندما قررت الحكومة البريطانية إرسال حملة لإنقاذه كانت الخرطوم قد سقطت، ولقي غردون مصرعه في ٢٦ يناير ١٨٨٥م قبل وصول الحملة.

أما فيما يتعلق بالحاميات المصرية المحاصرة في شرق السودان، وعلى طول الحدود مع الحبشة، فقد بدأت بالاستسلام واحدة تلو الأخرى، فقد سلمت حامية القضارف للثوار في أبريل ١٨٨٤م. كما غلب الحصار على حاميات القلابات والمتمه والجيرة، ومن أجل إنقاذها أوفدت الحكومة البريطانية إلى يوحنا ملك الحبشة بعثة من الأميرال وليم هويت ومازوق بك محافظ مصوع نيابة عن الخديوية المصرية لإبرام اتفاقية مع يوحنا بهذا الخصوص[١].

وبالفعل تم إبرام المعاهدة في عدوة في يونيو ١٨٨٤م، وتعهد يوحنا بموجبها أن يسهل عملية الانسحاب. هذا وقد نصت المادة الثانية منها أنه ابتداء من سبتمبر ١٨٨٤م تؤول منطقة البوغوص إلى الحبشة. وتم تبعاً لذلك إخلاء حامية القلابات على يدي القائد الحبشي دهنشوم الذي كلفه يوحنا بهذه المهمة بمساعدة سعد بك رأفت. هذا ولقد سلمت جميع المؤن والذخائر إلى الأحباش، وعقب خروج الحامية بخمسة أيام، أي في ٥ مارس ١٨٨٥م أغار الثوار واحتلوا القلابات[٢]، وواصل الأحباش مساعدتهم في إخلاء الجيش المصري، فقاموا بإخلاء حامية الجيرة في أوائل يوليو ١٨٨٥م مع تسلم الأسلحة والذخيرة أيضا، ووصل الجنود إلى مصوع في فبراير ١٨٨٦م نظراً لسوء الأحوال الجوية ونزول الأمطار[٣].

أما فيما يتعلق بمنطقة هرر، فتحت تواصل الضغط البريطاني اضطر مجلس النظار المصري أن يصدر في أوائل أبريل ١٨٨٤م أمراً بإخلاء هرر، وتولية أقرب

---

١ - محمد فؤاد شكري، مصر والسودان تاريخ وحدة النيل، ص٣٣٦.
٢ - نعوم شقير، المصدر السابق، ص٩٩٠
٣- المصدر نفسه، ص٩٠٢.

وارث لسلطان هرر المتوفى، وإعطائه السلطة العليا، وتسليمه المدينة على أن يتعهد السلطان الجديد بحماية التجارة، ويسهل انسيابها بين هرر وزيلع وبين بربرة، وأن يدفع للحكومة المصرية جزية سنوية من بن ومحاصيل أخرى يترك تقديرها لمدير عموم هرر والقائد البحري، وهو هنتر قنصل إنجلترا في عدن[1].

والجدير بالذكر أن الوضع السياسي في ساحل الصومال ابتداء من زيلع إلى الجنوب يختلف عن الوضع في منطقة الساحل الممتدة من زيلع شمالاً إلى مضيق باب المندب، إذ أن المنطقة الأولى تتبع لحقوق السيادة العثمانية. هذا ولقد سويت هذه المشكلة بمعاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧م بين الحكومة المصرية والبريطانية، والتي تتعلق بسواحل السودان[2].

وفي ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤م أصدر اللورد جرانفيلد تعليماته إلى السفير البريطاني لدى الباب العالي لإعلام الأخير بأن المعاهدة (٧ سبتمبر ١٨٧٧م) لم تعد قائمة، وأن الحكومة البريطانية قد قررت اتخاذ الترتيبات اللازمة، والتي تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام، ولرعاية المصالح البريطانية في هذا الجزء من الساحل الممتد من زيلع جنوباً إلى رأس حافون الذي يشمل بربرة التي تمد عدن بحاجاتها الرئيسية[3].

وبناء على ذلك فقد أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى الميجور هنتر المقيم السياسي البريطاني في عدن في ١٨ يونيو ١٨٨٤م تطلب منه العمل على تسهيل الترتيبات اللازمة، والخاصة بانسحاب الإدارة المصرية في ساحل الصومال، وأن يعمل على مواجهة كل إمكانية بالإخلال بالنظام المحلي والاحتلال الأجنبي، وذلك بتنفيذ الاتفاقات مع مشايخ القبائل المحلية[4]. هذا وكان مدى نشاط الجنرال هنتر يقتصر على الساحل المطل على عدن، والممتد من شرق زيلع حتى رأس حافون، أما بقية المنطقة الساحلية الممتدة من زيلع إلى باب المندب جنوب البحر

١- الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص٢٤٦.

٢- شكري، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل، ص٣٦٧.

٣- المصدر نفسه، ص٣٦٨.

٤- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص١٦٩.

الأحمر كان على هنتر أن لايتدخل فيها لحين صدور تعليمات أخرى، وهذا وقد كانت إنجلترا تعتقد أنها قد تضطر إلى قبول مجهودات عثمانية في المنطقة الأخيرة بشروط خاصة تقررها بريطانيا.

وفي تلك الأثناء أبلغ الباب العالي حكومة لندن استعداده لإرسال قوات عثمانية إلى زيلع وتاجورة وسواكن في وقت واحد. كما طلب من بريطانيا تقديم تفسيرات سريعة عن الإجراءات التي اتخذتها في بربره وعلى طول الساحل الصومالي المطل على عدن(١).

وأمام رفض المصريين إخلاء بربره ومقاومة الأهالي لسياسة بريطانيا رأت بريطانيا أن تستخدم القوة أمام هذه المعارضة، كما رفضت أي تدخل من تركيا، فقامت بإرسال حملة بقيادة هنتر إلى بلاد الصومال، كما قامت حكومة لندن إجبار الخديوي على تكليف هنتر بإخلاء قواتها من بلاد الصومال. وما كان من الخديوي إلا وأن أصدر أوامره إلى سفينة (البوسته الخديوية) بإحضار الحاميات المصرية إلى السويس وتسلم الإنجليز بربره في أكتوبر ١٨٨٥م(٢).

وسبق أن اتصل هنتر برقياً بحكومة لندن في منتصف يوليو، وذكر أنه مستعد للبدء في مفاوضات مشابهة لتلك التي قام بها بخصوص بربره، وذلك لتسهيل إجلاء المصريين عن هرر، واقترحت الحكومة البريطانية للمرة الثانية على الخديوية المصرية أن يقوم هنتر بمساعدة المصريين في عملية الجلاء. هذا ورغم أن المصريين الموجودين في هرر وأهالي هرر نفسها لم يكونوا راضين عن جلاء المصريين، إلا أن الحكومة المصرية رتبت وتحت إشراف إنجلترا عملية الجلاء، وأمرت بسحب القوات المصرية عن هرر في أبريل ١٨٨٥م(٣).

أما فيما يتعلق ببلاد زيلع فقد نزلت فيها القوات البريطانية بعد أن ماطل الباب العالي في اتخاذ أي إجراء في ممارسة سيادته على المنطقة. هذا ولقد أبلغته

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٤٩٢.
٢- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص١٧٣.
٣- شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل، ص٣٦٨.

حكومة بريطانيا رسمياً في ٢٤ أغسطس ١٨٨٤م بأن قواتها قد نزلت بالفعل في زيلع. هذا ولقد بقيت القوات المصرية والسودانية تحتل زيلع لحساب بريطانيا -لسبب تدركه بريطانيا- حتى ١٨٨٦م حين أنزل العلم المصري نهائيا عنها في أكتوبر ١٨٨٨م[١].

هذا ولقد سلمت مصوع لإيطاليا، وسلمت (البوغوص) إلى الحبشة، وخرجت الحامية المصرية منها فوصلت مصوع في ١٩ أبريل ١٨٨٥م قبل امتداد الثورة المهدية إليها. أما حامية كسلا فقد تعرضت لضغط شديد من قبل الثوار حتى سلم مدير الحامية للثوار في ٢٩ أبريل ١٨٨٥م[٢].

الوضع بعد جلاء المصريين:

وهكذا تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على هذا الساحل الذي كم تعللت بضرورة حصولها عليه لضمان سلامة قاعدتها البحرية في عدن التي تعد صمام الأمان للوجود البريطاني في البحر الأحمر، والتي اعتبرتها بريطانيا نقطة انطلاق للتوسع البريطاني في المنطقة. والجدير بالذكر أن هذه السياسة البريطانية قد أخذت في التطور بتطور الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، وبخاصة بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩م حيث أصبح البحر الأحمر (وتر بريطانيا الحساس) على حد قول سولسبوري وزير خارجية بريطانيا.

أما فيما يتعلق بالوضع عقب انسحاب القوات المصرية، واحتلال بريطانيا لساحل الصومال، فقد استمر الوضع كالآتي: لقد احتفظت بريطانيا أيضا بساحل البحر الأحمر في السودان الشرقي، والتزمت بموقف دفاعي في سواكن، وتركت بقية السودان للثوار. وكان الهدف من تمسكها بسواكن هو الحيلولة دون وصول الثوار (أنصار المهدي) إلى البحر الأحمر، كما أنها أرادت أيضا الاحتفاظ بالمنطقة لتتخذ منها منفذاً تتوغل منه للسودان في الوقت المناسب[٣].

١- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٩٠٢-٩٠٣.
٢- المصدر نفسه، ص٩٠٥.
٣- علي محمد بركات، السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر، سمنار البحر الأحمر، المصدر السابق، ص٤٢٠.

كما آل إقليم سنهيت إلى الحبشة بمقتضى معاهدة عدوة (يونيو ١٨٨٤م). أما المناطق الواقعة جنوب قصار فقد سهلت بريطانيا للإيطاليين الحصول على هذه المناطق والتوسع على حساب أملاك مصر في الساحل الغربي للبحر الأحمر، وذلك لتتخذ من إيطاليا حامياً لها حتى يحين الوقت الذي تستولي فيه بريطانيا على هذه المناطق، والحيلولة دون وقوعها في أيدي الفرنسيين، ولكن مالبث أن تغير التأييد البريطاني لإيطاليا عقب تهديد الأخيرة لمناطق السودان الشرقي تجاه كسلا، وتحول الموقف من التأييد إلى الخوف والحذر(١). أما الفرنسيون فقد كانوا قد نزلوا في منطقة أوبوك، وأخذوا يقومون باتصالاتهم من أجل التوسع في المنطقة وتثبيت أقدامهم(٢) كما سنرى فيما بعد.

هذا بالإضافة إلى تخوف بريطانيا من توسع الإيطاليين والفرنسيين في المنطقة، فقد لاح لها في الأفق خطر ثالث عندما قام القنصل العام (الألماني) في القاهرة بالاستفسار من نوبار باشا عن حقوق الباب العالي على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن. ولقد أظهر هذا الاستفسار قلق الدول الأوربية على مصير تلك الجهات، خاصة بريطانيا، كما أظهر في نفس الوقت اهتمام ألمانيا ببلاد الصومال، وبنشاط كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة(٣).

وكانت ألمانيا حديثة العهد في الميدان الاستعماري، حيث فرضت نفسها على إنجلترا في غرب إفريقيا، كما أنها كانت قد بدأت نشاطها في شرق إفريقيا في أملاك سلطان زنجبار، وهددت المشروعات الخاصة بالمحافظة على مصالح بريطانيا في سواحل المحيط الهندي وسواحل الصومال المطلة على خليج عدن، فضلاً عن بسط نفوذها على الساحل الشرقي لإفريقيا في ذلك الحين(٤).

وهنا اضطر البريطانيون إلى اتباع سياسة الحذر والحيطة في بلاد الصومال المواجهة لعدن، وذلك نظراً لأن وقوع أي من زيلع أو بربره في أيدي الألمان كان

١- علي محمد بركات، المصدر السابق، ص٤٢٠.
٢- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م، ص١٣١.
٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٥٠٣.
٤- شوقي الجمل، قصة الاستعمار في إفريقيا، المصدر السابق، ص٥٥-٥٨.
انظر: جلال يحيى، المصدر السابق، ١٥٣.

يعني القضاء على أهمية عدن في حالة قيام أي اشتباك مسلح بين بريطانيا وألمانيا، ولهذا فقد أبقت بريطانيا على بعض الفصائل المصرية في ميناء زيلع كما ذكرت، وذلك لإيهام ألمانيا وغيرها بأن هذه المناطق مازالت في حوزة الباب العالي. وكان ذلك أيضاً لإبعاد خطر فرنسا التي لاحت بوادر الصداقة بينها وبين ألمانيا. ومن هنا بدأت المنافسة الألمانية البريطانية تظهر على منطقة البحر الأحمر وعلى مقربة من عدن(١).

وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا قد بدأت تشجع التجارة بين سواكن والأراضي السودانية الداخلية، ولقد اتفقت بهذا الخصوص مع رجال القبائل الذين تعاونوا معها في زحزحة عثمان دقنه عن المنطقة، وبذلك انتعشت التجارة من جديد في هذه المنطقة. تلا ذلك قيام الثوار بهجمات على حدود مصر الجنوبية في سنوات ١٨٨٧، ١٨٨٨م، ثم هاجموا الحبشة مابين سنتي ١٨٨٧، ١٨٨٩م واحتلوا مدينة غوندار في الوقت الذي كان الإيطاليون يهاجمونهم من الغرب، مما اضطر يوحنا إلى طلب الهدنة مع قوات المهدي التي رفضت، وعملت على مقتله وهزيمة جيشه(٢). وإزاء ذلك رأت بريطانيا ضرورة الإسراع في احتلال السودان قبل أن يستفحل أمر الثورة وجنود المهدي الذين كانوا يخططون للاستيلاء على الساحل.

فأرسلت حملة في ١٨٨٦م بقيادة كتشنر تمكنت في ١٨٩٩م من احتلال كامل السودان والقضاء على قوة المهدية، وإخضاع السودان بعد ذلك للحكم الثنائي الإنجليزي المصري، وإن كان الحكم الفعلي في أيدي الإنجليز. وهكذا أصبح السودان ومصر، بالإضافة إلى منطقة الساحل الصومالي، وما حصلت عليه في شرق إفريقيا على حساب أراضي زنجبار مناطق النفوذ والاستعمار البريطاني في البحر الأحمر وشرق إفريقيا، بالإضافة إلى عدن قلعة بريطانيا الحصينة(٣).

وأخيرا إذا حاولنا تتبع سياسة مصر في البحر الأحمر من خلال السرد الذي

١- محمد عبد الرحمن، برج البحر الأحمر والسياسة الدولية في نهاية القرن التاسع عشر، (سمنار البحر الأحمر) المصدر السابق، ص٥٠٤.
٢- جرادات، المصدر السابق، ص١٧٦.
٣- المصدر نفسه، ص١٧٨.

أوردناه فإننا نجد اهتمام مصر بالبحر الأحمر وموانئه قد أدى إلى إزدياد الحركة فيه حيث انتظمت خطوط ملاحية لكثير من الشركات، وأصبحت الملاحة آمنة فيه، كما دبت الحياة في الموانئ الهامة لهذا البحر، وأعدت هذه الموانئ لاستقبال السفن وشحنها وتفريغها، وأدى هذا بالطبع لنشاط اقتصادي جديد في هذه الموانئ. كما كان افتتاح قناة السويس (١٨٦٩م) بداية صفحة جديدة في تاريخ الملاحة في البحر الأحمر. ولقد قامت سياسة مصر تجاه هذا البحر بخطط مدروسة ومرسومة إدراكاً منها لأهمية التجارة والاستراتيجية.

ولقد برزت فعلاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أهمية البحر الأحمر وموانئه بالنسبة للملاحة الدولية والمواصلات بين الشرق والغرب بشكل أكثر من ذي قبل، وكان هذا إيذاناً ببدء نوع جديد من العلاقات بين دول الغرب البحرية والاستعمارية، وبين البلاد المطلة على هذا البحر، فبدأت تتكالب على بسط نفوذها في هذه المناطق الحيوية. وإذا كانت مصر قد حاولت سبق هذه الدول في هذا المضمار، إلا أن جهودها لم تنجح في النهاية من تخليص هذه البلاد من زحف الاستعمار الأوربي إلا لحين، إذ أن الاضطراب الاقتصادي والسياسي الذي أصاب مصر في الفترة الأخيرة من حكم إسماعيل وما تلاه قد مهد الطريق لقيام الثورة العرابية في مصر، وانهيار الإمبراطورية المصرية الافريقية، وزحف الاستعمار الأوربي إلى هذه المناطق الإفريقية بما فيها مصر نفسها. ولعل نقطة الضعف الرئيسية التي كان لها تأثير سلبي على وجود مصر في منطقة البحر الأحمر هي اعتمادها على الأجانب في تنفيذ سياستها الحيوية في المنطقة. ولعل هذا لم يكن من قبيل الصدفة المحضة، بل لجأت إليه مصر بقصد إسكات الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الموظفون الأجانب، وتحاشي معارضة هذه الدول لمشروعات مصر في المنطقة. ولكن كانت النتيجة عكسية إذ أن هذه الدول لم تتوان في نهش الجسد المصري عندما أتيحت لها الفرصة، كما أن هؤلاء الأجانب لم تكن لديهم الغيرة على مصالح مصر، بل كان يغلب عليهم الولاء لبلدانهم.

الفصل الثاني

الصراع البريطاني العثماني
في البحر الأحمر

(الساحل الشرقي)

الصراع البريطاني العثماني في البحر الأحمر
(الساحل الشرقي)
١٨٥٠م - ١٩٠٠م

عند حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الوضع في الجزيرة العربية يتمثل في قوتين، أولهما النفوذ العثماني في الجزيرة العربية، وثانيهما الاحتلال البريطاني في عدن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النفوذ العثماني في الجزيرة العربية كان ضعيفاً لحد كبير، حيث كانت هذه السيادة في بعض الأحيان تكاد تكون اسمية أو معدومة في بعض المناطق البعيدة عن مركز الإدارة العثمانية في الحجاز، والذي كان في مكة، حيث كان شريف مكة هو السلطة الممثلة للسلطان العثماني في الحجاز. كما كان الباب العالي ينتهز كل فرصة مواتية لتأكيد سيادته على الجزيرة العربية. ولقد كان الحجاز ومنطقة تهامة في الفترة التي وقع فيها الاحتلال البريطاني على عدن (١٨٣٩م) خاضعاً للإدارة المصرية تحت السيادة العثمانية، كما سنرى في موضع آخر من هذا البحث.

وسوف نبدأ الآن حديثنا عن الصراع العثماني اليمني بتدعيم السيطرة البريطانية على عدن والمناطق المجاورة، حتى يتسنى لنا تتبع تصاعد النفوذ البريطاني في منطقة الجزيرة العربية بصورة عامة، والبحر الأحمر بصورة خاصة.

سياسة بريطانيا في عدن والمنطقة المحيطة بها عقب الاحتلال:

لقد حرص البريطانيون بعد احتلالهم لعدن على تدعيم سيطرتهم على المدينة نفسها في بداية الأمر متصدين لكل المشكلات التي واجهتهم بكل ما أمكنهم من مرونة. ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الاستفادة من وجودهم في عدن بجعلها قاعدة للتوسع والانطلاق لبسط النفوذ البريطاني في جنوب الجزيرة العربية من جهة، وفي

حوض البحر الأحمر ككل من جهة ثانية.

كانت عدن عندما وقعت تحت الاحتلال البريطاني تابعة للسلطان محسن بن فضل سلطان لحج، وتطبيقاً لسياسة بريطانيا التي اتبعتها فقد أرسل هينز (أول مقيم سياسي بريطاني في عدن بعد احتلالها) عدة خطابات للسلطان محسن وابنه أحمد، وإلى زعماء قبائل العقربي، والعزيبي، والسلمي، والحوشبي، موضحاً لهم فيها عن استعداده لتقديم الرعاية الطبية لجرحاهم من جهة، كما سمح لهم بحرية التنقل من مدينة عدن وإليها من جهة أخرى. ولقد حقق هينز من وراء تلك السياسة كل نجاح، إذ وافق هؤلاء الزعماء على إقرار السلام وإقامة علاقات ودية مع البريطانيين في عدن[1]. وبعد أن تم للبريطانيين تدعيم وجودهم في ذلك الموقع الهام بما يحقق مصالحهم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، وجب عليهم بعد ذلك الوقوف أمام كل محاولات المقاومة العربية المحلية من ناحية، والتصدي لكل القوى الأجنبية المنافسة لهم من ناحية أخرى.

والمعروف أنه من ضمن أسباب دفع البريطانيين لاحتلال عدن هو اتخاذها مركزاً لوقف توسع محمد علي في الجزيرة العربية، خاصة بعد أن كان رجاله يسيطرون على معظم أرجاء الجزيرة العربية مما جعلهم يتحكمون في طريقي المواصلات الدولية عبر الخليج العربي والبحر الأحمر على السواء، فسعوا لذلك إلى تصفية النفوذ المصري في البحر الأحمر[2]. والجدير بالذكر أن محمد علي قد جاء إلى الجزيرة العربية عقب اندلاع الثورة الوهابية في الحجاز، بعد أن طلب منه الباب العالي العمل على إخمادها نيابة عنه، ولهذا فقد أرسل محمد علي ابنه إبراهيم للقيام بهذه المهمة[3]. وحين انتصر إبراهيم بن محمد علي على الوهابيين عينه السلطان العثماني والياً على الحجاز الذي كان يضم إقليمي سواكن ومصوع.

١- أباظه، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق ص٢٠٣. كذلك انظر: أمين سعيد، الدولة العربية المتحدة، ج١، تاريخ الاستعمار الإنجليزي في بلاد العرب، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، بلا تاريخ، ص٢٦١- ٢٧٥. كذلك سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية، منشورات مؤسسة الصبان عدن ط٢، ص٢٢٣-٢٣٣.

٢- أباظة، الحكم العثماني في اليمن(١٨٧٢-١٩١٨) الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، ص٢٨.

٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٢١٤.

وبذلك لقب إبراهيم باشا بوالي إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة[1]. وبذلك أصبح للمصريين سيادة في الجزيرة العربية، بالإضافة إلى سواكن ومصوع في الساحل الغربي للبحر الأحمر. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن تعترف لمحمد علي بأي حق في منطقة عدن باعتبار أنها كانت تابعة لسلطان لحج وعدن المستقل آنذاك فإن هينز المقيم السياسي البريطاني في عدن رأى أن يحيط إبراهيم يكن قائد القوات المصرية في اليمن علما بأن عدن أصبحت ملكاً للبريطانيين فكتب إليه رسالة بهذا الخصوص. وكان المقصود من ذلك هو تحذير القوات المصرية من التقدم نحو الجنوب، وحتى لاتتطلع إلى الهجوم على عدن[2]. وشاءت السياسة الدولية أن تقف موقف العداء من محمد علي في مؤتمر لندن (١٨٤٠م)، وأمرته بسحب جيوشه من الجزيرة العربية، فأخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ قرارات المؤتمر بالقوة، مما اضطر محمد علي إلى سحب قواته إلى مصر[3]. وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا للتوسع الاستعماري في جنوب اليمن بعد أن تخلصت من المنافسة المصرية. هذا وعقب انسحاب محمد علي عن الجزيرة العربية فقد سلم منطقة تهامة القريبة من عدن إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر ليحكمها ممثلاً عن الباب العالي، مما دفع إمام صنعاء إلى اللجوء إلى مفاوضة البريطانيين لعدم رضائه عن تولية الشريف حسين حيث كان يعتبر نفسه الحاكم الشرعي الوحيد لليمن بأكملها[4].

معالم السياسة البريطانية في جنوب اليمن عقب احتلال عدن:

لقد اتبع البريطانيون منذ بداية استقرارهم في عدن سياسة عدم التدخل في الصراع الذي لايكاد ينتهي بين القبائل اليمنية المحيطة بها إلا بالقدر الذي يتفق والمصالح البريطانية. ولقد اهتمت بريطانيا بعقد معاهدات الولاء والصداقة

١- بحر برا، رقم (٤) وثيقة رقم ٢٨٤، مؤرخة في ١ صفر، ١٢٣٢هـ (نقلاً عن أبو عليه، عبد الفتاح، مصادر تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٧٩، ط١، ص٦٤.

٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٢١٥.

٣- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٣٩.

٤- JACOB, HAROLD, KINGS OF ARABIA MILLS & BOON LIMITED, LONDON, 1923, PP. 23-24.

المصحوبة بالمشاهرات المالية التي تصرف لشيوخ القبائل وزعمائها[١]. فبعد أن توفي السلطان محسن في ١٨٤٧م خلفه ابنه السلطان أحمد بن محسن فضل العبدلي الذي كان له دور مشهود في مناوءة الاحتلال البريطاني، غير أنه بعد التجارب التي خاضها في حياة والده، وبعد الفشل المتكرر الذي لقيه العرب في نضالهم ضد البريطانيين لإجلائهم عن عدن، فإن السلطان أحمد آثر أن ينصاع للبريطانيين وأصبح موالياً لهم[٢]. ثم توفي بعد ذلك في ١٨٤٩م، فخلفه أخوه السلطان علي محسن فضل العبدلي الذي كان يمتاز بالمراوغة وسعة الحيلة، فزعم أنه يظهر الود للبريطانيين إلا أنه في نفس الوقت كان يعمل على إثارة السلطنات المجاورة ضدهم، ونتيجة لذلك فقد عانت الإدارة البريطانية في عدن الكثير من المتاعب نتيجة لتصرفاته، هذا ولقد توصل البريطانيون إلى عقد معاهدة صداقة معه في ١٨٤٩م[٣].

على أن الأحوال لم تهدأ تماماً بين البريطانيين والعرب في جنوب اليمن عقب توقيع هذه المعاهدة مع السلطان علي محسن، بل تعددت المصادمات بين الجانبين. ولقد شهدت سنة ١٨٥٠م أعمالاً عدائية قام بها العرب وسببت كثيراً من القلق والإزعاج للبريطانيين في عدن. وعلى الرغم من أن هذه الأعمال لم تشكل هجوماً شاملاً على البريطانيين إلا أنها أدت إلى زيادة تعقيد العلاقة بين الجانبين.

وعندما تولى كوجلان منصب المقيم السياسي في عدن في عام ١٨٥٤م فقد استمرت العلاقة بينه وبين السلطان علي محسن سلطان لحج من جهة، بينما ساءت العلاقة بينه وبين قبائل الفضلي والعقربي من جهة أخرى. ولقد دأبت هاتان القبيلتان على قطع الطرق وسلب المؤن الذاهبة إلى عدن، ونظراً لعدم مقدرة كوجلان لتحمل نفقات قتال مع هذه القبائل فقد اتجه إلى إقامة علاقات مباشرة مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن لضمان تحقيق المصالح البريطانية. وقد نجح كوجلان في استعماله قبائل العوالق السفلى والعوالق العليا، وبذلك ضمن عدم انضمامهما

١- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المصدر السابق، ص١٤٤.

٢- PLYFAIR, OP. CIT., P. 168.

٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق ص٢٤٧.

إلى قبائل الفضلي ضد سلطان لحج، بالإضافة إلى قيامه بعدة عمليات عسكرية ضد بعض القبائل الأخرى ليجبرها على اتخاذ موقف موال لسلطات عدن.

شكل عام ١٨٥٧م تطوراً آخر في العلاقات بين الإقامة البريطانية في عدن وسلطان لحج، فقد غضب السلطان علي بن محسن من زيارة ودية قام بها أخوه للمقيم السياسي في عدن، كما نهب العبادلة في منطقة الشيخ عثمان جماعة من الحجاج تحطمت سفينتهم في الجانب الشرقي من خليج عدن، وهكذا بدأت العلاقة تسوء بين السلطات البريطانية والسلطان علي بن محسن[١]. وفي تلك الفترة تم نوع من التقارب بين السلطات البريطانية في عدن وقبائل العقربي والفضلي مما أثار حفيظة سلطان لحج فعمل على إحاكة المؤامرات والدسائس للإيقاع بين هذه الأطراف ولهذا فقد قرر كوجلان اتخاذ أساليب أكثر عنفاً لمواجهة سلطان لحج الذي تمادى في ممارساته العدوانية تجاه البريطانيين، لاسيما بقطع الطرق المؤدية إلى عدن، بالإضافة إلى فرض ضرائب عالية على مياه الشيخ عثمان وبير أحمد. واستطاع البريطانيون بعد مهاجمتهم لقرية الشيخ عثمان من احتلالها وتدمير قلعتها في ١٨٥٨م. ورضخ بذلك السلطان علي محسن وعادت أحوال عدن للهدوء مرة أخرى[٢]. ثم توفي بعد ذلك السلطان علي محسن، فخلفه أخوه فضل محسن الذي ساعد البريطانيين كثيراً في استتباب أوضاعهم في المنطقة. ثم سعى البريطانيون بعد ذلك لتكملة سيطرتهم على المنطقة، وذلك بشرائهم شبه جزيرة عدن الصغرى من قبيلة العقارب، فتمكنوا من ذلك في أبريل ١٨٦٩م مقابل ثلاثين ألف ريال بالإضافة إلى ثلاثة آلاف أخرى كان قد تسلمها شيخ العقارب قبل ذلك التاريخ من المقيم السياسي البريطاني وادوارد رسل الذي خلف هينز[٣]. وسيطرت بريطانيا على شبه جزيرة عدن الصغرى فضلاً عن سيطرتها على رأس عدن الكبرى

١- جاد طه، المصدر السابق، ص١٤٧، كذلك PLAYFAIR, OP. CIT., P. 169

٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٥٦.

٣- جاد طه، المصدر السابق، ص١٥١، كذلك:

NAVAL INTELLGENCE DIVION, OP. CIT., P.275.

٤- PLAYFAIR, OP. CIT., P. 171.

٥- عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٢٦٣.

باحتلالها الفعلي وتحكمها في مقدرات القبائل اليمنية المجاورة بالمعاهدات والرواتب، فقد أصبحت عدن والمنطقة المحيطة بها في جنوب اليمن وعلى مقربة من مدخل البحر الأحمر الجنوبي في قبضة القوة الاستعمارية البريطانية التي طالما حلمت بهذا الوضع المتمكن، والذي يؤهلها للسيادة على المنطقة كلها. ولقد لاحظنا أن بريطانيا لم تأل جهداً في سبيل سيطرتها على المنطقة، فقد اتبعت وسائل مختلفة، منها، أو في معظمها مااتسم بالمرونة، إلا أنها لم تنس سياستها المعروفة (فرق تسد)، وذلك لإلهاء القبائل ببعضها البعض حتى لاتتوحد فتشكل عقبة في سبيل السيطرة البريطانية في المنطقة. كما أنها أول ما استمالت من هذه القبائل هي قبيلة العبدلي في لحج وعدن، ولقد كانت بريطانيا تدرك أهمية هذه القبيلة الكبيرة بين القبائل الأخرى. ورغم أن هذه القبيلة كانت قد تصدت للعدوان البريطاني منذ بدايته إلا أنها كما يبدو لم يكن لها حول ولاقوة لمواجهته بعد أن تمكن من زرع نفوذه في عدن. ولكن أيضاً هذا لايبرر رضوخ هذه القبيلة، أو حتى غيرها من القبائل الأخرى للسلطات البريطانية مقابل الحماية، أو مقابل راتب شهري. ولقد أورد الواسعي في كتابه تاريخ اليمن (المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن)[1] حواراً دار بين السلطان محسن بن علي سلطان مسمير ومؤيد بك نزيه العظم بدا واضحاً فيه أن العلاقة بين الإنجليز وسلاطين القبائل في المنطقة علاقة مصلحة وتشريف، أما بالنسبة للإنجليز فقد كانت وسيلة لوضع يدهم على تلك المناطق.

التطلعات البريطانية في الحجاز :

لقد عمد البريطانيون عقب انسحاب المصريين عن الجزيرة العربية وانقطاع النشاط الفرنسي في المنطقة المحيطة بالبحر الأحمر في تلك الفترة إلى تدعيم نفوذهم في المنطقة، خاصة في الحجاز، وذلك بالإضافة إلى عدن. ولقد سبق وأن أوضحت الاتصالات الأولى للبريطانيين بالسواحل الشرقية للبحر الأحمر في الفصل التمهيدي من هذا البحث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بريطانيا كانت الدولة

١ - الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٤٧م، ص٥٤.

الأوربية الوحيدة التي تملك قنصلية في جدة عقب انقطاع الهولنديين والفرنسيين عن المنطقة.

ولكن رغم اختفاء تلك المنافسة إلا أن النشاط البريطاني كان ضعيفاً. هذا ولقد علق الضابط البريطاني رتشارد برتون عند زيارته إلى نائب القنصل البريطاني في جدة في أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر بأن الحكومة البريطانية تضع نفسها في موقع أقل من غيرها من القوى الدولية الأخرى. ولهذا فقد اقترح بأن الوضع في جدة لابد وأن يتطور بالنسبة للبريطانيين. كما أنه يجب إقامة وكالة تجارية بريطانية في مكة للإشراف على مصالح الحجاج والرعايا البريطانيين في المنطقة[١]. ثم بعد ذلك بسنوات أكد القنصل البريطاني في جدة مستر زوهراب (ZOHRAB) في تقرير أرسله إلى السفارة البريطانية في القسطنطينية على أهمية منطقة الحجاز كوجهة للمسلمين في مختلف أنحاء العالم. وعليه فإنه يخشى أن يؤثر ذلك على علاقة بريطانيا برعاياها المسلمين إذا تركت مكة بدون مراقب بريطاني، فلهذا طالب بتعيين وكالة هناك لمراقبة كل ما يدور داخل أسوار المدينة المقدسة[٢].

ورغم أهمية منطقة مكة للبريطانيين فإن هذه الاقتراحات لم تلق أية استجابة من الحكومة البريطانية، ولم ترسل أية وكالة إلى مكة. وربما يعود ذلك إلى توقع بريطانيا أن تقابل هذه الوكالة بالرفض من قبل شريف مكة، إلا أن التأثير البريطاني قد أخذ في التزايد مع مرور الأيام عن طريق قنصليتهم في جدة.

وكان طبيعياً أن تقلق السلطات العثمانية من هذه الأطماع البريطانية تجاه الحجاز. ونتيجة لذلك فقد حاولت أن تحد من التدفق الهائل للهنود البريطانيين إلى الأراضي المقدسة خوفا من أن يشكلوا أغلبية في يوم من الأيام، فتجد بريطانيا بذلك ذريعة لاحتلال الحجاز[٣]. وتبعا لذلك فقد فرضت السلطات العثمانية

1- AL-AMR, SALEH MUHAMMAD, THE HIJAZ UNDER OTIOMAN RULE (1869-1914), RIYAD UNIVERSITY PUBLICALIONS, 1978, P. 170.

2- IBID. P. 171.

٣- AL- AMR, OP. CIT., P. 172.

إجراءات صارمة بخصوص جوازات السفر، وذلك بأن أي حاج يصل إلى الحجاز دون جواز سفر عليه دفع غرامة مضاعفة تبلغ ٤٠ قرشاً للسلطات العثمانية قبل أن يشرع في استخراج جواز من القنصلية البريطانية، وإذا حدث وأن أهمل استخراج ذلك الجواز يمنع من دخول الأراضي المقدسة. وهذه الإجراءات قد شملت أيضاً الذين لم يلقحوا ضد الأمراض المعدية، كما أنها طبقت فقط على الرعايا البريطانيين(١).

هذا ويحلل الدكتور العامر في كتابه الحجاز تحت الحكم العثماني الأسباب التي منعت بريطانيا من اتخاذ خطوة فعلية لاحتلال الحجاز، فيذكر أن هنالك سببين رئيسين هما: أولاً لو أنها قامت بتلك الخطوة سوف تعمل على إيذاء مشاعر الشعوب الإسلامية الذين يقعون تحت الحكم البريطاني، ثانياً أنها تدرك تماماً أهمية الحجاز بالنسبة لهيبة واحترام السلطان كحاكم للبلاد المقدسة، ودون حكمه لتلك المناطق تكون أوضاع الشعوب المسلمة وخاصة العرب غير مستقرة إطلاقاً. غير أني أعزي ذلك الإحجام البريطاني -بالإضافة إلى ماذكره الدكتور العامر- إلى سياسة بريطانيا التي اتبعتها تجاه الدولة العثمانية والمحافظة على تماسكها. وأن أي تصرف من ذلك القبيل يعد دعوة صريحة إلى الدول الأخرى إلى اقتطاع أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية. ثم أنه لو كانت هذه الأراضي غير الحجاز -وبنفس الأهمية- لما ترددت بريطانيا لحظة واحدة لإيجاد ذريعة لاحتلالها. ولكن أي تصرف، أو أية خطوة بريطانية في الحجاز، ومهما كانت صغيرة تكون ذات رد فعل صارخ في السياسة الدولية.

الأوضاع في الحجاز وتهامة وموقف البريطانيين تجاهها:

لقد سبق وأن أشرت إلى أنه عقب انسحاب المصريين عن تهامة قد قام محمد علي بتسليمها إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر في ١٨٤٠م ليحكمها ممثلاً عن الباب العالي. هذا ولقد رأت الدولة العثمانية أن تبادر بتأييد الشريف حسين حتى

١- IBID., P. 174.

٢- AL- AMR, OP. Cit. p. 174.

يحفظ لها سيادتها الاسمية عليها، لهذا فقد أرسل السلطان العثماني تأييده للشريف حسين عن طريق حاكم جدة وأمير مكة مشترطاً أن تكون الخطبة (للخليفة العثماني) على منابر المساجد اليمنية، كما أطلق على الحسين لقب (حاكم اليمن حسين باشا) حتى يطبعه بالطابع العثماني الذي يرمز إلى تبعيته للدولة[١].

ولقد استقر الحسين في مدينة الحديدة وأخذ ينظم شؤونها، كما بدأ يوسع حدود المنطقة التي يحكمها في تهامة، فاستولى على مخا، وزبيد، وجيس، حتى امتد نفوذه من المخلاف السليماني في الشمال إلى ميناء مخا في الجنوب[٢]. ولكن لم ينعم الشريف حسين بهذه الولاية، فقد أدت الصراعات على الإمامة بين الزيديين في صنعاء ورغبتهم في الاستيلاء على أملاك الشريف حسين في تهامة إلى انفلات زمام الأمور من يده، مما دفعه إلى الاستنجاد بالسلطان العثماني بحكم أن تلك البلاد تقع تحت سيادته[٣].

وتلقى العثمانيون ذلك الطلب بكل غبطة وامتنان، لأن ذلك فرصة لاتعوض بالنسبة للعثمانيين لاستعادة سلطتهم الفعلية على اليمن. ولهذا أصدر الباب العالي أوامره إلى نائبه في الحجاز، وإلى أمير مكة بسرعة التحرك إلى اليمن على رأس قوة عثمانية لنجدة الشريف حسين[٤]. إلا أن هذه الحملة قد استطاعت أن تسيطر فقط على الحديدة ومنطقة الساحل اليمني القريبة من المراكز العثمانية في الحجاز[٥].

أما موقف بريطانيا في المنطقة، فقد حدث أن احتجت حكومة بريطانيا لدى الباب العالي على تصرفات الشريف حسين حاكم تهامة عندما قام بإنزال العلم البريطاني عن الوكالة البريطانية في مخا، هذا يعني أن الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية تؤمنان بأن كل ماوقع تحت يد محمد علي من أراضي الجزيرة العربية قد آل إلى السلطة العثمانية. هذا ولقد قامت حكومة بومباي بالاحتجاج بشدة لدى

١- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٤٢.
٢- العقيلي، المصدر السابق، ص٥٥٢-٥٥٣.
٣- أباظة، المصدر السابق، ص٤٣.
٤- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٤٥.
٥- المصدر نفسه، ص٤٧.

حكومة لندن لهذا التصرف الذي قامت به وزارة الخارجية البريطانية، لأن ذلك يعني اعترافاً رسمياً منها بسيادة الدولة العثمانية على موانئ البحر الأحمر. وعندما تنبهت الدبلوماسية البريطانية لهذا الخطأ الذي ارتكبته فقد عملت على تجاهل موضوع السيادة العثمانية ليكون في طي الكتمان(١).

ولاشك أن وجود البريطانيين في عدن قد ساعدهم على مراقبة مصالحهم في الحجاز وتهامة ورعايتها. ولقد حدث بعد أن سيطر البريطانيون على عدن أن قامت شركة الهند الإنجليزية بتعيين مستر أوجلفي قنصلاً بريطانياً في جدة بعد أن حصلت على موافقة وزارة الخارجية على ذلك. ومن أهم المشكلات التي كان على أوجلفي أن يجد لها حلاً تلك الزيادة الملحوظة في نسبة الضرائب التي كانت تفرضها الإدارة العثمانية في جدة على البضائع البريطانية. لهذا فقد طالب الإدارة العثمانية بتخفيض نسبة الضرائب، وبعدم المغالاة في أسعار البضائع. وبناءً على التقارير التي رفعها مستر أوجلفي إلى حكومته، فقد قامت بالاحتجاج لدى الباب العالي بأنه إذا لم يكن قادراً على إحقاق الحق بالنسبة للرعايا البريطانيين في جدة، فإن بريطانيا تعرف كيف تفعل ذلك حفاظاً على مصالحها، ومصالح وممتلكات رعاياها.

أما عن الوضع في تهامة والمخلاف السليماني، فقد كان ثمة خلاف بين الحسن بن الحسين حاكم المخلاف، وبين ابن عمه الحسين بن محمد في مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني، مما أدى إلى انقسام أهلها إلى فريقين متصارعين، وتمكن الحسين من قتل ابن عمه والاستيلاء على حكم المخلاف. غير أن حكم الحسين بن محمد كان سيئاً للغاية، مما دفع أهل البلاد إلى الاستنجاد بالعثمانيين في الحديدة حتى يخلصوهم من ظلم الحسين وجبروته، فاستدعي الحسين إلى الحديدة، ولكن لم يستجب، واستمر في غيه مما اضطر رئيس مدينة أبي عريش أن يستنجد أمير عسير محمد بن عائض بعد أن تعهد له بالتأييد والمساندة نيابة

---

١ - أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص ٢٨٠ - ٢٨١.
٢ - marston, op. cit., p. 157
٣ - ibid, p. 159.

عن أهل المدينة. والجدير بالذكر أنه كان لدى أمير عسير رغبة في السيطرة على المخلاف من جهة، كما كان يعمد من جهة أخرى إلى طرد الأتراك من تهامة وإخضاعها إلى حكمه[1]. كان الأتراك العثمانيون في هذه الأثناء مشغولين بقمع الفتن في تهامة التي نشبت نتيجة لضعف السيطرة العثمانية هناك. واقتحم العسيريون أبي عريش وسيطروا عليها مما اضطر الحسين إلى الفرار وذلك في ١٨٦٣م. ولقد شجع هذا النجاح الذي لقيته قبائل عسير في المخلاف السليماني على تدعيم المقاومة اليمنية ضد السلطات العثمانية في تهامة التي أزعجها هذا الانتصار، فطلب متصرف الحديدة التركي علي ياور باشا النجدة من حاكم عام الحجاز عزت حقي باشا، وبمجيء القوات العثمانية إلى الحديدة انسحبت القبائل الثائرة عن الحديدة، واعتصمت في المناطق الجبلية المجاورة لها[2]. وقد ظل الثوار يسيطرون على بعض المناطق الحصينة في الساحل، والتي مكنتهم من مطاردة السفن التجارية المارة بمحاذاة ساحل عسير والاستيلاء على ماتحمله من بضائع[3].

أما عن موقف بريطانيا فقد قامت منذ الأيام الأولى للثورة في عسير بإرسال السفينة البريطانية (كوين) إلى الحديدة لتكون تحت تصرف الحاكم العثماني، كما ظهرت السفينة البريطانية (الفنسوي) أمام جدة. والجدير بالذكر أن الحجاز لم تكن أهدأ حالاً من اليمن[4]، ومن الأحداث التي يجب الإشارة إليها أنه في عام ١٨٥٨م حدث أن ثار بعض أهالي جدة ضد المسيحيين الأجانب هناك، مما حد بالباب العالي الطلب من والي مصر إسماعيل باشا بأن يتوجه على رأس قوة مصرية لتوطيد الأمن في الحجاز. وطلبت بريطانيا في نفس الوقت من قائد السفينة (سيكلوبس) ليتجه من السويس إلى جدة لتسلم المسؤولين عن التمرد والثورة ضد المسيحيين الأجانب، وذلك بالتهديد بضرب جدة بالمدفعية وعند وصول السفينة إلى جدة أعطى قائدها مهلة ٣٦ ساعة لتسليم المسؤولين عن الثورة والتمرد، وبعد ٢٤

١- أباظة، المصدر السابق، ص٥٦٤.
٢- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٦٩.
٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٢٩٦.
٤- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٢٨٧. كذلك:
MARSTON, OP. CIT, P. 218.

ساعة فقط بدأ قصف ميناء جدة، واستمر القصف مدة عشرة أيام حتى اليوم الرابع من أغسطس ١٨٥٨م، وفي اليوم الخامس وصل إسماعيل باشا إلى جدة، وقام بإعدام أحد عشر شخصاً[١]. هذا وكان قصف بريطانيا لميناء جدة يعني تأكيداً لوجودها في المنطقة، كما أن هذا الحادث لم يعتبر عدواناً على الأراضي المقدسة، ولم يثر أي شعور بالعداء ضد البريطانيين هناك. ومما يوضح موقف بريطانيا القوي في المنطقة أنه سبق وأن عرض إمام صنعاء على بريطانيا معاونته على قمع الفتن في اليمن مقابل السماح لها بفرض الحماية على اليمن، إلا أن بريطانيا رفضت ذلك الطلب[٢].

الموقف البريطاني من النشاط العثماني المصري في عسير:

لابد لكل دارس لتاريخ هذه المنطقة أن يتوقف عند تاريخ منطقة عسير*، وذلك لأن إمارة عسير قد شكلت متاعب كثيرة بالنسبة إلى الأتراك العثمانيين من جهة، وإلى الإنجليز من جهة أخرى، وإن اختلفت تلك المتاعب بالنسبة للإنجليز. ولقد ذكرت فيما سبق كيف بدأت أحداث الثورة في تلك المناطق- فكان على السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز، والتي تتمثل في عزت حقي باشا الوالي العثماني، والشريف عبد الله شريف مكة أن تقضي على تلك الثورة حتى لاينحسر نفوذ الدولة العثمانية عن اليمن وبلدان الجزيرة العربية تدريجيا[٣]. ولكن نظراً لعدم تحديد اختصاص كل من الرجلين المسؤولين تحديداً دقيقاً، فقد حاول كل منهما أن يتجاوز على سلطة الآخر، فكثر الاحتكاك بينهما[٤]، فعزت باشا كان يمثل العصبية التركية الحاكمة، بينما كان الشريف عبد الله يمثل العصبية العربية المحكومة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم القيام بعمل إيجابي مشترك لإخماد تلك الثورة. كما أن موقف شريف مكة أصبح حرجاً عندما كلفه الباب العالي بالقضاء

١- MARSTON, OP, CIT., P266.

٢- IBID., P. 267.

* سميت عسير نسبةً إلى عسير بن عيسى، الذي سمي عسيراً لأن أمه تمخضت به ثلاثة أيام وتعسرت ولادته فسمي عسيراً. (الواسعي: المصدر السابق، ص٩٩.)

٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٢٩٦.

٤- AL- AMR, OP. CIT. P. 44.

على ثورة قبائل عسير، وذلك لأن تلك القبائل كانت من أهله وعشيرته، بل إنه كان يحرضهم سراً على الثورة على الحاكم العثماني. ولهذا فقد فشلت السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز في حسم ثورة العسيريين [1]. وإزاء ذلك الموقف المضطرب اضطر الباب العالي الاستعانة بوالي مصر إسماعيل باشا في إخماد ثورة العسيريين ضد العثمانيين في اليمن. وكان والي مصر في تلك الآونة يسعى إلى الحصول على فرمان من الباب العالي بجعل ولاية مصر وراثية في أكبر أبنائه. فلذلك رحب بتلك الدعوة، ومن ثم قام بإعداد قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جندياً من المشاة والفرسان الباشبوزق (غير النظاميين) تحت قيادة إسماعيل بك، وأبحرت تلك القوة في ٣ يونيو ١٨٦٤م من ميناء السويس إلى الباخرة (الحديدة) متجهة إلى جدة ومنها إلى شمال اليمن. وهاهي الفرصة تتاح لمصر للمرة الثانية للتدخل في الجزيرة العربية. ولكن هذه المرة قد اختلفت سياسة مصر عن تلك التي اتبعتها في إخماد الثورة الوهابية. فقد عمد إسماعيل هذه المرة إلى اتباع سياسة السلم واللين وعدم المخاطرة بالدخول في حرب ضد الثوار. بالإضافة إلى أن مصر قد سعت لدى الباب العالي لقبول تلك السياسة، خاصة وأن الثوار قد مالوا إلى السلم والتفاهم [2]. وفي هذه الأثناء فقد ازداد الموقف سوءاً نتيجة انضمام ثلاث قبائل عربية كبيرة كانت تقيم بالقرب من الطائف إلى الثوار اليمنيين بعد أن خضعت تلك القبائل فترة طويلة من الزمن لحكومة الحجاز، لهذا فقد أصرت السلطات العثمانية على اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بعمل حاسم. فاجتمع مجلس عسكري ضم كلاً من إسماعيل صادق بك، والشريف عبد الله، وعزت حقي باشا، وبعض الضباط العظام لبحث الموقف، ووضع الخطط الحربية الكفيلة بقمع الفتنة. ولقد استقر رأي المجلس على إيفاد القوات المصرية والعثمانية إلى بلدة القنفذة لاتخاذها مركزاً للعمليات الحربية [3]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسماعيل باشا كان قد أراد التوفيق بين مصلحته وبين تنفيذ بنود فرمان ١٨٤١م الذي نص على اعتبار أن الجيش المصري جزء من الجيش العثماني، وعلى وجوب مساندة الدولة العثمانية إذا

١- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، ص٧٠.
٢- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٧٠.
٣- إسماعيل سرهنك حقائق الأخبار عن دول البحار، ج٢، القاهرة، ١٨٩٤، ص٢٩٤.

ماطلب منها ذلك في أي وقت من الأوقات، أي أراد أن يحافظ على نصوص هذا الفرمان من ناحية الشكل وليس من ناحية الجوهر. والدليل على ذلك فقد رفض إسماعيل باشا طلباً من شريف مكة لتزويده بأورطتين سودانيتين علاوة على مالديه من جنود لإخماد ثورة عسير[1]. بالإضافة إلى أنه اتبع أسلوب الوساطة لفض مشكلة عسير ودياً، موجهاً النصح إلى أمير عسير محمد بن عائض حتى يخلد للهدوء والسكينة، ويحترم سيادة الدولة العثمانية، وحذره من عاقبة تماديه في هذا العصيان[2]. وكانت مصر تقدم وعوداً سخية لأمير عسير، فتعده لا بالعفو عنه فحسب، بل أيضاً بتعديل حدود إمارته وتغيير اسمها تبعاً لذلك، وبالإنعام عليه بالباشاوية. ويدل رضوخ أمير عسير لمساعي مصر على مكانتها في اليمن. وطالبت مصر الباب العالي بتنفيذ ماوعدت به أمير عسير حتى لاتحرج معه، وحتى لاتتجدد ثورة العسيريين مرة أخرى[3]. هذا ولقد بقيت القوات المصرية في الجزيرة العربية فترة من الزمن عقب حل مشكلة عسير، وذلك تلبية لرغبة الباب العالي الذي كان يخاف من تجدد الأزمة مرة أخرى. وفي يناير ١٨٦٦م انسحبت القوات المصرية بعد أن قضت حوالي السنتين دون الدخول في حرب أو قتال مع محمد بن عائض[4]. والجدير بالذكر أن الوالي المصري قد قام بإرسال التهاني إلى (محمد باشا بن عائض قائمقام سنجق العزيزية اليمانية) في يناير ١٨٦٦م بمناسبة تسوية النزاع بينه وبين الدولة العثمانية[5]. كما بشره بوفاء الباب العالي بالوعود التي وعده بها في أثناء قيامه بالوساطة بينهما[6]. غير أنه لم تمض فترة طويلة من الوقت حتى ظهرت بوادر واستعدادات أمير عسير العسكرية، وتحركاته لتحقيق أهدافه التوسعية على حساب

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٢٩٨.

٢- دفتر ٢٢ صادر عابدين ص٢٥ رقم ٩٠ (في ١٤ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ)، (نقلاً عن الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩) ص٥١٤.

٣- دفتر ٢٢ صادر عابدين وثيقة ١٢٢ (في جمادى الأول ١٢٨٢هـ)، الجمل المصدر السابق، ص٤١٨.

٤- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٧٥.

٥- دفتر عابدين (بند متفرقات) من إسماعيل باشا إلى محمد باشا بن عائض أمير عسير، وثيقة بدون رقم، ص٩٣ في يناير ١٨٦٦ (٢٨ شعبان ١٢٨٢هـ). نقلاً عن أباظة، الحكم العثماني في اليمن، ص٧٥.

٦- دفتر عابدين (بند متفرقات) وثيقة رقم ٢٠٨، في ١٨٦٦ (شعبان ١٢٨٢) الموافق ديسمبر ١٨٦٦، نقلاً عن الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣- ١٨٧٩)، ص٤٢١.

النفوذ العثماني في اليمن. وعند ذلك كتب إليه خديوي مصر إسماعيل باشا في سنة ١٨٦٨م محذراً إياه من نتائج العودة إلى العصيان من جديد، وموضحاً أيضاً أن مثل هذا التجاوز سيؤثر في صلات الود والصداقة بينهما، وأنه قد يضطر يوماً ما أن يوجه إلى عسير قوة لإيقاف هذا العدوان[١]، هذا ولقد أبدى أمير عسير لخديوي مصر اعتزازه بصلات الود والصداقة مع الحكومة المصرية موضحاً أن الحساد يحسدونه على مابينه وبين مصر من ود[٢]. هذا وفي نفس الوقت كان أمير عسير يعد العدة لتحقيق آماله في طرد العثمانيين من المخلاف السليماني وتهامة وإخضاعهما لحكمه. هذا ولقد خشيت الحكومة المصرية من أن يساء تأويل موقفها من أمير عسير لدى الباب العالي، فلذلك قامت بإرسال خطاب إلى ممثلها لدى الباب العالي ليوضح حقيقة موقفها، وكان ذلك ١٤ مايو ١٨٦٧م[٤]. على كل فقد تمكن الأتراك من السيطرة على عسير وبلاد المخلاف السليماني وضموها إلى المنطقة التي خضعت لنفوذهم في تهامة، إلا أنه رغم أن هذه البلاد قد خضعت للإدارة التركية إلا أنها لم تعرف الهدوء النسبي الذي شهدته في ظل الإدارة المصرية.

لقد كان البريطانيون يدركون أن الخديوي حين قبل التدخل في الحجاز واليمن إنما كان يخدم مصالحه الشخصية وليس لخدمة العثمانيين. هذا ولقد أكد الوكيل البريطاني في جدة أنه عثر على أدلة واضحة تدين خديوي مصر إسماعيل باشا بالتآمر ضد الوجود التركي في بلاد العرب. وأن الخديوي كان يشجع أمير عسير على مهاجمة المناطق اليمنية المجاورة في تهامة، حيث توجد الحامية التركية على سواحل اليمن المطلة على البحر الأحمر، بينما كان الخديوي يسعى للسيطرة على هذه البلاد مما جعله يرسل ثلاثين ألف جندي لتحقيق هذا الهدف[٥].

١- دفتر عابدين نمرة ٢٤ ص١٠٦، بدون رقم (٧ محرم سنة ١٢٨٤هـ)، الجمل، ص٤٢٦.
٢- بحر برا، محفظة ١٩، وثيقة رقم (١٢٥) في (غره جمادى الأول ١٢٨٧) الموافق يوليو ١٨٧٠، نقلاً عن الجمل، المصدر السابق ص٤٣٠.
٣- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٧٧.
٤- دفتر عابدين، ٢٤، وثيقة رقم (٤٠٢) في (٩محرم ١٢٨٤هـ) الموافق مايو ١٨٦٧، الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، ص٤٢٨.
٥-MARSTON, OP. CIT. P. 379.

ونظراً لأن الحجاز واليمن كان يعيش فيهما مايقرب من عشرة آلاف مواطن هندي معظمهم من التجار، فقد أراد البريطانيون أن يستغلوا ذلك سبباً للتدخل في شؤون المنطقة، مما جعل (ساندوسون) الوكيل البريطاني في جدة يقترح على حكومته اتخاذ التدابير اللازمة لحماية هؤلاء الرعايا الهنود ورعاية مصالحهم[١]. غير أن الدوائر المسؤولة في وزارة الهند البريطانية ووزارة خارجية لندن لم تستمع للاقتراحات التي بعث بها ساندوسون. وربما تكون قد خشيت من أن تنتشر أخبار تدخلها وتتضخم لدى الدوائر السياسية الأوربية المنافسة لها فيثار انتباهها وغيرتها[٢].

هذا ونلاحظ أن موقف بريطانيا في عدن تجاه أحداث منطقة عسير في تلك الفترة كان موقف المراقب، غير أن البريطانيين كانوا يتوجسون خيفة من تدخل مصر في حسم تلك النزاعات التي كانت فعلاً فرصة متاحة لمصر إذا أرادت أن تتشبث بالمنطقة لولا اعتبارات أخرى قد منعتها من ذلك وأهمها فرمان الوراثة. كما أن بريطانيا سبق وأن ذكرت أنها لاتود التدخل في تلك الأحداث خوفاً من إثارة غيرة الدول الأخرى وإتاحة فرصة لها للمنافسة.

وبفتح قناة السويس للملاحة الدولية في عام ١٨٦٩م تغيرت الكثير من الأوضاع في البحر الأحمر بصورة عامة بسبب تهافت الدول الاستعمارية كل على حدة، ولكن كما واضح لدينا هو أن القوة المسيطرة في تلك الفترة هي الدولة العثمانية بسيادتها على المنطقة، والتي دأبت على تأكيدها عقب افتتاح القناة، والقوة الأخرى هي بريطانيا التي أوجدت لنفسها قاعدة على مدخل البحر الأحمر، واستطاعت أن تثبت وجودها الفعلي في المنطقة، والذي أصبح يتأكد مع مرور الأيام، وخاصة بعد افتتاح القناة.

أما بالنسبة للعثمانيين فقد ساعدت الخديوية المصرية كثيراً على إرساء قاعدة الحكم العثماني بتدخلاتها المتكررة في إخماد ثورات الجزيرة العربية ابتداءً من الوهابيين، وانتهاء بالعسيريين. هذا ولقد جاءت ثورة عسير في وقت كانت الرغبة

١- IBID., PP. 376- 7.
٢- IBID., P. 110.

الجامحة في فرض السيطرة الفعلية على المنطقة تملأ صدور العثمانيين، وكان لهم ماأرادوا حين تمكنوا بمساعدة مصر في إدخال تلك المناطق إلى نفوذهم الفعلي.

إلا أنه وكما أجمع العديد من المؤرخين أن التكوين القبلي والنظام الاجتماعي السائد في منطقة الجزيرة العربية، يجعل من الصعب على أية قوة مهما كانت قوتها أن تسيطر على تلك المناطق ككل، وحتى إذا تمكنت لن يدوم ذلك طويلاً. فهم بطبيعتهم ميالون للنزاعات فيما بينهم وكارهون لأي حكم أجنبي دخيل.

وتأكيداً لما أشرت فقد نمت أخبار تشير إلى أن القبائل العسيرية قد تجمعت من جديد في أبي عريش، وشنت هجوماً على اليمن. وقد أُشيع في الدوائر العثمانية حينذاك أن هذا التمرد إنما حدث نتيجة لتآمر خديوي مصر إسماعيل مع العسيريين ضد الأتراك العثمانيين في اليمن. بل إن علي باشا حاكم تهامة قد أخبر (سيراليون) السفير البريطاني في الآستانه في مقابلة تمت في ٢٨ ديسمبر ١٨٧٠م أن مشكلة عسير كلها نتجت عن تآمر الخديوي إسماعيل واتفاقه مع شريف مكة وأمير عسير(١). هذا ولقد قرر الباب العالي هذه المرة عدم اللجوء إلى مصر لإخماد الثورة هذه المرة خوفاً من نوايا إسماعيل وطموحه من جهة، ولأن الثورة هذه المرة كانت أكبر بكثير من تلك التي شارك إسماعيل في إخمادها قبل ثلاث سنوات(٢). ويبدو أن الدولة العثمانية قررت هذه المرة أن تسكت هذه الثورة وإلى الأبد حتى تتخلص من مشكلة الثورات المتكررة التي تهدد سيادتها في المنطقة، لاسيما وأن ثورة عسير هذه المرة قد قامت في فترة تطلعت أنظار العالم فيها إلى منطقة البحر الأحمر كطريق تجاري هام، خاصة بعد افتتاح قناة السويس.

والجدير بالذكر أن القنصل البريطاني العام في الاسكندرية كان قد سأل إسماعيل باشا عن معلوماته عن ثورة قبائل عسير، وجاءت إجابة إسماعيل على أنه

---

١ - أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٤٠٤. كذلك انظر:
BURY, G. WYMAN, ANABIA INFELIX OR THE TURK IN YEMEN, MACMILLAN AND CO., LIMITED, LONDON, 1915. P. 15.

٢ - MARSTON, OP. CIT., P. 398.

ليس لديه أي معلومات عن هذا التمرد، وأنه لم يحدث أي تدخل من جانبه في تلك المشكلة. غير أن القنصل البريطاني قد أوضح أن الخديوي قد بدت عليه علامات الضعف والاضطراب عندما علم بإرسال جيش عثماني لإخماد ثورة عسير مما يؤكد حسب وجهة نظره نوايا إسماعيل المعادية للباب العالي[1].

ولقد أدت مخاوف الباب العالي من تآمر إسماعيل باشا ضده مع الثوار إلى قيام حاكم تهامة علي باشا بطلب المساعدات العسكرية من المقيم السياسي البريطاني في عدن، وهو الجنرال راسيل في تلك الفترة، غير أن راسيل تردد في إجابة هذا الطلب بحجة أخذ موافقة رؤسائه في الهند، إلا أنه عقب سماعه بسقوط مدينة أبي عريش في يد القبائل الثائرة بادر من نفسه بإرسال مدد من البارود إلى علي باشا الذي كان يبالغ كثيراً في تصوير حجم الهجمات المعادية[2]. ومهما يكن الأمر، فقد أرادت الدولة العثمانية في هذه الفترة أن تفرض سيطرتها الفعلية، وبسط نوع من السلام في المنطقة، فلذلك قررت إرسال حملة عسكرية إلى اليمن سواء كانت ثورة عسير قد هدأت أم لم تهدأ، ولقد ساعدت حركة الإصلاح التي شهدتها أنظمة الدولة العثمانية منذ أواسط القرن الثامن عشر، والتي أتت ثمارها في أواسط القرن التاسع عشر، لاسيما في مجال الجيش[3]، ساعدت في إحكام توجيه إمكانات الدولة العثمانية نحو تحقيق سيادتها في استعادة سيطرتها الفعلية على المناطق التي كانت تكاد أن تكون سيطرتها عليها اسمية. والجدير بالذكر أن حملة العثمانيين في عام ١٨٤٩م مكنتهم فقط من السيطرة على تهامة، إلا أن تهامة أصبحت المركز العثماني لمراقبة مايدور في اليمن، وقاعدة تمكن العثمانيون منها احتلال صنعاء في ١٨٧٢م وإقامة حكومة عثمانية فيها. ولقد أسهمت قناة السويس بالتأكيد في تقريب المسافة بين المنطقة والآستانه، مما سهل نقل الإمدادات إلى المنطقة[4] بحجم أفزع البريطانيين، ولقد علق تريمنهيد المقيم السياسي البريطاني في

١- MARSTON, OP. CIB., P399.

٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٤٠٦.

٣- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥، ط٣، ص٧٢-٨٦.

٤- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ٧٧-٨٣.

عدن(١٨٧٠-١٨٧٢م) بأنه لايتصور أن هذه الحملة العثمانية الكبيرة تكون مهمتها قاصرة على إخماد ثورة عسير[١].

هذا ولقد كتب تريمنهيد فيما بعد إلى حكومة بومباي يفيدها بأن تقدم العثمانيين في المناطق المجاورة لعدن سيكون له تأثير كبير على عدن نفسها من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وكان العثمانيون قد حاولوا في أواخر عام ١٨٧٢م أن يتوغلوا في داخل اليمن حتى وصلوا إلى مقربة من نواحي عدن. ثم بدؤوا يحرضون الأمراء والسلاطين والمشايخ على الثورة ضد البريطانيين المتمركزين في عدن، وإعلان ولائهم للسيادة العثمانية[٢].

البريطانيون والجزر اليمنية:

١) جزر كوريا موريا:

اتجه البريطانيون في عدن بعد أن استقرت أحوالهم فيها إلى السيطرة على الجزر المتناثرة في المنطقة المحيطة بها، وفي البحر الأحمر، وأمام الساحل الشرقي لإفريقيا بوصفها ركائز يمكن الانطلاق منها لرعاية المصالح البريطانية هناك.

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد احتل البريطانيون جزر كوريا موريا وعددها سبع. ولقد خشي البريطانيون من أن يسبقهم الفرنسيون إليها، خاصة وأنهم كانوا يترددون على تلك الجزر لجمع سماد الطيور منها، فأوعزت إلى سلطان مسقط وعمان -الذي كان قد استولى عليها في حوالي عام ١٨٣٤م- أن يمنحها الجزر هدية حتى تقطع الطريق على الفرنسيين، وأيضاً على مطالبة قبائل المهرة بها. وفي ١٤ يوليو ١٨٥٤م عقدت بريطانيا مع السلطان اتفاقية هدية سلم بموجبها الجزر إلى بريطانيا فوضعتها تحت إدارة حكومة عدن. وتكمن أهمية الجزر بالنسبة للبريطانيين لموقعها البحري المتوسط بين عدن ومسقط[٣].

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٤٠٧.

٢- أباظة، المصدر السابق، ص٤٠٩.

٣- حمزة علي إبراهيم لقمان، تاريخ الجزر اليمنية، مطبعة يوسف وفيليب الجميل، بيروت، ١٩٧٢، ص٨٥-٩٥. كذلك انظر:
NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, OP. CIT., P. 616-18.

٢) جزيرة بريم:

لقد ورد فيما سبق أن البريطانيين كانوا قد احتلوا جزيرة بريم عام ١٧٩٩م أثناء الحملة الفرنسية على مصر، ولكنهم انسحبوا منها إلى عدن لعدم ملاءمة مناخها وضحالة مياهها. ولكن بعد احتلال عدن فقد اختلف الحال، فجزيرة بريم بحكم موقعها أصبحت تقع على مقربة من القاعدة البريطانية في عدن مما يضمن تأمينها على العكس من السابق. ولقد أوضح كوجلان المقيم السياسي البريطاني في عدن في عام ١٨٥٦م أهمية جزيرة بريم من الناحية الاستراتيجية من جهة، والناحية التجارية من جهة أخرى، حيث ذكر أنها تتيح للبريطانيين فرصة التحكم في مدخل البحر الأحمر والموانئ الإفريقية المواجهة مثل زيلع وتاجورة على الساحل الإفريقي المقابل لعدن. هذا ولقد قامت بريطانيا في سنة ١٨٥٧م باحتلال جزيرة بريم، وتم إنشاء منار بلغ ارتفاعه ٩٠ قدماً، وأمكن مشاهدة أنواره على بعد ٢٢ ميلاً.

وبذلك أصبحت بريم جزءاً من الإمبراطورية البريطانية. وتطورت الجزيرة بعد افتتاح قناة السويس، وبدأت السفن تمر بكثرة في مضائقها ليلاً ونهاراً دون خوف من الشعاب والصخور البارزة في الماء[1].

٣) جزيرة سقطرة:

باحتلال البريطانيين لعدن، وفرض معاهدات الولاء والصداقة على سلاطين المناطق، سمح سلطان سوقطرة للبريطانيين باستخدام الجزيرة لمختلف الأغراض، تارة كمحطة فنار، وتارة كمركز عسكري مما جعل احتلالها محتماً عليهم. ومن أواخر ١٨٧٤م عندما كان المصريون يتقدمون في السواحل الإفريقية المقابلة، والأتراك يتوسعون نحو الجنوب العربي في اليمن، تنبهت بريطانيا لذلك الخطر، وفي ١٨٧٦م ذهب المقيم البريطاني في عدن إلى سقطرة وكشن يحمل مواد معاهدة اضطر السلطان إلى التوقيع عليها مقابل معونة نقدية مقدارها ثلاثة آلاف ريال

١- MARSTON, OP. CIT., PP. 221-2.
كذلك أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٣١٧.
لقمان، تاريخ الجزر اليمنية، المصدر السابق، ص٢٢.

وراتب سنوي يبلغ حوالي ٣٦٠ ريالا[١].

ويؤكد الدكتور فاروق أباظه أن البريطانيين قد اهتموا كثيراً بإغلاق الطرق أمام المنافسة في مجال الخطوط الملاحية العالمية للمواصلات. فبينما كان مشروع قناة السويس في مهده، فقد قام البريطانيون باحتلال جزيرة بريم سنة ١٨٥٧م لحماية مواصلاتهم عبر طريق البحر الأحمر. وهكذا استمر البريطانيون في تنفيذ سياستهم الاستعمارية التي تهدف إلى الاستيلاء على الجزر الهامة المنتشرة في منطقة البحر الأحمر. وتجدر الإشارة إلى أنهم استطاعوا في عام ١٨٥٩م من احتلال جزيرة كمران الواقعة أمام ميناء اللحية في شمال الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر[٢]. ولقد سبق وأن أوصى اللورد فالنتينا باحتلال هذه الجزيرة، ذاكراً أن احتلال الإنجليز لها يجعلهم يمتلكون التجارة في هذه المنطقة، خاصة مع بلاد الساحل الغربي للبحر الأحمر. وأفاد أيضاً أن الفرنسيين ظهروا مرات عديدة في تلك الجهات، ويخشى أن يسبقوا الإنجليز في شراء تلك الجزيرة[٣].

الصراع العثماني البريطاني في جنوب اليمن:

قبل أن ندخل في تفاصيل هذا الصراع البريطاني العثماني في جنوب اليمن يجب أن نوضح خطورة التوسع العثماني في منطقة الجنوب بالنسبة للبريطانيين وحسب وجهة نظرهم. ولقد حدث أن أبدى الماجور هنز المقيم السياسي البريطاني في عدن وجهة نظره حول تلك التطلعات العثمانية، وذكر أنه إذا حاول الباب العالي أن يغري أحداً من زعماء القبائل التي تتقاضى رواتب من الحكومة البريطانية، والتي تربطها معاهدات ولاء وصداقة، فإن بريطانيا ليست لديها أية أسانيد دبلوماسية قوية تكفل لها حق الوقوف أمام تلك المحاولات، ولكن إذا تم عقد معاهدات حماية بريطانية مع قبائل العبدلي والفضلي والعقربي يصعب على العثمانيين التدخل في شؤونها[٤].

١- NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, OP., CIT, PP. 608-15.

كذلك لقمان، المصدر السابق، ص٧٠- ٨٢.

٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٣١٩.

٣- MARSTON, OP. CIT. P. 34.

٤- جاد طه، المصدر السابق، ص١٧٩.

وهذا يعني أنه يقصد عقد معاهدات جديدة مع تلك القبائل تكفل وضعها تحت الحماية البريطانية، ويبدو أنه كان مقتنعاً بسهولة عقد مثل تلك المعاهدات. كما كان يرى أيضاً عقد اتفاقات أخرى مع قبيلة الحوشبي والعلوي ويافع السفلى تتعهد بمقتضاها بعدم التنازل أو البيع أو السماح باحتلال أو قبول أية سلطة أخرى عدا بريطانيا. واقترح هنتر أيضاً تفويض المقيم السياسي البريطاني في عدن باتخاذ سياسة مناسبة تجاه القعطبي والقبائل الأخرى الواقعة شرق الطريق التجاري الممتد من عدن إلى المناطق الداخلية، وأنه بهذه الخطوات يمكن الوقوف أمام التقدم العثماني في الاتجاه الشرقي، هذا ولقد وافقت حكومة الهند على هذه المقترحات، إلا أنها أوصت بتوسيع رقعة مشروع الحماية حتى تشمل قبائل العولقي السفلى ودثينة والمهرة والقعطبي، وكذلك امتلاك أجزاء من ساحل حضرموت[١].

بعد أن استطاع العثمانيون السيطرة على صنعاء في ٢٦ أبريل ١٨٧٢م، قاموا بعدة حملات توسعية في أرجاء اليمن بعد انقضاء أربعة أشهر على دخولهم العاصمة اليمنية صنعاء، فسيطروا على كوكبان، وعمران وشبام، كما احتلوا ريمة وتعز في جنوب اليمن. وبعد أن استقر الحال لهم في تلك المناطق أرادوا أن يستغلوا فترة الهدوء السائدة في اليمن في ذلك الوقت، فاشرأبت أعناقهم إلى جنوب الجزيرة العربية، وإلى تلك القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية[٢].

ففي ٢٩ أغسطس ١٨٧٢م أرسل سيد أحمد مختار باشا والي اليمن خطاباً إلى السلطان فضل بن محسن العبدلي سلطان لحج يدعوه فيه إلى زيارة صنعاء، وإعلان الولاء للسلطان العثماني، ثم وعده بالحماية والأمان. ولم يكن اختيار والي اليمن لسلطان لحج من قبيل المصادفة، وإنما لأن سلطان لحج يعد من أهم الرؤساء في منطقة جنوب الجزيرة العربية، ولاعتقاده التام بأنه لو قدم ولاءه فسوف تتبعه رؤوس أخرى في هذا المضمار. ومما يؤكد هذا الافتراض أن رئيس الحوشبي مثلاً عندما طلب منه هو الآخر أن يقدم ولاءه للباب العالي أجاب مبعوث الباشا

١- المصدر نفسه، ص١٨٠.

٢- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص٩٢. كذلك انظر:
NAVAL INTELLGENCE DIVISION, OP. CIT., P. 275.

بأنه سوف ينتظر إلى أن يتخذ سلطان لحج قراره بالنسبة لذلك قبل أن يجيب على العرض المقدم إليه[١].

هذا ولقد عمد الأتراك إلى توزيع أموال كثيرة تقدر بحوالي أربع مئة ألف ريال في السنة على زعماء القبائل اليمنية المجاورة لعدن اعتباراً من شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢م لكسب ودهم وولائهم[٢].

ولقد قام سلطان لحج بزيارة المقيم السياسي البريطاني في عدن جون شنيدر في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٢م، ليستفسر منه عما إذا كان البريطانيون سيقفون معه في مواجهة الأتراك حتى يستمر في رفضه الخضوع لهم. هذا ولقد أوضح شنيدر مدى خطورة تلك الإجراءات العثمانية بأنها تمثل تهديداً فعلياً للمصالح البريطانية في عدن لاسيما وأنها تمهد الطريق لهم للسيطرة على كل من المنطقة المحيطة بعدن حتى أراضي العولقي بما فيها ميناءي (شقره) و(حوره)، وهذا يعني توقف المؤن التي تتدفق إلى عدن من المناطق الداخلية[٣].

هذا وكانت بريطانيا تعتقد أن الباب العالي لن يقوم بأي إجراءات عدوانية ضد سلطان لحج إلا بعد الاتصال بالحكومة البريطانية. ولهذا لقد طلب وزير الخارجية البريطانية جرانفيلد من السفير البريطاني في الآستانه المستر (إليوت) أن يوضح للباب العالي أنه لضمان سلامة الأراضي البريطانية في عدن، فإنه من الخطورة بمكان حدوث أي تدخل من جانب السلطات التركية في هذه المنطقة ضد حكام هم أصدقاء لبريطانيا العظمى[٤].

وأكد خليل باشا وزير الخارجية التركية في معرض رده على البريطانيين بأنه لن تحدث أية عمليات تركية توسعية بجوار عدن دون تعليمات من الباب العالي الذي يقوم بدوره بالرجوع إلى الحكومة البريطانية. إلا أنه أشار من ناحية أخرى

١- جاد طه، المصدر السابق، ص٣٦١.
٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٤٠٩.
٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٤٠٩.
٤- جاد طه، المصدر السابق، ص٢٦١.

إلى أن الباب العالي يعتبر لحج جزءاً من الأراضي اليمنية التي كانت في ذلك الوقت خاضعة تماماً لسيادة السلطان. وأنه من حق الباب العالي دعوة هؤلاء الرؤساء لتقديم ولائهم للسلطان[١].

غير أن وزير الخارجية التركية عاد فطلب من إليوت السفير البريطاني في الآستانه أن تسمح الحكومة البريطانية لسطان لحج تقديم ولاءه وخضوعه الاسمي للسلطان العثماني دون أن يلتزم بدفع أية ضرائب لخزانة الدولة (العثمانية)، أو بتقديم أية خدمات لها. إلا أن إليوت علق على ذلك بأنه لايمكن الموافقة على هذا الاقتراح، أو حتى مجرد تقديمه للحكومة البريطانية. وأشار أن مشكلة الأرض المتنازع عليها ليست جديدة، فمنذ عام ١٨٣٩م عندما كان محمد علي والي مصر مسيطراً على اليمن، فإنه اعترف بأن الجبال الواقعة شمالي سهل لحج تشكل حدود اليمن، وأضاف أن أي ضغط على قبائل المنطقة لن تقف حكومة جلالة الملك مكتوفة الأيدي حياله. ونظراً لرغبة الباب العالي في الحفاظ على علاقة طيبة مع الحكومة البريطانية، فإنه صدرت الأوامر للحاكم العام في اليمن ليكف عن التدخل في شؤون لحج، وأن يترك الأمور كما كانت من قبل[٢].

إلا أن الأمور قد تطورت بسرعة، وبلغ عدن أخبار تؤكد وجود قوات تركية في أراضي الحوشبي، وعندما احتج السيد إليوت على هذا التصرف أفادته السلطات التركية بأن الباب العالي بنفسه سوف يعمل على إصدار تعليمات بسحب القوات التركية من أراضي الحوشبي[٣].

ويبدو أن ثمة اتفاقاً سرياً بين الباب العالي والحاكم العام في اليمن، حيث يتمادى الأخير في تحركاته في المنطقة، بينما يصدر الباب العالي أوامره بالكف عن تلك الممارسات. وربما كان ذلك حرصاً من الباب العالي للحفاظ على ودية العلاقة بينه وبين بريطانيا.

١- المصدر نفسه، ص٢٦٣.
٢- جاد طه، المصدر السابق، ص٢٦٥.
٣- المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

وتمادت القوات التركية في تدخلاتها في المنطقة، فوصلت في مايو ١٨٧٣م إلى بلاد الأميري، وفي يونيو من نفس العام وصلت قوة تركية أخرى من قعطبة إلى الراحة عاصمة الحوشبي، ووحدة أخرى إلى (مورساد) في أراضي الصبيحة على أن تلتقي هاتان القوتان في منطقة زايدة. كما كانت هناك إشارات تدل على تحركات تركية في الشحر والمكلا بالقرب من عدن[1].

كما اتخذ التدخل التركي شكلاً آخر بالنسبة لسلطنة لحج، ففي ٢٦ أغسطس ١٨٧٢م زار السلطان فضل المقيم في عدن، وقدم شكوى ضد سلوك أخويه عبد الله، وعبد الكريم، وابن أخيه فضل بن الأول، ويبدو أن فضل كان قد أرسل إلى تعز وصنعاء دون إذن من السلطان فضل ليقدم طاعته وولاءه للسلطات التركية نيابة عن الأخوين عبد الله وعبد الكريم، وأنه حمل معه عند العودة خطابات من الباشا تعمد إلى زعزعة مركز السلطان فضل في بلاده. ونظراً لأن هؤلاء المتمردين يعيشون في قلعة حصينة، ويرفضون الحضور إلى السلطان، بالإضافة إلى أن السلطان أوضح أنه لايرغب في اللجوء إلى العنف وإراقة الدماء، فإنه طلب من السلطات البريطانية إيقاف مرتبات أخويه لعدم إطاعتهم له. ولقد أرسل المقيم السياسي البريطاني تحذيراً للأخوين مهدداً بطردهم من البلاد، ثم حدث أن هاجم أتباع عبد الله سوق لحج، واضطر السلطان إلى قمع هذه الفتنة بالقوة مما حدا بعبد الله أن يسلم ابنه وابن أخيه عبد الكريم كرهائن ضماناً على مسلكه في المستقبل. إلا أنه بعد ذلك دخلت قوة تركية من خمسة وعشرين رجلاً من شكا إلى أراضي لحج، واحتلت منزل عبد الله الحصين، وطلبت من السلطان أن يسلم الرهائن لأن عبد الله وأخاه عبد الكريم أصبحا من رعايا السلطان العثماني[2]. ولم تتخذ السلطات البريطانية في بادئ الأمر أية إجراءات لوقف التوسع العثماني، حتى وصل إلى عدن في ديسمبر ١٨٧٢م (سير بارتل فريد) في طريقه إلى زنجبار، حيث عرضت عليه الأحوال في المنطقة. وتقديراً منه لخطورة الموقف فقد سارع بالاحتجاج الشديد لدى المسؤولين البريطانيين لتقاعسهم عن التحرك لمواجهة الخطر العثماني الذي

١- جاد طه، المصدر السابق، ص٢٧٠.

٢- المصدر نفسه، ص٢٧٦- ٢٧٧ كذلك انظر:
NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, OP. CIT., P. 275.

يهدد عدن[1]. لهذا فقد أصدرت حكومة الهند البريطانية أوامرها إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن بأن يقدم المساعدات الكافية لسلطان لحج حتى يتمكن من التخلص من سيطرة العثمانيين على بلاده. غير أنها طلبت منه أن لايعلن اشتراك حكومته رسمياً في الهجوم على الأتراك حفاظاً على موقف بريطانيا السياسي العام تجاه الدولة العثمانية[2].

هذا ولقد تمت اتصالات عديدة بين الحكومة البريطانية والباب العالي بهذا الخصوص، ثم انسحبت بعد ذلك القوات العثمانية من مدينة (الحوطه) عاصمة لحج، إلا أن القوات البريطانية التي كانت قد نزلت إلى لحج قبل ذلك التاريخ لمواجهة التجاوز العثماني لم تنسحب منها، بل ظلت فيها، وظل الباب العالي يطالب بانسحابها مرات عديدة، حتى وأن الروس قد أوحوا إلى الباب العالي بأن البريطانيين يستعدون لغزو الممتلكات العثمانية[3]. غير أن هذه الأزمة قد انتهت، ولكن لغير صالح العثمانيين، فقد أوقف التوسع العثماني، وتم إعلان استقلال سلاطين وشيوخ الجنوب الذين ارتبطوا مع البريطانيين بمعاهدات الصداقة حتى عام ١٨٧٣م، وإن كان العثمانيون لايعترفون بهذا الاستقلال. ولقد تم بعد ذلك انسحاب البريطانيين عن لحج في ٢٠ ديسمبر ١٨٧٣م[4].

ثم بدأت بريطانيا بعد ذلك في تنفيذ مرحلة جديدة من وجودها الاستعماري في المنطقة، وذلك بفرض الحماية على حكام وسلاطين وشيوخ القبائل القاطنة في جنوب اليمن، والتي كانت تربطها بهم معاهدات صداقة وولاء. ولقد اكتفت بريطانيا بأن تكون هذه الحماية حول امتناع رؤساء هذه القبائل عن التخاطب مع أية دولة أخرى غير بريطانيا إلا بعد موافقتها، وذلك نظير حماية البريطانيين لهم من أي عدوان خارجي[5].

١- MARSTON, OP. CIT., P. 401

٢- IBID., P. 404.

٣- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٤١٢.

٤- MARSTON, OP. CIT., PP. 408- 10.

٥- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٤١٥.

وعقب وفاة السلطان فضل بن محسن سلطان لحج في يوليو ١٨٧٤م خلفه ابن أخيه فضل بن علي محسن العبدلي، وفي عهده توصلت السلطات البريطانية في عدن إلى عقد معاهدة معه في فبراير ١٨٨٢م، وافق السلطان بمقتضاها على بيع خمسة وثلاثين ميلاً مربعاً من الأراضي الملاصقة (للشيخ عثمان) بين الحسوة والعماد، بالإضافة إلى ملاحات (الشيخ عثمان)، والقناة الممتدة بينها وبين عدن، وذلك نظير تقاضيه خمسة وعشرين ألف ريال بالإضافة إلى مايحصل عليه من راتب شهري معتاد[١]. ويؤكد الدكتور فاروق عثمان أباظه في كتابه (عدن والسياسة البريطانية) أن هذه المعاهدة والارتباطات التي قامت بين سلاطين لحج والبريطانيين إحدى الدعامات الأولى التي ارتكز عليها النفوذ البريطاني في جنوب اليمن.

ويضيف أن تطلعات العثمانيين للمنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد ساعدت كثيراً في جعل البريطانيين يفكرون بجدية في تدعيم جهودهم للسيطرة على الأجزاء الباقية من الجنوب اليمني، وذلك للوقوف أمام موجة المد العثماني الذي شكل خطراً على مصالحهم الاستعمارية في عدن والبحر الأحمر على السواء[٢].

برزت إلى الوجود لدى البريطانيين فكرة تحديد الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني عندما أراد العثمانيون مد خط للبرق بين تعز وعدن في ١٨٧٥م. ونظراً لأن هذا الخط يمر ببعض المناطق التي تقطنها القبائل اليمنية المرتبطة مع السلطات البريطانية في عدن بمعاهدات صداقة وولاء فإنه من المتوقع أن تقوم هذه القبائل بوضع العراقيل أمام تنفيذ هذا المشروع مما يضطر السلطات العثمانية إلى استخدام القوة معها، لهذا فقد كتب وزير الخارجية العثمانية إلى رئيس وزراء بريطانيا موضحاً ذلك الموضوع حتى لاينشأ سوء تفاهم بين الدولتين. ولكن لم يكن من بريطانيا إلا أن تضع العراقيل أمام إنشاء هذا المشروع حتى أحجم العثمانيون عن

١- محمد كمال عبد الحميد، الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، مكتبة مصر، القاهرة، ط٤ بلا تاريخ، ص١٢.

٢- أباظة، المصدر السابق، ص٤١٦-٤١٧.

تنفيذه في ذلك الوقت حفاظاً على علاقتهم مع بريطانيا. ولكن في سنة ١٨٧٥م قام العثمانيون بتنفيذ هذا المشروع مما حدا ببريطانيا السعي للاتفاق مع العثمانيين حول تحديد الحدود بين مناطق نفوذ الدولتين. فلهذا عندما قام الوكيل العثماني بإخطار السلطات البريطانية بأن عشائر لحج تحول دون مد خط برق تعز-عدن، وأن الباب العالي سوف يضطر إلى استخدام القوة ضدها، كان رد بريطانيا ينطوي على رفض هذا الأسلوب، بالإضافة إلى أنها أكدت أنه يفترض بالسلطات العثمانية إذا أرادت الوصول إلى اتفاق مع هذه القبائل بهذا الخصوص أن تقدم طلباً إلى الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق معها. وذلك حسب ماتنص عليه معاهدات الحماية التي تربط بين بريطانيا وسلاطين الجنوب العربي[١].

غير أن الأتراك عندما انسحبوا عن أراضي لحج والحوشبي بقيت بعض قواتهم في أراضي إمارة دثينة، وهي تقع في أراضي الأميري، وكان طبيعياً أن تحتل القوة التركية هذه المنطقة في طريقها إلى أراضي الحوشبي ولحج. ومن وجهة النظر البريطانية كان من المفترض أن يتبع انسحابهم عن تلك المناطق أيضاً أراضي الأميري[٢]. وكانت كل من السلطات البريطانية، والسلطات العثمانية تدعي حقوق السيادة على إمارة دثينة. غير أن شدة احتجاجات البريطانيين أدت إلى انسحاب القوات التركية من كل المناطق التسع التابعة للسلطات البريطانية، غير أن الأتراك كانوا متمسكين بإمارة دثينة، فرغم انسحاب قواتهم عنها، إلا أنهم أبقوا على بعض الموظفين الأتراك والقوات غير النظامية، وذلك لشد أزر الأمير المعين من قبلهم على إمارة دثينة.

ومنها برزت مسألة تعيين خط الحدود بين منطقتي النفوذ العثمانية والبريطانية في جنوب اليمن، فقد كان الأتراك يعتبرون إمارة دثينة جزءاً من ولاية قعطبة التركية، بينما يعتبرها الإنجليز إحدى النواحي التسع المتعاقدين معها[٣].

١- جاد طه، المصدر السابق، ص٢٩٧.
٢- MARSTON, OP. CIT. PP. 450-2.
٣- جاد طه، المصدر السابق، ص٢٩٠-٢٩٣.

تعيين الحدود بين منطقتي النفوذ العثمانية والبريطانية:

لقد ذكرت فيما سبق أن تنفيذ مشروع برق تعز- عدن كان من نتائجه مسألة الحدود بين منطقتي النفوذ العثمانية والبريطانية في جنوب اليمن، بالإضافة إلى الخلاف حول إمارة دثينة.

ونتيجة لتلك الأحداث فقد صدرت الأوامر إلى المقيم السياسي في عدن في مارس ١٨٧٧م بأن يسعى لتنظيم تسوية مع والي اليمن لتنظيم الحدود بين الممتلكات العثمانية والقبائل التسع المتعاقدة مع الحكومة البريطانية، إلا أن الأمر ظل معلقاً حتى عام ١٨٨٠م عندما وصل الكولونيل هنتر مع فرقة بقيادة الكولونيل ستيفن لغرض تحديد الحدود الفعلية لأراضي الأميري، والتي تقع فيها إمارة دثينة[١].

لقد أعد هنتر تقريراً عن مهمته جاء فيه أن الأمير علي بن مقبل أمير دثينة عندما استعاد ممتلكاته بعد انسحاب العثمانيين من بلاده تبين أنه فقد خمس قرى نتيجة لخضوع رؤسائها، سواءً طواعية أو بالقوة للسلطات العثمانية في اليمن.

وبهذا لم يتمكن هنتر من عقد اتفاق مع العثمانيين لتحديد الحدود قبل إعادة القرى المذكورة للأمير علي بن مقبل[٢].

غير أن العثمانيين كانوا متمسكين بأحقية السلطات العثمانية بالسيادة على الجزيرة العربية بأكملها. ولهذا فقد رفضوا التفاوض مع لجنة بريطانية شكلت عقب فشل اللجنة الأولى. ونتيجة لذلك فقد أبلغ اللورد جيرانفيل حكومة الباب العالي في يناير ١٨٨٣م بأن حكومة صاحبة الجلالة ليس لديها أي رغبة في الانسحاب من

---

1. 0.., ADEN DELIMINATION, THE HISTORY OF THE QUESTION AND THE PRESENT, SITUATION AS REGARD THE TERRITORIES OF AMIR DTHALI, MEMORANDUMBY, P. J. MAITLAND BRIGADIER- GENERAL AT ADEN, 28 th July, 1902.

عن أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٥٢٩.

٢- 1. 0.. B. 136, CONFIDENTIAL, NOTE BY SIR WILLIAMLEE- WARNER ON THE ADEN DEMARCATION, 18th JUNE 1902, P. 1

عن أباظة، المصدر السابق، ص٥٣٠.

أراض تتمسك بها بإصرار، كما أنها تندد بالمشكلات التي يثيرها العثمانيون بتدخلهم في شؤون القبائل المرتبطة بمعاهدات مع الحكومة البريطانية. وأضاف أن مسألة تحديد الحدود مهمة لوضع حد لتكرار إثارتها، وحتى لايؤدي اختلاف وجهات النظر حولها إلى نشوب خلاف حاد بين الجانبين[1].

ولهذا فقد سارعت حكومة الهند البريطانية إلى عقد معاهدات الحماية مع القبائل العربية التي تقطن النواحي التسع الممتدة من (الشيخ سعيد) غرباً حتى حدود عمان شرقاً، وذلك لضمان عدم تدخل أية قوة أجنبية في شؤون المنطقة. ولقد اعتقد البريطانيون أن ذلك الإجراء كفيل بجعل العثمانيين يوافقون على تحديد خط مستقر للحدود بين منطقتي النفوذ[2].

وتجدر الإشارة إلى أن البريطانيين عندما عقدوا اتفاقيات الحماية مع القبائل المذكورة لم يقوموا بعقد معاهدة حماية مع الأميري خوفاً من تصاعد الموقف، مما يدل على أن الوجود التركي هناك مازال ماثلاً.

وجهت السلطات البريطانية في عدن سنة ١٨٩١م الكابتن وهب على رأس بعثة لمسح المنطقة المحيطة بعدن، والمرتبطة بها بمعاهدات الحماية، غير أنها طلبت منه عدم دخول المناطق التي يحتلها العثمانيون حتى لاتثار مشكلات جديدة بين الجانبين، وهذا يعني أن منطقة دثينة تبقى خارج إطار المسح، مما يجعل إمكانية تحديد الحدود مستحيلة[3].

ولقد أبرز بوضوح تقرير الكابتن وهب الذي نشر في ١٨٩٣م أن العثمانيين قد نجحوا في التوغل في جنوب الجزيرة العربية دون أن يثيروا الانتباه على حد

١- جاد طه، المصدر السابق، ص٣٠٤

I. O. L. ADEN DELIMITAIION, PP4-5.

٢- I. 0. L., B. 41, SECRET DEP, BRITISH PROTECTORATE OVER THE ARABIAN COAST FROM SHAIKH SAID TO OMAN, E. N. NOVEMBER, 1887.

(عن جاد طه، المصدر السابق.)

٣- 1. 0. L., ADEN DELIMITATION, OP. CIT., P. 6.

تعبيره، وأنهم كانوا يقومون بغارات في المنطقة بين فترة وأخرى. ولقد اتفقت مذكرة المقيم السياسي البريطاني في عدن وتقرير الكابتن وهب على ترك السهل الشرقي جبل حجاف وشمالي دثينة للأتراك، كما أن الخريطة التي كان قد وضعها الكابتن هينتر في سنة ١٨٨٠م تؤكد أحقية الأتراك في أغلب هذا السهل وفي كل القرى مثل (أكمه، وصالح، وجلبله) وغيرها(١).

أما موقف الأتراك بعد ذلك في اليمن بسبب الثورات التي أشعلها السكان العرب ضدهم في بداية التسعينات من القرن التاسع عشر، كما أن نشوب علاقة حسنة بين الأتراك وأمير دثينة الجديد (شايف الذي خلفه ابن عمه مقبل) جعل الأتراك يظهرون نوعاً من الود إليه، وعدم القيام بأي عمل من شأنه مضايقة الأمير.

إلا أنه في عام ١٩٠٠م تجدد النشاط التركي مرة أخرى في دثينة، وقدمت الإمارة شكوى إلى المقيم البريطاني للتدخل الخطير من جانب المسؤولين العثمانيين في قعطبة، ومقابل ذلك قدم والي اليمن شكوى من عدوان الأمير(٣).

وفي غضون ذلك الوقت قدم الأتراك طلباً لتحديد الحدود مع البريطانيين، ورأى حاكم الهند أنه من الأفضل انتهاز هذه الفرصة غير المتوقعة من الأتراك، فبعث مرة ثانية بالكولونيل وهب على رأس بعثة لدراسة الموضوع، كما قام الأتراك من جانبهم أيضاً بتعيين بعثة لنفس الغرض. إلا أن الاختلاف حول تحديد خط الحدود كان نقطة الخلاف الرئيسية، مما يعرقل جهود الجانبين في تحديده، بالإضافة إلى تمسك كل من الطرفين بأحقيته في الأراضي المختلف عليها(٤).

ويبدو أن الأتراك كانوا يماطلون كثيراً في إنجاز تلك المهمة، رغبةً منهم لكسب الزمن، حتى يتمكنوا من كسب الشعور العربي ضد الإنجليز في المنطقة،

١- 1. 0. l., b 136, confidential., op. cit., p. 1-2.

٢- 1. 0. l., aden delimitation, op. cit., p. 6.

(نصوص جاءت في: جاد طه، المصدر السابق، ص٣٠٤-٣٠٦. وأباظة، المصدر السابق، ص٥٣١-٥٣٣).

٣- جاد طه، المصدر السابق، ص٣٠٩.

٤- المصدر نفسه، ص٢١١. NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, OP.CIT. P.276.

وبالتالي يتوفر لهم الجو المناسب لتنفيذ مخططاتهم[1]. كما أن الاختلاف حول إمارة دثينة ليس مشكلة حدود وحسب، كما يؤكد الدكتور جاد طه، وإنما لأنها تمثل أهمية قصوى بالنسبة للبريطانيين ومخططاتهم في هضبة دثينة ذات الموقع والمناخ الممتازين كمصيف ومستشفى وغيرها، بالإضافة إلى أن فقدانها يؤثر كثيراً على مكانة بريطانيا بين القبائل الأخرى. إلا أن مشكلة الحدود هذه لم تحل نتيجة لنجاح الجهود الدبلوماسية للفريقين، أو نتيجة لنصر عسكري، وإنما نتيجة لانحسار المد التركي عن الجنوب، نتيجة لاهتزاز موقفهم في اليمن عموماً بسبب الثورات العارمة التي قادها العرب ضد الترك[2].

ومهما يكن من أمر فإنه بالإمكان إعطاء تقييم عام لطبيعة السياستين البريطانية والعثمانية تجاه البحر الأحمر. والمناطق الواقعة عليه.

باحتلال إنجلترا لعدن عام ١٨٣٩م أصبحت بذلك سيدة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وحقيقة أنه في تلك الأثناء لم يرتفع أي صوت بالمعارضة من جانب الدول الأوربية الأخرى. كما أن الدولة العثمانية التزمت جانب الصمت، رغم أنها تدعي السيادة على مجمل أراضي الجزيرة العربية. إلا أنه مع مرور الأيام، وازدياد أهمية المنطقة، بحكم موقعها المحاذي للبحر الأحمر، ازدادت الأمور تعقيداً، فعمل السلطان العثماني على بسط نفوذه في الجنوب العربي، كأنما افتتاح قناة السويس قد أيقظه من غفوته، بينما كانت إنجلترا تسعى سعياً حثيثاً لدعم نفوذها في المنطقة من أجل ضمان بقائها، والوقوف أمام أية محاولة أجنبية للوصول للمنطقة، وفي نفس الوقت فقد قيدت زعماء القبائل والشيوخ بمعاهدات حدت كثيراً من حركتهم وحريتهم. ويمكننا القول بأن الصراع العثماني البريطاني الفعلي في الجزيرة العربية قد بدا واضحاً في الجزء الجنوبي منها، حيث أخذ طابعاً مباشراً، واحتكاكاً فعلياً أكثر من غيره في المناطق الأخرى في الجزيرة العربية التي اعتمد فيها الصراع على حرص بريطانيا على رعاية مصالحها

١- أباظة، الحكم العثماني في اليمن، المصدر السابق، ص١٣٤-١٤٦.

٢- السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث (١٩٠٤-١٩٤٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٤.

ورعاياها بأساليب أخرى لاتؤثر على العلاقة بين بريطانيا والباب العالي. ويرجع ذلك إلى حساسية الوضع في شمال الجزيرة، لاسيما في الحجاز. ولقد أوضحت العديد من الأسباب التي دفعت بريطانيا لاتخاذ تلك السياسة.

وبإمكاننا تتبع ملامح السياسة البريطانية بوضوح من خلال تعليمات السلطات البريطانية المختصة، وتقارير الإقامة البريطانية في عدن، والتي كما ذكرت اختلفت باختلاف الأحداث، واختلاف مقيمي السياسة البريطانية في عدن، حيث كان يتم تغييرهم من فترة لأخرى.

واتبع البريطانيون سياستهم المعروفة (فرق تسد)، والتي طبقها هنز أول مقيم سياسي بريطاني في عدن لمنع وحدة القبائل العربية حتى لاتشكل خطرا على المصالح البريطانية. ولقد تبنت شركة الهند الشرقية الإنجليزية هذه السياسة، فكتب مسؤولها إلى هنز (حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تحتاج إلى قوات بريطانية، وإن كان هدر الدماء مما يؤسف له، فمثل هذه السياسة تفيد الإنجليز في عدن لأنها توسع الثلمة بين القبائل[1].

كما لخص الواسعي سياسة بريطانية المرنة التي اتبعتها مع قبائل المنطقة بقوله: «أولاً معاهدة ولاء، ثم عطاء، ثم استيلاء»[2].

والحقيقة أن موقف بريطانيا من أزمة التوسع العثماني صوب الجنوب كان حرجاً للغاية، نظراً لاختلاف وجهات النظر بين حكومة الهند البريطانية من جهة، ووزارة الخارجية البريطانية من جهة أخرى، فقد كانت بريطانيا تشد من أزر الباب العالي لمواجهة التوسع الروسي حينذاك، وفي نفس الوقت كانت تعمل على الحد من التوسع العثماني. بينما حكومة الهند البريطانية قد هددت مراراً بخوض حرب ضد العثمانيين إذا استمروا في عملياتهم التوسعية في الجنوب العربي.

ولأول مرة تتخذ السلطات العثمانية مواقف أكثر إيجابية تجاه بريطانيا،

١- إبراهيم خلف العبيدي، اللحركة الوطنية في الجنوب العربي المحتل (١٩٤٥-١٩٦٧) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٧٩ ص٣٣.

٢- الواسعي، المصدر السابق، ص٣٥٨.

وذلك باستمرار توسعها في الجنوب، رغم الاحتجاجات البريطانية المتكررة، والتي كانت شديدة اللهجة في كثير من الأوقات. ورغم أن ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى نشوب حرب بين الجانبين، ويبدو أن الباب العالي كان مطمئناً من أن بريطانيا لن تشن عليه الحرب.

وعلى كلٍ فإنه مهما كان تأزم الموقف ومهما كانت حدة الصراع فإنه لايخرج عن كونه حول جزء يشكل أهمية أساسية في استراتيجية منطقة الجزيرة العربية بصورة عامة ومنطقة البحر الأحمر بصورة خاصة، والمعروف أن بريطانيا لاتقبل بأي صورة من الصور التضحية بأي جزء من تلك المناطق المطلة على البحر الأحمر الشريان الحيوي في مواصلات الإمبراطورية البريطانية. كما أن بريطانيا كانت قد عمدت إلى احتلال عدن أولاً بحكم موقفها المتحكم في مدخل البحر الأحمر، وثانياً لتجعلها قاعدة للانطلاق لأي بقعة في المنطقة تستدعي مصالح بريطانيا الحصول عليها.

وكما ذكرت، فإن هذا النزاع العثماني البريطاني حول الجنوب العربي قد حُسم تلقائياً نتيجة الثورة التي اجتاحت المنطقة ضد الغزو التركي، والتي أدت إلى انحسار المد التركي عن المنطقة. ولقد تم الاتفاق على تعيين الحدود بين الطرفين بعد جهود اللجنة المكلفة بهذا الشأن، والتي أنجزت مهمتها في مارس ١٩٠٤م، وتمت المصادقة على هذا الاتفاق في معاهدة ١٩١٤م بين بريطانيا والدولة العثمانية[١].

ولكن أهم ما في ذلك الصدام الذي دفع بريطانيا كثيراً في تدعيم نفوذها وسيطرتها، فقد تمخض عنه ماسمي بعدن ومحمياتها التسع، والتي كانت النواة الأولى إلى شطر هذا الجزء العربي الهام عن الكل، وتوسيع الشقة بين شمال وجنوب وطن واحد شهد التاريخ الطويل له بذلك، ومازالت تلك الهوة ماثلة حتى اليوم(*).

١- العبيدي، المصدر السابق، ص٣٧.
(*) - تم إنجاز هذا البحث قبل إعادة توحيد اليمن وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

الفصل الثالث

الصراع البريطاني الفرنسي
في البحر الأحمر

(الساحل الغربي)

الصراع البريطاني الفرنسي في الساحل الغربي للبحر الأحمر ١٨٥٠ - ١٩٠٠م

لقد بدأ النشاط الفرنسي المنافس للبريطانيين في منطقة البحر الأحمر يظهر بصورة فعلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد أن خفت حدة هذا الصراع في الفترة التي سبقت ذلك التاريخ، والذي كان مسرحه الرئيسي مصر. وفي هذه الفترة، وبعد احتلال البريطانيين لعدن عام ١٨٣٩م انتقل هذا الصراع إلى مسرح آخر، وهو سواحل إفريقيا الشرقية، لاسيما المناطق المطلة على ساحل البحر الأحمر، واتجهت الأنظار نحو سواحل الصومال، وسواحل الدناكل، وأبعد من ذلك إلى داخل الهضبة الحبشية. وبحكم وجود البريطانيين في عدن اتجهت أنظارهم إلى الساحل الإفريقي المقابل لعدن، لاعتقادهم التام بأن سيطرتهم على تلك المناطق من حمايتهم لوجودهم في عدن. وبالطبع إن هذا يكفل لبريطانيا الحماية المطلوبة لطريق البحر الأحمر الملاحي والسيطرة التامة عليه. ولقد كان البريطانيون دائمي التوجس من ظهور أي نشاط فرنسي في المنطقة، والذي مالبث أن لاح في الأفق ليشكل تهديداً للمصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر. وقبل أن ندخل في تفاصيل هذا الصراع يجب أن نستعرض سريعاً الخطوات الأولى لهاتين الدولتين، والتي كانت تتمثل في البعثات والرحلات الاستكشافية لدراسة المنطقة والمواقع الاستراتيجية فيها كمقدمة للاستيلاء عليها.

المحاولات البريطانية الأولى في الساحل الغربي للبحر الأحمر:

إن بداية العلاقات البريطانية بهذا الساحل ترجع إلى عام ١٨٢٧م، وذلك عندما أرسل مبعوث بريطاني إلى قبيلة حبر أول للتفاهم معها على دفع تعويض بعد أن نهب أفراد هذه القبيلة سفينة بريطانية تجارية من بربره. وعقد كبار رجال هذه القبيلة اتفاقية للسلام والتجارة مع بريطانيا في فبراير من نفس العام. وتعهدوا

بموجب هذه الاتفاقية على عدم نهب السفن التي ترفع العلم البريطاني، ومقابل ذلك تجد سفن شيوخ القبيلة نفس المعاملة في الموانئ البريطانية، بالإضافة إلى دفع تعويض عن خسائر السفينة البريطانية المعنية[1].

واستمرت المحاولات البريطانية في تلك السواحل، ففي عام ١٨٤٠م وصل الكابتن مورسبي إلى تاجورة[2]، وعقد معاهدة للصداقة والتجارة ممثلاً لشركة الهند الشرقية الإنكليزية مع السلطان محمد بن محمود حاكم تاجورة، تعهد فيها بنقل المحاصيل من الأراضي الداخلية إلى الساحل، وتعهدت شركة الهند الشرقية مقابل ذلك بتشجيع التجارة في تاجورة.

وقد نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على أن لايدخل حاكم تاجورة في أية علاقات سياسية، أو تجارية مع قوى أوربية، أو أية قوة أخرى إذا كانت هذه العلاقة تمس المصالح البريطانية دون الرجوع إلى شركة الهند الشرقية مقابل تعهد الشركة بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد إقليم تاجورة[3]. كما نصت هذه المعاهدة على موافقة سلطان تاجورة على بيع جزر موسى للحكومة البريطانية. ويتكون أرخبيل موسى من ثلاث جزر كبيرة نسبياً وخمس جزر صغيرة، تفتقر إلى المياه اللازمة للشرب، ولكنها من ناحية أخرى كانت صالحة لرسو السفن[4]. ويقول مارستون في كتابه (الدور الإمبراطوري البريطاني في البحر الأحمر): تكمن أهمية هذه المنطقة بالنسبة لبريطانيا في أن ميناء تاجورة يقع في نهاية الطريق الثاني الذي يربط أغنى المناطق في الحبشة كفوندار وتغرى بالساحل. بالإضافة إلى أن هذه الجزيرة بموانئها تمتاز بموقعها الاستراتيجي المتحكم في مدخل البحر الأحمر، مما يهدد الوجود البريطاني في المنطقة إذا ما وقعت هذه المنطقة تحت سيطرة دولة أخرى منافسة. ورغم أن البريطانيين قد اشتروا هذا الأرخبيل إلا أنهم لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعليا، بل

---

١ - جاد طه، بريطانيا والصومال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (سمنار البحر الأحمر) القاهرة، ١٩٨٠، ص٤٦٢.

٢- BURTON, RICHAND F., FIRST FOOTSTEPS IN EAST AFRICA, J,M. DENT AND SONS LTE, LONDON, 1910, P. 4.

٣- جاد طه، سمنار البحر الأحمر بريطانيا والصومال، المصدر السابق، ص ٤٦٣-٤٦٤.

٤ - جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، دار المعرفة، القاهرة ط١، ١٩٥٩، ص ١٣-١٤.

تركوها مهملة واحتفظوا فقط بحقوقهم فيها[١] .

ومع نهاية عام ١٨٥٤م نظمت بعثة بريطانية بإشراف حكومة الهند البريطانية لغرض كشف المنطقة بين بربره وزنجبار . وعينت لقيادة هذه البعثة الملازم بورتون BURTON من جيش بومباي ، بمساعدة الملازمين هرن HERNE وستروريان وسبيك SPEKE ، على أن تتحرك هذه البعثة من عدن ، ولقد قرر قائد البعثة أن يجعل من بربره قاعدة لتحركاته باتجاه الغرب إلى هرر ، وباتجاه الجنوب الشرقي نحو زنجبار . والجدير بالذكر أن بورتون أول أوربي يصل إلى أرض هرر[٢] .

إلا أن هذه البعثة تعرضت لهجوم من قبل جماعة من الصوماليين من قبائل العيسى ، مما أدى إلى مقتل ستروريان وأسر سبيك بعد إصابته ، إلا أنه تمكن من الهرب ، كما أصيب الملازم بورتون قائد الفرقة إصابة بالغة ، أما هرن فقد كان هو الوحيد الذي لم يصب بأذى ، وتمكن أعضاء الفرقة بعد ذلك من الهرب إلى عدن على ظهر قارب صغير . هذا ولقد طلبت السلطات البريطانية من قبيلة حبر أول تسليم ومعاقبة مدبري الحادث ، ويقول بورتون إن ذلك لم يكن ممكناً ، فقد تعلل شيوخ تاجورة كالعادة بأن المهاجمين قد توغلوا إلى الداخل ، وأصبح من الصعب اللحاق بهم . هذا وكانت القوات البريطانية قد حاصرت ميناء بربره إلا أنها انسحبت عقب أن دفع الصوماليون مبلغ ١٥ ألف دولار كتعويض ، وتعهدوا بالمحافظة على حرية التجارة في بلادهم[٣] .

وتوقفت بريطانيا في هذه المرحلة من علاقاتها بهذه السواحل ، واكتفت بعقد تلك المعاهدات مع القبائل الصومالية للمحافظة على المصالح البريطانية . ولم تحاول بريطانيا التوسع الفعلي في تلك المنطقة لأن الظروف القائمة لم تكن تستدعي ذلك ، إلا أن المحاولات الفرنسية للتوسع في أراضي الصومال أجبرت بريطانيا على تغيير استراتيجيتها والتصدي لتلك الأطماع الفرنسية . وقبل أن نتحدث عن المحاولات

١- MARSTON, OP. CIT., P. 114
٢- BURTON, OP. CIT. P. 8-9.
٣- BURTON, OP. CIT, P. 17-18.
PLAYFAIR, OP. CIT., PP. 176-7.

الفرنسية المبكرة في تلك المنطقة أود أن أوضح موقف بريطانيا، أو سياستها الأولى التي أفصحت عنها قبل ذلك التاريخ، أي في عام ١٨٤٨م، وذلك عندما استولى (١٨٤٣م) (شارماركي علي) على مدينة زيلع، وشارماركي هذا كان من كبار شيوخ المنطقة ذوي النفوذ القوي، وهو صديق للإنجليز. ولقد قام شارماركي عقب ذلك بزيارة عدن، وعرض على هينز المقيم السياسي البريطاني في عدن رغبته في أن يضع زيلع تحت الحماية البريطانية. وقام هينز بعرض هذه المقترحات على حكومة الهند البريطانية، والتي كان ردها على ذلك في أكتوبر من نفس العام كالآتي:

أولاً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي المنازعات القائمة حينذاك بين شيوخ وحكام منطقة الساحل الإفريقي للبحر الأحمر.

ثانياً: التركيز على استمرار العلاقات التجارية مع حكام منطقة الساحل، والعمل على تنميتها.

ثالثاً: عدم إقحام حكومة الهند البريطانية في المنازعات القائمة بين شيوخ وحكام منطقة الساحل الإفريقي بجرها إلى تدخلات أخرى غير مربحة ومكلفة، بل وقد تسيء غاية الإساءة للمصالح البريطانية.

رابعاً: إن تدخل الحكومة في مثل هذه الخلافات قد تنتشر أخباره، ويبالغ في تقديرها لدى الدوائر السياسية الأوربية، الأمر الذي يثير غيرة الحكومات الأوربية بين المنافسة وحقدها على الحكومة البريطانية.

خامساً: إن الوجود البريطاني في عدن يعني ضمان مخزن ومحطة للفحم في موقع متوسط بين بومباي والسويس، وليس التدخل أو التوسع فيما وراء عدن.

سادساً: إن حكومة الهند البريطانية تفضل وجود علاقات صداقة بينها وبين حكام منطقة البحر الأحمر. ولكنها تأسف إذا ما اضطرت إلى اتخاذ إجراءات عنيفة من أجل حماية مصالحها في تلك المنطقة بصورة خاصة، وفي منطقة البحر العربي والخليج العربي بصورة عامة[١].

١- MARSTON, OP. CIT., P. 108-110.

إن هذه الخطوط العريضة لسياسة حكومة الهند البريطانية لم تلبث أن تغيرت نتيجة لتغير الأوضاع في المنطقة وتطورها، لاسيما فيما يتعلق بالفقرة خامساً كما سنرى فيما بعد.

المحاولات الفرنسية المبكرة على سواحل البحر الأحمر:

بدأ النشاط الفرنسي ذو النزعة المنافسة للبريطانيين يظهر بوضوح على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، وبخاصة في سواحل الصومال، وفي الأراضي الحبشية في أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر. إذ قامت عدة بعثات استكشافية فرنسية اتصفت في مظهرها بالصفة العلمية لاستكشاف هذه المناطق. ولقد أوصت هذه البعثات في تقاريرها إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى -خاصة بريطانيا- أن تسبق فرنسا في احتلال تلك المناطق.

ومن بين هذه الرحلات الاستكشافية تلك التي قام بها الفرنسيان كومب (COMBES) وتاميزيه (TAMISIER) في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٥ و ١٨٣٧م. ثم بعثات فريه (FERRET)، وجالينيه (GALLINIER)، وروجيه (ROGER) في الفترة الممتدة مابين عامي ١٨٣٩و ١٨٤١م. ولقد أكدت تلك البعثات أن الرحالة الإنجليز قد سبقوهم إلى تلك المناطق، وخاصة إلى الحبشة في منتصف القرن التاسع عشر. وإزاء هذا النشاط البريطاني فقد ارتأى الفرنسيون أن يرسلوا بعثة رسمية إلى تلك المناطق كان يرأسها كابتن دي فوسيه DES FOSSES، وكان ذلك في عام ١٨٤٦م. ويمكن أن يقال عن النشاط الفرنسي في منطقة البحر الأحمر حينذاك بأنه عمل من أعمال المخابرات الفرنسية، يهدف بالدرجة الأولى إلى مراقبة النشاط البريطاني في منطقة البحر الأحمر[١].

قصدت رحلة فوسية ساحل الدناكل، خاصة منطقة ميناء مصوع، ولقد ارتأى فوسيه أنها مناسبة لإقامة مستعمرة فرنسية، فلهذا دعى حكومته إلى الإسراع لاحتلال هذه المنطقة، والطلب من الباب العالي التنازل عن ميناء مصوع. وكان فوسيه يعتقد أن ذلك يمكن أن يتم بسهولة، لأنه كما أوضح أن الدولة العثمانية

١- MARSTON, OP. CIT., P. 118-124.

لاتجني أرباحاً كبيرة منه. كما أن محمد علي والي مصر، الحاكم الفعلي لمصوع في تلك الفترة، تربطه بفرنسا علاقات ودية، ولذلك اعتقد فوسيه أيضاً أنه لن يمانع في التنازل لفرنسا عن هذا الميناء[١]. وأعتقد أن فوسيه كان ساذجاً في ذلك التفكير والتبريرات التي اعتمد عليها، خاصة وأن محمد علي كان يسعى في تلك الآونة إلى الحصول على فرمان الوراثة في حكم مصر بما فيها المناطق التابعة لها. وتجدر الإشارة إلى أن كومب، الذي فشلت رحلته إلى زيلع، سبق له وأن حاول أيضاً إقامة منشأة فرنسية في مصوع. ونظراً لأن إدارة الميناء لم تتلق أية تعليمات من والي مصر، فقد رفضت السماح له بالقيام بأي إجراء في تلك المنطقة[٢].

أما بالنسبة لموقف بريطانيا إزاء هذا النشاط الفرنسي على الساحل الإفريقي، فقد طلبت اللجنة السرية التي تدير أمور شركة الهند الشرقية الإنجليزية من هينز المقيم السياسي البريطاني في عدن أن يرسل ضابطاً بريطانياً إلى زيلع، ليعمل على إحباط محاولات الفرنسيين لبسط نفوذهم هناك، على أن يمنح الصلاحيات كافة التي تخوله حتى من شراء محطة تتحكم في ميناء تاجورة، ولقد أشارت اللجنة، بل أسرت إلى هينز في أنها تثق في مقدرته على الحفاظ على المصالح البريطانية التجارية والسياسية، خاصة وأن أي تعرض أو احتلال لأي جزء من ذلك الساحل يهدد مصالحها بصورة خطيرة[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا في الفترة السابقة، أي ما قبل النصف الثاني للقرن التاسع عشر، قصرت نشاطها في منطقة البحر الأحمر على بعض الدراسات عن البلاد المحيطة به وبخليج عدن. أما فترة تطبيق سياستها التوسعية كنتيجة لهذه الدراسات التي تقوم بها للمنطقة، فتبدأ في عصر نابليون الثالث، وكان تطبيقها في زولا وأوبوك[٤]. وبحلول عام ١٨٥٨م، أي في نفس الوقت الذي أنشئت فيه وزارة (الجزائر والمستعمرات) كانت فرنسا تفكر في اليوم الذي ستفتح فيه قناة السويس،

١- جلال يحيى، مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، اسكندرية، ١٩٦٧، ص٨٦.
٢- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، المصدر السابق، ص١٢.
٣- MARSTON, OP, CIT., P. 121.
٤- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، ص٢٦.

وقد رأت إنجلترا تقيم في جزيرة بريم سنة ١٨٥٧م، وكانت ترغب أشد الرغبة في أن تحصل على قاعدة لها في تلك المياه. وحتى إذا كانت فرنسا -كما يدعي البعض- لم تكن قد عزمت أو قررت في ذلك الوقت إنشاء قاعدة بحرية حربية في البحر الأحمر، فمما لاشك فيه أنها كانت ترغب في الحصول على أسواق للتجارة الفرنسية، وعلى محطة للتموين، وحتى على مخزن للفحم اللازم لبواخرها في سفرها بين أوربا والشرق الأقصى. وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل على فرنسا أن تنشئ علاقات ودية مع أهالي تغرى في بلاد الحبشة، خصوصاً وأن جزءاً منهم كان كاثوليكياً يخضع للأسقف مونسينور جاكوبي ويسعى للتحالف مع فرنسا.

لم يحاول رؤساء تلك الجهات صد رغبات فرنسا، بل كان بعضهم على العكس من ذلك يسعى لكسب ود هذه الدولة في بلاد الصومال وفي بلاد الحبشة.

فنجد أن تقريراً يرجع إلى عام ١٨٥٨م كتبه قبطان الفرقاطة ليجيني LEGENIE يذكر أن النجاشي ملك تغرى كان يطلب الحماية الفرنسية، وأن (أبو بكر إبراهيم) شيخ أو سلطان تاجورة كان يعرض على فرنسا أن يتنازل لها عن أرض من رأس علي وعونانو نظير مبلغ ٥٠ ألف فرنك[١].

وكان هذا التقرير الذي أرسله القبطان المذكور بعد أن قام بزيارة إلى كل من بربره وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم ومخا والحديده وخليج حنيفله والحواقل وجزر دهلك ومصوع وجده. ويصور هذا التقرير الحالة التي كانت تسود شرقي إفريقيا في ذلك الوقت، ويضيف أنه رأى (أبو بكر إبراهيم) بمجرد وصوله إلى تاجورة، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعداده لتقديم أي خدمة ممكنة لفرنسا. وكان أبو بكر هذا شيخ أو حاكم زيلع السابق، وهو أكثر مشايخ المنطقة ثروة، وأشدهم نفوذاً وبأساً، ولكنه فقد وظيفته لتدخل الشركة الشرقية الإنكليزية واتهامها له بموالاة فرنسا. وعلاوة على ذلك فإن إنجلترا كانت تستخدم ضده نفس السياسة التي استخدمتها ضد كل رئيس إفريقي حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية، ألا وهي إتهامه بتجارة الرقيق. وقامت إنجلترا بمصادرة إحدى سفنه

١- المصدر نفسه، ص٢٧-٢٨.

المحملة بالتجارة مدعية أنها كانت محملة بالرقيق، ولم تدفع له بطبيعة الحال أي تعويض عنها. فعرض أبو بكر إبراهيم الموقف على القبودان الفرنسي بمجرد وصوله إلى تاجورة، كما شرح له المحاولات العديدة التي قام بها الإنجليز لشراء ولاحتلال نقطة على الساحل الإفريقي، ومجهوداته هو لكي يمنع سلطان تاجورة من أن يوقع مع الإنجليز على معاهدة قائمة بذاتها يتعهد فيها بمحاربة الرقيق. وأخيراً فإن الشيخ قد أفهم القبودان الفرنسي بأنه مستعد لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة بالقرب من تاجورة في حال ما إذا قبلت هذه الدولة حمايتها[١].

وأعتقد أن هذا التقرير يكتنفه نوع من التناقض، حيث كيف يخشى هذا الشيخ إنكلترا ويأمن فرنسا، فموقفه كالذي يحتمي من النار بالرمضاء. وإذا كانت هذه الرواية صحيحة فلا بد أن يكون هو فعلاً يتاجر بالرقيق، وذلك واضح من تخوفه من أن يعقد حاكم تاجورة مع إنكلترا معاهدة بمحاربة تلك التجارة.

وفي النهاية، فإن موافقة هؤلاء الشيوخ والزعماء الأفارقة تحدد مواقفهم وحبهم للزعامة والقيادة. واستمرت البعثات الاستكشافية الفرنسية من ارتياد تلك المنطقة، ومن أهم تلك البعثات في هذه الفترة راسيل RASSEL في عام ١٨٥٩م. هذا ولقد قام راسيل بهذه الجولة تلبيةً لرغبة الحكومة الفرنسية التي كلفته باستكشاف سواحل البحر الأحمر الغربية، لاسيما المنطقة الممتدة من قبة الخراب جنوباً، وحتى مصوع شمالاً. حيث كان عليه أن يقوم بدراسة شاملة لهذه المنطقة تتناول كافة الجوانب، السكان وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الدخول في مفاوضات مع زعماء المنطقة، وتوقيع المعاهدات معهم، مع التركيز على خليج عدوليس، وجزيرة ديسي، ومرفأ عبيد. هذا ولقد أوصت الحكومة الفرنسية راسل بأن لا يفصح عن مهمته لأي شخص كان، حتى لا يثير انتباه الدول الأخرى المنافسة، خاصةً بريطانيا[٢].

ويستفاد من تقرير راسل الذي أعده إلى وزارة (المستعمرات) الفرنسية أنه ذكر

١- جلال يحيى، المصدر السابق، ص٢٩.

٢- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، المصدر السابق، ص٢٢.

أن أراضي مدينة زولا القريبة من ميناء عدوليس، أراض جيدة ذات مناخ طيب ومياه عذبة. بالإضافة إلى أن مرفأ زولا ممتاز، ويصلح لرسو السفن الكبيرة لأن مياهه هادئة لا تتعرض للأمواج في معظم الأوقات. أما عن جزيرة ديسي فإنها أصلح موقع لإقامة قاعدة عسكرية. وطلب راسل من حكومته الإسراع في الاستيلاء على هذه المواقع(١).

هذا ولقد كان راسل قد قام بإمضاء معاهدة مع ملك تغرى تضمنت تنازل إمبراطور الحبشة عن الجزء الواقع بين حافة جبل جودام، ماراً بسهل زولا، ومحيطاً بخليج عدولي، حتى جزر أود وديسك اللتين تدخلان ضمن تلك المنطقة. كما طلب الحماية من فرنسا لأراضيه التي تمتد على شاطىء البحر الأحمر حتى زيلع، متعهداً بحمل رعاياه وحلفائه على تنفيذ هذه الاتفاقات، بالإضافة إلى عدم منحه أي امتياز آخر لأي دول أوربية دون الحصول على موافقة الإمبراطور الفرنسي. هذا ولقد طلب الإمبراطور الحبشي من فرنسا الاعتراف به كملك شرعي لبلاد الحبشة، وقد كان الإمبراطور مضطراً لتقديم هذه التنازلات حتى يستطيع الاحتفاظ بعرشه أمام هجمات الامهرا. هذا ولقد قدم راسل إلى الإمبراطور بعض قطع المدفعية المساعدة له في حربه ضد تيودور. ولكن هذه المعاهدة أصبحت عديمة الفائدة نظراً لأن تيودور قد تمكن من هزيمة النجاشي وإلقاء القبض عليه(٣).

ومن الملاحظ أنه، ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تتبلور سياسة فرنسا تجاه هذه المنطقة. وبالطبع فقد كان لهذا النشاط الفرنسي انعكاساته القوية على السياسة البريطانية في المنطقة، ففي ١٦ يناير من عام ١٨٦٠م قام الجنرال كوجلان بتكليف من شركة الهند الشرقية الإنكيزية برحلة إلى البحر الأحمر، فقام بزيارة بريم ومصوع وديسك وأدوليس وزولا.

وقام كوجلان بفحص خليج أنسلى جيداً، وخرج بنتيجة هامة هي أن أدوليس وزولا لا تصلحان كمحطة بحرية للفرنسيين، أو كمستعمرة لهم هناك. إلا

١- جلال يحيى، مصر الإفريقية، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٢.
٢- MARSTON, OP, CIT., P.
٣- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، المصدر السابق، ص٢٣-٣٣.

أنه بمجرد أن رأى جزيرة ديسك حتى اقتنع بأنها أفضل مكان لإقامة الأوربيين، كما أنها محطة بحرية ذات موقع استراتيجي هام، وتسيطر على خليج أنسلى. ولهذا فقد أدرك كوجلان أن هذه التحركات الفرنسية تستحق الاهتمام الشديد من جانب الحكومة البريطانية[١].

وتجدر الملاحظة هنا إلى أن فرنسا في هذه الأثناء كانت قد ربطت مصالحها بقناة السويس، ففكرت في التحرر من تحكم عدن في ملاحتها، وأخذت تعمل جادة للحصول على قاعدة جديدة تسمح لها بالاستقلال، خصوصاً وأن مصالحها كانت مازالت متضاربة مع بريطانيا في كل من أوروبا والشرق الأقصى[٢].

كما تجدر الإشارة أيضاً أن الحكومة الفرنسية لم تشأ أن تصدق على المعاهدة التي عقدها راسل مع إمبراطور الحبشة، نظراً لأن الظروف التي كانت تمر بها فرنسا في تلك الآونة لم تكن تسمح، وهي حالة الحرب التي كانت بينها وبين إيطاليا[٣].

وعلى أية حال فإن وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية قد صمم في عام ١٨٦١م على ترك السياسة التي انتهجتها وزارته في العام السابق، فأصدر أمره إلى راسل بالعودة إلى البحر الأحمر. وكان نابليون السادس قد صمم على احتلال جزيرة ديسك لكي يقيم عليها مخزناً للفحم اللازم لحاجات البحرية الفرنسية. هذا ولقد كان على راسل في حالة ما إذا لم يقم الإنجليز، أو الأتراك باحتلال تلك الجزيرة أن ينزل بعض مشاة الأسطول الفرنسي إليها، وأن يجمع الأهالي، وأن يرفع العلم الفرنسي، وأن يكتب محضراً بالاستيلاء عليها، وأن يختار الموقع الذي ستقام عليه محطة التموين. ولكن هذه التعليمات لم تتخذ، ولم تبحر الحملة أساساً من فرنسا، كما أن الحكومة قد عهدت إلى راسل بمهمة أخرى، فأرسلته إلى المكسيك حيث مات في سنة ١٨٦٢م[٤].

١- جاد طه، بريطانيا والصومال، المصدر السابق، ص٤٦٧.
٢- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة ص٣١.
٣- جاد طه، بريطانيا والصومال، المصدر السابق، ص٤٦٨.
٤- جلال يحيى، التنافس الدولي في الصومال، المصدر السابق، ص٣٦.

الاستيلاء على أوبوك:

في اليوم الرابع من شهر يونيو سنة ١٨٥٩م غرق هنري لامبرت HENRI LAMBERT) نائب القنصل الفرنسي في عدن عند عبوره من الحديدة إلى تاجورة في قارب يمتلكه حاكم زيلع، وذلك خارج مضيق باب المندب[١]. وقد آثار هذا الحادث بصورة غير مباشرة مسألة السيادة على زيلع. وقد كانت أصابع الاتهام تشير إلى حاكم زيلع الذي أشارت الوثائق الفرنسية إلى أن خلافاً كان قائماً بينه وبين لامبرت[٢]. هذا ولقد قام كابتن بلايفير (PLAYFAIR) مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن، يرافقه كابتن شيرارد(SHERARD) بالتعرف على الظروف والملابسات المختلفة التي أدت إلى وقوع الحادث. وانتهى بحثهما إلى استنتاج أنه حادث عفوي نتج عنه تحطم القارب عند اصطدامه بصخرة قرب جزر موسى. وقد أُرسلت نسخة من تقريرهما إلى الحكومة الفرنسية لتوضيح حقيقة ماحدث. هذا ولقد أرسلت الحكومة الفرنسية القبطان دي لانجل قائد السفينة السوم (LA SOMME) للاشتراك في التحقيق. وأوصى دي لانجل حكومته بإنشاء مستعمرة، أو محطة بحرية على الساحل الشرقي لإفريقيا[٣].

ومن هنا بدأت فرنسا مرحلة جديدة بالاتفاق مع زعماء القبائل، فقد قام دي لانجل باصطحاب ديني أحمد أبو بكر بن عم أبو بكر إبراهيم شيخ تاجورة وصديق الفرنسيين، وكان معهم طلب من بعض شيوخ الصومال من قبيلة حبرأول يدعو فرنسا إلى وضع مناطقهم تحت حمايتها. وبالفعل قام بتوقيع معاهدة منحت فرنسا امتياز بحيازة (أبوك) ومنطقة الساحل الممتدة من (رأس بير) إلى رأس داميرا[٤]، وكان ذلك في ١١ مارس ١٨٦٤م في باريس. وسبق أن أخبر وزير الخارجية الفرنسي نظيره الإنكليزي بأنه قد راسل شيفر أحد مستشاري السفارة الفرنسية في الآستانة للحصول على محطة لتموين السفن التجارية الفرنسية في البحر الأحمر. وأشار

١- MARSTON, OP. CIT., P. 225-6.

٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٣٤٩.

٣- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، ص٣٠.

٤- THOMPSON, VIRGINIA AND RICHARD ADLOFF, DJIBOUT AND THE HORN OF AFRICA UNIVERSITY PRESS, CALIFORNIA,1968. P. 6.

أيضاً إلى أن وزير الحربية الفرنسية قد قام باختيار قطعة أرض صحراوية تدعى أوبوك كميناء آمن ذي مياه هادئة، وأنه يأمل أن يبني هناك مخزناً للفحم[1].

ولم ينس وزير الخارجية الفرنسية أن يشير إلى أهمية هذه المنطقة، لاسيما وأن قناة السويس أوشكت أن تفتتح، علاوة على إمكانية تحويل القوافل التي تصل إلى تاجورة وزيلع وبربره إلى محطة فرنسية[2]. أما السلطات البريطانية في عدن فلم تخف تذمرها وخيفتها من حضور الفرنسيين إلى هذه الجهات، وأعلنت أن هذه المناطق تابعة للإمبراطورية العثمانية، وأن أحداً لايستطيع إنكار أن تركيا هي الدولة صاحبة السيادة على كل السواحل. وكانت إنجلترا ترغب في البقاء هناك بمفردها دون وجود أي منافس لها[3].

وحقيقة أن فرنسا لم تقم، لفترة طويلة باستغلال هذه المنطقة، أو حتى باحتلالها، ولكنها احتفظت بحقها في بقاء عقد الشراء الذي أعطاها الحق في منافسة بريطانيا في المنطقة وتهديد سيادة الدولة العثمانية. ولقد سبق أن أشرت في موضع سابق من هذا البحث أن بريطانيا قامت بإرسال حملة تأديبية إلى الحبشة في ١٨٦٧م لإطلاق سراح قنصلها. وأود أن أضيف هنا إلى أن تلك الحملة كانت تهدف أيضاً القضاء على قوة تيودور المتمردة، وإحلال ملك آخر محله ينصاع لبريطانيا، رغم أن تيودور قد ظل حتى آخر أيامه يعلن ولاءه للملكة فكتوريا[4].

وإذا حاولنا أن نجد تبريراً واحداً يعطي هذه الدول الاستعمارية الأحقية في شراء، أو امتلاك أي جزء من هذه الأراضي، فإن ذلك يصبح مستحيلاً. فقد كانت كل هذه الأراضي تقع تحت السيادة العثمانية، ولكن التزامها الصمت قد عرض حقوق هذه السيادة للضياع، كما أن هذه الدول الاستعمارية قد استغلت ضعف شيوخ المنطقة وجهلهم لحقيقة مايفعلون، وما يعنيه ذلك من تعريض بلادهم للاغتصاب. ورغم أن الفرصة متاحة للباب العالي لتأكيد سيادته على المنطقة،

١- MARSTON, OP, CIT., P. 245.

٢- جلال يحيى، بريطانيا والصومال، ص٤٨.

٣- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص٣٢.

٤- المصدر نفسه، ص٣٣.

خاصة عندما وفرت فرنسا عليه هذه الفرصة بطلبها من حاكم الحديدة مساعدتها على العثور على قتلة لامبرت. أما بريطانيا نفسها فقد أثارت تلك السيادة على لسان مقيمها السياسي في عدن عند تذمره من وجود فرنسا في المنطقة. والجدير بالذكر أنه قد ترددت بعض الشائعات عن نشاطات فرنسية على سواحل الجزيرة العربية للعثور على مواطئ قدم على مقربة من عدن، حيث قيل إن الفرنسيين يقصدون منطقة (بئر أحمد) الواقعة في شمالها الغربي، وأن فرنسا تثير القبائل اليمنية المحيطة بعدن ضد الوجود البريطاني فيها لتحقيق هذا الغرض، ولقد اقترحت السلطات البريطانية في عدن شراء (جبل إحسان)، أو شبه جزيرة (عدن الصغرى) التي يقع في وسطها الجبل المذكور، إلا أن حكومة الهند البريطانية رفضت هذه المقترحات، وأيدت فكرة تقديم معونة لشيخ بئر أحمد لحمايته من المؤامرات الفرنسية، وكان ذلك في عام ١٨٦٢م. إلا أن بريطانيا قد تمكنت من رفع علمها على شبه جزيرة عدن في سبتمبر ١٨٦٩م بعد شراء تلك الجزيرة، واعتبرتها جزءاً من مستعمرة عدن[١].

ولقد انتهت نشاطات فرنسا في تلك المنطقة بحصولها على أوبوك، ولقد وصف مارستون تلك الإجراءات بأنها (تشكل إساءة بالغة للقانون الدولي)
(THE WHOLE INCIDENT WAS AN OUTRAGEOUS ABUSE OF INTERNATIONAL LAW AND LAW OF THE COUNTRIES INVOLVED)(2)
ولم يختف الفرنسيون أو يفتر نشاطهم بصورة تامة، فقد أشارت الوثائق البريطانية إلى ظهور الفرنسيين أمام ميناء المكلا اليمني في سنة ١٨٦٩م، عندما وصلت إحدى سفنهم إلى هناك، وطلب نقيب ميناء المكلا -وقد كان حضر إلى عدن- من المقيم السياسي البريطاني هناك بسط الحماية البريطانية على الميناء، نظراً لأن الفرنسيين قد ظهروا أمام سواحل تلك المنطقة، وحاولوا الاتصال بجاره القطيعي الذي كان على خلاف معه في (١٨٦٩م)، غير أنه من المرجح أن يكون نقيب الميناء أراد حماية بريطانيا ومساعدتها لتتغلب على منافسها القطيعي[٣].

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٣٥٥.
٢- MARSTON, OP. CIT.P. 254.
٣- IBID., PP. 380-1.

تطورات الأحداث في المنطقة عقب افتتاح قناة السويس:

الوجود المصري:

رغم أني تناولت موضوع الوجود المصري في منطقة الساحل في فصل سابق من هذا البحث، إلا أني أجد من الصعوبة تفادي تذكير القارئ بدور مصر، أو حتى بوجودها في تلك المنطقة، وذلك لتداخل الأحداث وتشعبها، بالإضافة إلى أن كلاً من هذه الأطراف له دور مؤثر وفعال في أحداث المنطقة. كانت بريطانيا في ذلك الحين تراقب النشاط المصري على سواحل البحر الأحمر، وخليج عدن، وعلى الجانب الشرقي لإفريقيا بقلق شديد، وخاصة عقب افتتاح قناة السويس، وتكونت قناعة لدى البريطانيين بأن التهديد الحقيقي للمصالح البريطانية هو مصر. إذ أن البريطانيين منذ احتلالهم لعدن في عام ١٨٣٩م وحتى افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩م لم يكونوا قد واجهوا بعد منافساً حقيقياً ومباشراً لهم في منطقة البحر الأحمر. وذلك لأن المصالح الفرنسية كانت في معظمها وحتى افتتاح قناة السويس لم تكن رسمية في مظهرها، فضلاً عن أنها لم تكن تستند إلى قوة كبيرة في ذلك الحين[١].

ولقد أثار قلق البريطانيين زيادة تردد السفن الأجنبية على ميناء عدن في أعقاب افتتاح القناة. كما أثيرت تكهنات كثيرة حول نوايا الدول المختلفة، وأهدافها الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر نتيجة لوصول بعض السفن الحربية إلى ميناء عدن، من بينها سفن فرنسية ونمساوية وهولندية، وبروسية وإسبانية، فضلاً عن السفن المصرية. لهذا فقد أصدر الميجور إدوارد راسيل المقيم السياسي البريطاني في عدن تعليماته إلى قبطان السفينة البريطانية السند (THE SIND) ليراقب تحركات السفن الأجنبية العابرة في خليج عدن، وعند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، للتعرف على أهدافها، وذلك في مطلع عام ١٨٧٠م.

ولقد اتخذ البريطانيون موقفاً معادياً إزاء النشاط المصري في منطقة البحر الأحمر، كما لاحظنا فيما سبق، واعتبروا أن هذا النشاط لايقل خطورة عن النشاط

١- MARSTON, OP. CIT., P. 288.

الفرنسي المنافس لبريطانيا في تلك المنطقة[1] .

تصاعد النشاط الفرنسي عقب افتتاح القناة وردود فعل بريطانيا:

كان الفرنسيون قد أعدوا منذ عام ١٨٦٢م مشروعاً خاصاً بإنشاء خط ملاحي مواز للخط الإنجليزي، وكان هذا الخط يتطلب البحث عن موانئ لوقوف السفن وتزويدها بالقمح والمؤن عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بالقرب من بوغاز باب المندب. ولقد اقترحت الحكومة الفرنسية على الشركة المعنية، وهي شركة (المساجيري مارتيم) في عام ١٨٦٢م أن تجعل من أوبوك مقراً لإدارة الشركة، إلا أنها رفضت هذا الاقتراح لأنها كانت قد حصلت على قطعة أرض لها في عدن. وهكذا لم يتم إنشاء هذا الخط الملاحي، خصوصاً وأن وزارة البحرية رفضت من جانبها أن تقوم بالانفاق على الأشغال اللازمة لبناء ميناء أوبوك، والإنفاق على حامية تحضرها من السنغال، وظهر أن الحكومة الفرنسية لاترغب في إقامة أية منشأة حكومية في أبوك[2] .

وفي عام ١٨٧٠م قام قنصل بريطانيا العام في مصر بإخبار خديوي مصر بأن شركة فرنسية تدعى (بازان بارولان) أرسلت باخرة إلى حدود اليمن عند جزيرة بريم واشترت ثلاثة آلاف هكتار من الأراضي اليمنية الواقعة في مواجهة تلك الجزيرة، ويقصد بها منطقة (الشيخ سعيد)، واستولت عليها. ورغم أن هذه المنطقة لم تكن تابعة للحكومة المصرية، فإنه رأى من واجبه إحاطة الصدر الأعظم علماً بذلك. ولاشك أن ذلك يوضح محاولة البريطانيين إثارة خديوي مصر، وإشراكه في العمل للحيلولة دون سيطرة الفرنسيين على منطقة (الشيخ سعيد) المجاورة لعدن[3] .

وعلى كل حال لم يتمكن الفرنسيون من تحقيق أملهم في اتخاذ ميناء الشيخ سعيد نقطة ارتكاز منافسة للوجود البريطاني في ميناء عدن الهام، ومركز انطلاق لتحقيق المصالح الفرنسية في منطقة البحر الأحمر على نحو مافعلته بريطانيا

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٤٣٢ .

٢- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، ص٤٩ .

٣- دار الوثائق القومية بالقاهرة، سجل ٢٤ ترجمة الوثيقة رقم٥٧٠ في ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧هـ. ص١١٤ . نقلاً عن أباظة، عدن والسياسة البريطانية.

بسيطرتها على عدن. ويرجع السبب في ذلك إلى الجهود التي بذلتها بريطانيا للحيلولة دون نجاح الفرنسيين في تحقيق غاياتهم. فضلاً عن أن منطقة (الشيخ سعيد) لم تكن ترقى من ناحية صلاحيتها لمستوى ميناء عدن. هذا ولقد نجحت مشكلة هذه المنطقة في إثارة حقوق السيادة العثمانية عليها[1]. وهو ماتذرع به البريطانيون وساندوه ليواجهوا المنافسةالفرنسية، ويحبطوا تطلعاتها في منطقة البحر البحر الأحمر في ذلك الحين، وخاصة عقب افتتاح قناة السويس، مما حفز الفرنسيين على زيادة تركيز جهودهم على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ولاتخاذهم من أوبُوك نقطة انطلاق لتحقيق تطلعاتهم الاستعمارية، ومنافسة النفوذ البريطاني في منطقة البحر الأحمر المتمركز في عدن حينذاك.

حدث في عام ١٨٧٢م أن طلب مستعمر فرنسي ثري يدعى دينيس دي ريفوار DENISE DE FIVOURE من حكومته الإذن بالإقامة في أوبوك بقصد إنشاء مؤسسة وفتح العلاقات التجارية مع الحبشة[2]. (COMPAGNIE FRANCO-ETHIOPENNE) وكان دينيس هذا أول مالك فرنسي في تلك الجهات، ثم تلاه بير أرنو (PIERRE ARNOUS)، وروسROSS، ثم هيسHESSE الذين حصلوا على امتيازات في تلك الأراضي في عام ١٨٧٨م إلى عام ١٨٧٩م.

منحت وزارة البحرية والمستعمرات دينيس التصريح المطلوب بشروط وهي:

إن إنشاء هذه المؤسسة سيكون على مسؤوليته، وستحتفظ بشكل المؤسسة الخاصة، لأن الحكومة كانت قد قررت الامتناع عن الاشتراك في أي مشروع بعيد، ولم ترسل إلى أوبُوك أي جندي، أو أي ممثل لسلطاتها الإدارية. ولهذا فإنها لم تكن تستطيع تقديم العون له في حالة نشوب مشاكل، أو مصاعب بينه وبين الأهالي المجاورين. ولم يكن على دينيس إلا أن يعتمد على وسائله الخاصة لكي يقيم ويحافظ على نفسه وممتلكاته في أبوك. أما عن مسألة ملكية هذه الأراضي فلم تشأ الحكومة أن تتنازل له عن هذا الجزء، أو ذاك قبل أن تعرف الأماكن التي سيحتلها ويشغلها لعمل مؤسسته. وبالرغم من أن وزارة البحرية قد رفضت معاونة دينيس دي

١- المصدر نفسه، ص٤٦٤.

٢- THOMPSON, OP. CIT., P. 6.

ريفوار، فقد كان من المفهوم أن الأمر سيصدر إلى السفن الحربية الفرنسية الموجودة في تلك البحار -بعد أن يقوم بعمل مؤسسته- بالذهاب من وقت لآخر إلى أوبوك[1]. ويبدو واضحاً من تصرفات الحكومة الفرنسية بأنها غير قانعة بمنطقة أوبوك، وكادت أن تكون هذه المنطقة موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية في عام ١٨٧٤م، إلا أن ذلك لم يتم[2]، حيث كانت الحكومة المصرية تواصل سعيها في إقامة سلطة دولتها في شرق إفريقيا ووسطها، وعلى كل سواحل الصومال حتى رأس حافون، وتحتل إقليم هرر في الداخل، وتعترف إنجلترا بملكية مصر لكل هذه المناطق في معاهدة الصومال، والتي ورد ذكرها في الفصل الخاص بمصر[3].

ولقد وقعت بعد ذلك أول حادثة بين مصر وفرنسا بخصوص أوبوك، وكان سببها المباشر هو تيقظ مصر لحقوقها على سواحل البحر الأحمر، ومعرفتها بالنشاط الذي كان يقوم به عملاء الدول الأجنبية في تلك المناطق لحساب مشروعات دولهم التوسعية في شرق إفريقيا. وفي هذه الأثناء كانت إيطاليا قد نزلت بجهودها إلى المنطقة، وأصبحت تشكل منافسة خطيرة للوجود المصري والبريطاني والفرنسي[4]. مما دفع مصر إلى تثبيت ساريات على طول الساحل الإفريقي ورفع العلم المصري عليها.

وحدث بعد بضعة أيام أن مرت أولى بواخر الحكومة الفرنسية التي تحمل تعليمات وزارة البحرية الفرنسية في البحر الأحمر متجهة إلى المحيط الهندي، مكلفة بعمل (تحديد عام لأراضي الحكومة في أوبوك طبقاً لمعاهدة مارس ١٨٦٢م)، ولم يكن من قبطان الباخرة إلا أن ينكر رؤيته ساريات على الساحل، رغم أنه وجدها وادعى أنه لم يجد أي علم يرفرف عليها. ثم ذكر أنه استجوب ثلاثة من الأهالي الذين يعيشون بالقرب من ذلك المكان لكنهم لم يفيدوه بشيء. فواصل القبطان

١- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، ص٥٠.
٢- المصدر نفسه، ص٥٢.
٣- شوقي الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، ص٣٥١.
٤- EDWARDS, J. G., THE ENGLISH HISTORICAL REVIW, VOL X, 1844. P.114.

عبد العزيز إسحاق، نهضة إفريقيا، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٢.

رحلته حتى زيلع آملاً أن يقابل علي باشا رضا أمير البحر المصري، وحاكم عام سواحل البحر الأحمر، والذي كان يتهمه البعض في عدن بأنه هو الذي أصدر أمره بإرسال الزورق المصري من مصوع لرفع العلم المصري على أوبوك. ولكن علي باشا رضا كان يقيم في ذلك الوقت في مصوع، فاضطر القبودان الفرنسي للاستفسار عن تلك المسألة من نادي باشا حاكم عام إقليم هرر، والذي كان يقيم في زيلع، ثم من أبو بكر باشا محافظ زيلع وصديق فرنسا القديم، ولكن أحداً منهم لم يكن له علم بما وقع، أو حتى بمسألة شراء فرنسا لأراضي أوبوك. ولم تسكت البحرية الفرنسية، أو وزارة الخارجية في باريس عما وقع، وسرعان ماهتزت الأسلاك البرقية، وقدم قنصل فرنسا العام في القاهرة ملاحظات حكومته إلى الخديوي الذي أجاب بدوره بأنه يجهل هذه المسألة من أساسها. وأضاف بأن الحكومة المصرية لم تعترف أبداً باستيلاء فرنسا على أوبوك، ولكنه لايرغب في عمل مشادة بهذا الخصوص طالما كان هذا الشراء قد بقي دون أن تترتب عليه أية نتيجة. غير أن القنصل العام الفرنسي قد أجاب بأن حكومته ترى أن حقوقها في ملكية أوبوك لايمكن أن تكون موضوع جدال، ولذلك فإنها لن تسمح لأي كائن كان بأن يعتدي عليها[1].

أعطى هذا الموقف المتشدد من جانب فرنسا نتيجته المرجوة على مصر، خصوصاً وأنها كانت في موقف صعب مع الحكومة الإيطالية التي كانت قد أرسلت مندوباً لها في عصب، ولم يكن تأييد إنجلترا للسيادة المصرية على تلك المناطق كافياً لوقفها عند حدها. ولربما تكون الحكومة المصرية قد خشيت من أن يؤدي جدالها مع فرنسا بخصوص أوبوك إلى تعاون أكثر بين هذه الدولة وإيطاليا، يكون من نتيجته التوسع على حساب مصر في سواحل البحر الأحمر، خصوصاً وأن تأييد إنجلترا لمصر في تلك الفترة كان تأييداً نظرياً وأدبياً، ولو تعاونت إيطاليا وفرنسا في توسعها في تلك المناطق لكان ذلك مما يقلل أهمية التأييد الإنجليزي المذكور. لذلك فقد اضطرت مصر إلى عدم التشدد مع فرنسا. ونجد أن مصطفى باشا فهمي يبلغ القنصل الفرنسي في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٠م أنه قد كتب إلى حاكم سواحل البحر الأحمر، وطلب منه بيانات في مسألة رفع العلم، ثم أبلغ القنصل الفرنسي فيما بعد

١- جلال يحيى، التنافس الدولي في الصومال، ص٦٥.

أن مدير السواحل قد تصرف في مسألة رفع العلم المصري على أوبوك دون حصوله على تعليمات من القاهرة، وأن الحكومة المصرية قد قامت بمجرد علمها بما حدث بإرسال تعليمات صريحة لهذا الموظف ناصحة إياه ألا يقوم أو يوافق على عمل يسعى إلى تغيير الوضع القائم على ساحل أوبوك[1].

تبلور الأطماع الدولية في البحر الأحمر:

كانت الحملة الفرنسية على مصر أول خطوة تقوم بها الدول الاستعمارية الأوربية في التعرض لمنطقة البحر الأحمر منذ وصول العثمانيين إليه، بالإضافة إلى أنها أتاحت الفرصة النادرة إلى بريطانيا لتجد مبرراً لقاعدة تتحكم بها في مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وكانت تلك هي عدن. ثم جاءت قناة السويس، وكأنها بؤرة استقطاب للنفوذ الأجنبي في المنطقة، حيث تنبهت هذه الدول لأهمية إيجاد موطئ قدم على سواحل البحر الأحمر.

وفي اعتقادي أن الثمانينات من النصف الثاني للقرن التاسع عشر كانت بداية تبلور الأطماع الدولية في البحر الأحمر، إذ أن الفترة التي سبقت ذلك كانت نشاطات هذه الدول عبارة عن مؤشرات ومحاولات لوجود أصبح حقيقة واقعة ومدروسة. حيث بدا واضحاً لكل من هذه الدول ما الذي تريده من هذا الموقع الجغرافي، وأي جزء اختارت، أو وقع تحت يدها، فتبدأ مرحلة التنفيذ المباشر.

وبحلول العقد الثامن من النصف الثاني للقرن التاسع عشر كانت خارطة البحر الأحمر السياسية تشير إلى احتلال بريطاني في عدن على ساحله الشرقي، وتغلغل فرنسي في(أوبوك) وآخر إيطالي في عصب. ولقد لاحظنا كيف أن بريطانيا كانت تخشى تزايد النفوذ الفرنسي في المنطقة. وكان هو نفس الموقف الذي اتخذته بريطانيا تجاه نشاط إيطاليا في منطقة البحر الأحمر حول ميناء عصب في بادئ الأمر. إلا أنها ما لبثت أن غيرت من موقفها هذا لضمان تحجيم التوسع الفرنسي في المنطقة، بالإضافة إلى إسكات صوت هذه الدولة إزاء السياسات البريطانية

١- المصدر نفسه، ص٦٧-٦٨.

المختلفة، خاصةً احتلال بريطانيا لمصر[1].

ومن المعروف أن تدخل الدول الأوربية، وخاصةً بريطانية وفرنسا في شؤون مصر قد تزايد بوضوح أثناء العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وقد نتج عنه نوع من الوصاية الدولية على مصر. وقد أدى هذا التدخل في نهاية الأمر إلى عزل الخديوي إسماعيل، ووضع توفيق خلفاً له، حيث لم يحز قبول الرأي العام المصري بصفة عامة، ورجال الجيش المصري بصفة خاصة، مما أدى إلى قيام ثورة عرابي، التي ترتب عليها الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨١م. هذا ولقد اعتبرت بريطانيا أن احتلال الفرنسيين لتونس قد أخل بالتوازن الأوربي في البحر الأبيض المتوسط، ومنح فرنسا نفوذاً متفوقاً على النفوذ البريطاني. وأن هذا التوازن لن يعود إلى حالته الطبيعية إلا باحتلال البريطانيين لمصر. وكانت بريطانيا على يقين من أن معظم الدول الأوربية الكبرى لن تعارضها في احتلال مصر معارضة خطيرة، فيما عدا فرنسا التي لم تكن تنظر بعين الرضا إلى نمو النفوذ البريطاني في وادي النيل، وإلى امتداده إلى منطقة البحر الأحمر[2].

وفي عام ١٨٨٢م قتل بعض الصوماليين أحد الرعايا الفرنسيين، وكانت هذه الحادثة فرصة مواتية للبدء في تدعيم النفوذ الفرنسي في أوبوك، فتم اختيار المستعمر الفرنسي لاجارد للذهاب إلى أوبوك للتفاوض مع المسؤولين هناك على عقد اتفاقية لتحديد الحدود، إلا أن إنجلترا كانت عازمة على أن لاتترك فرنسا مطلقة اليد للعمل على مضايقتها في هذه المنطقة. وهكذا بدأ التنافس البريطاني الفرنسي في المنطقة واضحاً جلياً اعتباراً من شهر مارس ١٨٨٤م عندما قام الميجور هنتر -ممثلاً لشركة الهند الشرقية البريطانية- بزيارة زيلع وبربره وهرر[3].

وتوصل إلى عقد معاهدة في ١٤ يوليو ١٨٨٤م مع قبيلة حبر أول، تعهد شيوخ

١- علي محمد بركات، السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر، (سمنار البحر الأحمر) المصدر السابق، ص٤٢٨، كذلك انظر: رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، المصدر السابق، ص٤٢٨-٤٢٩.

٢- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٤٧٨.

٣- جاد طه، بريطانيا والصومال، المصدر السابق، ص٤٧٣.

هذه القبيلة بموجب هذه الاتفاقية بعدم التنازل عن أية قطعة من أراضيهم لأية دولة أخرى عدا بريطانيا، وكذلك بالسماح للسفن البريطانية بالتجارة في الموانىء التابعة لهم كافة، وتعهدوا بحماية الرعايا البريطانيين في بربره وفي أي مكان آخر من أراضي حبر أول. كما نصت المعاهدة أيضاً على أنها سوف تكون سارية المفعول في الوقت الذي تغادر فيه القوات المصرية(*) بربره(١).

وواصل البريطانيون تنفيذ سياستهم المرسومة، فأرسلوا إنذاراً في أول أغسطس إلى الباب العالي بخصوص المحافظة على النظام في خليج عدن. فقد أبرق اللورد جرانفيلد إلى اللورد دافرين في الآستانة بأنه إذا لم تكن الحكومة التركية مستعدة لاتخاذ الخطوات السريعة لاحتلال زيلع طبقاً لاقتراحات الحكومة البريطانية، فسيكون من الضروري لحكومة صاحبة الجلالة أن ترسل قوة للمحافظة على النظام هناك. وفي نفس الوقت فقد صدرت الأوامر إلى هنتر لعمل الاستعدادات اللازمة لتقوية حامية زيلع بقوات من عدن، وأن لايتأخر عن احتلال هذا الموقع إذا دعت الضرورة، وحتى بدون الرجوع إلى حكومة لندن. وفي أغسطس ١٨٨٤م صدرت الأوامر أيضاً إلى هنتر بإجلاء القوات المصرية عن بربره، وتم ذلك في ٥ أكتوبر من نفس العام(٢).

وسط هذه المنافسة الاستعمارية استطاع المستعمر الفرنسي لاجارد الذي كانت قد بعثت به الحكومة الفرنسية عقد اتفاقية مع الحكومة المصرية بشأن تعيين الحدود، كما استطاع عقد معاهدة مع سلطان تاجورة في ٢١ سبتمبر ١٨٨٤م. وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل سلطان تاجورة عن المنطقة من رأس علي إلى قبة الخراب. وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤م تنازل السلطان أيضاً عن رأس سجالو وقبة الخراب، ثم ما لبث أن ألحقها في ١٤ ديسمبر من نفس العام بأراض أخرى(٣). وكانت إنجلترا تعلم جيداً أنها لاتستطيع إبعاد فرنسا عن بلاد الصومال وخليج عدن إلا بالقوة، خصوصاً في

١- جاد طه، بريطانيا والصومال، ص٤٧٤.

(*) في هذا الوقت كانت فكرة إجلاء المصريين عن المنطقة قد اكتملت وأصبحت في حيز التنفيذ. (راجع الفصل الخامس بمصر في هذا البحث).

٢- جلال يحيى، العلاقات المصرية، الصومالية، ص١٦٨-١٧٠.

٣- جلال يحيى، المصدر السابق، ص١٨٨

هذه الفترة التي امتازت بتكالب الدول الاستعمارية على القارة الإفريقية، ولن يكون إبعاد فرنسا، سهلاً حتى في حالة نجاحها في ذلك على حساب مضايقات أخرى تقوم بها فرنسا ضد إنجلترا في مصر نفسها. لذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية قد قبلت مبدأ ملكية فرنسا لأوبوك، ولكنها أرادت أن توقف التوسع الفرنسي في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة. فنجدها تقترح على فرنسا عدم إثارة المشاكل في وجهها بالنسبة لملكيتها لأراضي أوبوك، وذلك نظير قبول فرنسا إبلاغ إنجلترا عن الحدود المضبوطة لهذه الأراضي. ولم تكن الحكومة الفرنسية من السذاجة بأن ترد على مثل هذا الاقتراح في الوقت الذي أخذت فيه إنجلترا تستعد للاستيلاء على الأراضي المصرية في إفريقيا. وكان وجود لاجارد نفسه في أوبوك يدل على أن الحكومة الفرنسية قد صممت على العمل بنشاط على توسيع حدود أراضي أوبوك.

وتطلب هذا من فرنسا الاحتفاظ بحرية العمل، لابتقييد نفسها داخل حدود المنطقة التي اشترتها في سنة ١٨٦٢م، والتي أرادت إنجلترا أن تحصرها فيها(١).

اتخذت فرنسا من منطقة أُوبوك قاعدة توسعية لها في بلاد الصومال، فأرسلت سفينة حربية إلى ذلك الميناء وأمرتها بالبقاء فيه. وأنزلت هذه السفينة حامية على الساحل، وكان قائدها يتمتع بسلطات المقيم السياسي، وعقدت الحكومة الفرنسية إتفاقاً مع إحدى المؤسسات لإنشاء مخزن للفحم في أُوبوك، ووعدتها بإصدار أمرها إلى السفن الفرنسية بالذهاب للتزود من أُوبوك بدلاً عن عدن. وكانت فرنسا تهدف من ذلك الإجراء إلى أن توفر للسفن الفرنسية نقطة وقاعدة في بلاد الصومال تتزود منها بدلاً من بقائها تحت رحمة بريطانيا في عدن(٢).

ولاريب أن انسحاب المصريين من الممتلكات الإفريقية زاد من شدة الصراع الدولي على تلك المناطق، واعتبرت الدول الاستعمارية هذه الممتلكات أرضاً خلاء، وحاولت الاستيلاء على ما تستطيع الاستيلاء عليه منها(٣). فقامت فرنسا باحتلال تاجورة في سبتمبر ١٨٨٤م، مما دفع إنجلترا إلى فكرة الحصول على معاهدات مع

١- المصدر نفسه، ص١٨٨-١٨٩.

٢- جلال يحيى، المصدر السابق، ص١٩٠.

٣- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، المصدر السابق، ص٤٤٨.

القبائل الساحلية، وتوسيع نفوذها في بلاد الصومال، فما أن طلب هنتر التصريح له بعقد معاهدة مع قبيلة القضابورسي صومال في خور كالنجات حتى صرح له، وقد عقدت هذه المعاهدة بالفعل في ١١ ديسمبر ١٨٨٢م، وتعهد شيوخ هذه القبيلة بمقتضى هذه المعاهدة بعدم التنازل عن أراضيهم لأية قوة أخرى، وبمنع تجارة الرقيق، والسماح للسفن البريطانية بالقيام بالتجارة في الموانىء التابعة لهم. وفي نفس الوقت صدرت التعليمات إلى هنتر بعقد معاهدات مشابهة أخرى مع قبيلة حبر تلجعله. كما عقد معاهدة أخرى مع قبيلة العيسى صومال في ٣١ ديسمبر ١٨٨٤م، وكانت أراضي هذه القبيلة تمتد من زيلع حتى هرر، وتجاور الأراضي التي ضمها الفرنسيون أخيراً. ثم قام هنتر بعد ذلك في ١٣ يناير ١٨٨٥م بعقد معاهدة جديدة تخص آخر جزء من ساحل الصومال، وهو الجزء الذي تسكنه قبيلة حبر جرها جسي، ويقع بين أراضي قبيلة حبر تلجعله في الغرب، وأراضي قبيلة وارسنجالي في الشرق[1].

وما أن جلت القوات المصرية عن زيلع وبربره، حتى قامت بريطانيا باحتلالهما. كما قامت لاحقاً بإجلاء المصريين عن هرر. وعملت على إنشاء مستعمرات في بلاد الصومال، ووضعت كل إمكانيات الساحل الصومالي في خدمة قاعدتها الحربية البحرية الاستعمارية في عدن. ولكن منافسة فرنسا كانت تقطع عليها الطريق، وأصبح لزاماً عليها أن تسوي مشاكلها مع فرنسا في بلاد الصومال، وتشركها في تقسيم الأسلاب تمهيداً لاستغلال هذه المنطقة[2].

أما فيما يتعلق بفرنسا، فبعد احتلالها لتاجورة حاولت أن تتدخل في شؤون هرر، ولكن كل من الميجر هنتر، والسير إيفلن بارنج وجدا أن أحسن ضمان لطلب عدم تدخل فرنسا في هرر هو الامتناع الإنجليزي عن التدخل في تاجورة.

ويؤكد الدكتور جلال يحيى أن الحكومة البريطانية قد نظرت نظرة واقعية إلى التوسع الفرنسي حول أوبوك، على أنه سوف يبطل إمكانية أي معارضة قد تقوم بها باريس ضد استيلاء الإنجليز على زيلع وبربره. وإذا ماأرضت إيطالياطموحهاورغبتها

١- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، المصدر السابق، ص٢٥٣.

٢- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص١٨٣-١٨٤.

في التوسع الإقليمي حول عصب، فإن حقوق السيادة العثمانية في خليج عدن، وحتى في شمال مضيق باب المندب ستصبح اسمية وغير ذات قيمة أمام إنكار ثلاث دول عظمى لها في نفس الوقت. وهذا يعني أن إنجلترا قد أرادت أن تستفيد من توسع الفرنسيين حول أوبوك، وتوسع الإيطاليين حول عصب حتى لاتظهر وحدها بمظهر المعتدي على حقوق السلطان، وبالتالي يمكن لإنجلترا في حالة إثارة مسألة الحقوق الدولية والإقليمية للإمبراطورية العثمانية في هذه المناطق أن تستند إلى حياد كل من فرنسا وإيطاليا، وإن لم تحظ بتأييدهما(١).

بدا التنافس واضحاً على اقتسام هذه الأسلاب بين ممثلي السلطات الإنجليزية والفرنسية في بلاد الصومال، فنجد أن الإنجليز يعملون على احتلال جزر موسى وأوباض القريبة من الساحل، والتي تتحكم في مدخل قبة الخراب التي استولى عليها الفرنسيون، وعزموا على اتخاذها قاعدة بحرية لهم. وادعى الإنجليز أنهم يستندون إلى معاهدات كان الكابتن مورسبي قد عقدها في عام ١٨٤٠م في هذه الأرجاء(٢).

واستمر التنافس بين الطرفين بخصوص منطقة أمبادوا، فقام الفرنسيون بعقد معاهدة مع أبي بكر إبراهيم، محافظ زيلع، بصفته أميراً على هذه المدينة قبل مجيء المصريين، ووافق فيها على وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية. وادعى الفرنسيون أن هذه المعاهدة قد وقعت في عام ١٨٥٩م. ولكن ضعف السند التاريخي والسند القانوني لها، وعزم إنجلترا على منع توسع فرنسا -ولو بالقوة- في منطقة زيلع اضطر الحكومة الفرنسية إلى التراجع عن هذه المسألة(٣).

والجدير بالذكر أن حكومتي لندن وباريس قد اتفقتا في ١٨٨٥م على المحافظة على الوضع القائم آنذاك في ممتلكاتهماالمطلة على خليج عدن. وكانت فرنسا ممثلة في زيلع عن طريق هنري نائب القنصل والتابع لقائد أوبوك، أما إنجلترا فكانت ممثلة في المحميات الفرنسية وهرر عن طريق كمسجيل نائب القنصل التابع للمقيم السياسي

١- المصدر نفسه، ص١٩٨.

٢- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، ص١٥٦.

٣- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص١٩٩.

في عدن. وامتاز الممثلان بالحماس والنشاط، ونتج عن ذلك مشكلات على الحدود بين الدولتين الأوربيتين[1].

فقامت بريطانيا برفع علمها مكان العلم الفرنسي على منطقة دنجاريتا في أواخر عام ١٨٨٦م مما دفع فرنسا إلى الاحتجاج لدى حكومة لندن على هذا العمل.

وكانت هذه الناحية مهمة بالنسبة لإنجلترا التي ادعت أن فرنسا لم تبلغها رسمياً حين تم عقد الاتفاق بين الدولتين في أكتوبر ١٨٨٥م عن وجود العلم الفرنسي إلا في أمبادوا، ولكن فرنسا أجابت بأنها قد رفعت علمها على دنجاريتا في نفس الوقت تقريباً الذي ارتفع فيه علمها على أمبادو في مارس ١٨٨٥م. ثم رفعته على دنجاريتا في ١٨ أبريل تنفيذاً لتصريح ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥م الذي وضع قبيلة جبريل أبو خور تحت حمايتها. كما أنها رفعت علمها في ١٤ أبريل من نفس السنة في أراضي القضابورسي[2].

وماكان من وزير الخارجية البريطانية إلا أن أظهر للسفير الفرنسي في لندن رغبته في إنهاء التوتر بين الدولتين عن طريق سحب كل من هنري وكمسجيل، فوافق السفير الفرنسي على هذه الفكرة بشروط خاصة، واعتقد أن الوقت قد حان لوقف هذا التنازع الدولي والوصول إلى تسوية للمسألة. واقترح إرسال مندوبين عن كل من الدولتين إلى بلاد الصومال، وكان هذا الاقتراح يهدف في الأصل إلى بحث قيمة اتفاقيات ومعاهدات كل جانب، والحكم على ردود أفعال رؤساء السلطات الاستعمارية والقنصلية في هذه المنطقة. وتم في النهاية الاتفاق على أن تقوم الحكومتان على تقليل وحصر نقاط الخلاف القائمة إلى أبعد درجة ممكنة قبل إرسال مندوبيهما إلى بلاد الصومال، وذلك عن طريق تبادل الاتفاقيات التي عقدها مندوباهما مع الرؤوساء المحليين للاطلاع عليها وبحثها. وكانت فرنسا قد أمرت قائد السفينة الحربية متيور بعد يومين من إصدار أمرها بسحب سلطة هنري من زيلع، بالذهاب إلى دنجاريتا وبإعادة رفع العلم الفرنسي عليها. فقام برفع العلم هناك في

١- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص٢٥٣-٢٥٤.

٢- جلال يحيى، المصدر السابق، ص١٨٩.

٣٠ يناير ١٨٨٧م، وفي أول فبراير حضرت سفينة بريطانية تحمل المقيم البريطاني في بربره واحتج هذا الأخير على عمل الفرنسيين، وهدد برفع علم دولته بالتالي. وعند الظهر جاء بعض الأهالي من بلهار ورفعوا العلم الإنجليزي على هذا المكان. فتبادلت حكومتا لندن وباريس مذكرات تعلن عن التأثير السيىء الذي وقع لكل منهما نتيجة لما حدث[١].

كانت أمبادو تقع بين رأس جيبوتي وزيلع، أما دنجاريتا فإنها تقع بين زيلع وبلهار، وكانت فرنسا تحاول الحصول عليها حتى تتمكن من إبعاد إنجلترا شرقاً عن بداية طريق القوافل الذي يسير من جيبوتي صوب هرر وشوا، وحتى تتمكن من السيطرة على الإقليم المحيط برأس جيبوتي بسيطرتها على أمبادو وحدها، حيث كان إصرارها على إخضاع هاتين الناحيتين لها تمهيداً لاستخدامهما في المقايضة مع إنجلترا أثناء المفاوضات إن لزم الأمر. أما إنجلترا فقد كانت تحاول أن تضمن السيطرة على كل الأقاليم لتموين عدن، وعدم ترك مجال حيوي لفرنسا بشكل قد يساعدها على التفوق في يوم من الأيام في خليج عدن، والتأثير على علاقتها مع الهند.

وعلى أي حال فقد أظهرت كل من فرنسا وإنجلترا في ذلك الوقت استعدادهما لتسوية المسألة فيما بينهما[٢].

بدأت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والفرنسي في لندن بين (اللورد سالسبوري) و (وادنجتون)، وقد شرح الأخير استعداد حكومته للتنازل عن (حقوقها) في الأقاليم والقبائل الواقعة إلى شرق زيلع، شرط أن تعترف بريطانيا بالحماية الفرنسية على الأقاليم والأراضي الواقعة إلى الغرب من هذه المدينة.

كما اقترح خطاً مستقيماً يمتد على الخريطة من زيلع إلى هرر كأساس لحدود (المحميتين) البريطانية والفرنسية. غير أن السلطات البريطانية في الهند، وهي المشرفة على شؤون عدن، وبالتالي شؤون الصومال، رفضت هذا الخط، واقترحت خطاً آخر يبدأ من جيبوتي إلى هرر، ووافقت فرنسا على ذلك الخط. وأعلنت

١- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، ص١٩٠.
٢- المصدر نفسه، ص١٩١.

بريطانيا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن في ٢٠ يوليو ١٨٨٧م، وتم تبادل الخطابات بين (وادنجتون) و (سالسبوري) في ٢ و ٩ فبراير من عام ١٨٨٢م بشأن مصالحهما في بلاد الصومال، بعد أن قبلت بريطانيا ترك رأس جيبوتي نفسها لفرنسا. ووافقت الدولتان على عدم تدخلهما في شؤون هرر، رغم إصرارهما على عدم التنازل عن حقهما في منع أي دولة أخرى من الحصول على أي حقوق في هرر، أو فرضها عليها[1].

أما فيما يتعلق بهرر فقد كانت إيطاليا قد دفعت إليها صديقها منليك ملك شوا منذ عام ١٨٨٦م حتى تمكن من احتلالها كما سنرى في الفصل القادم.

ولاريب أن الاندفاع البريطاني إلى سواحل البحر الأحمر كان محاولة -كما لاحظنا- لسبق فرنسا من تحقيق انتصارات هناك، فإن الطريقة التي عقدت بها معاهدات الصداقة ومعاهدات الحماية مع القبائل الساحلية المتناثرة على البحر الأحمر، والتوقيت المتقارب الذي تم فيه عقد هذه المعاهدات توضح إلى حد كبير اهتمام بريطانيا بالمنافسة الفرنسية لها في تلك المناطق. من ناحية أخرى، فإن إنجلترا كانت تريد أن تؤمن موقعها في عدن، فهي تخطط وترسم حتى تبعد أي ظل لقوى أخرى غيرها في المناطق الملاصقة لتلك النقطة الاستراتيجية الهامة. وكما تبين فيما سبق، فقد عقدت بريطانيا معاهدات الحماية مع القبائل العربية المختلفة في جنوب الجزيرة العربية كي تمنحها هذه المعاهدات أسانيد قوية لمواجهة المنافسة الأوربية لها في تلك الأنحاء[2].

وبذلك تكون اتفاقية فبراير ١٨٨٨م بين بريطانيا وفرنسا قد أنهت صفحة من صفحات الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر، وفي سواحل الصومال المطلة على خليج عدن. غير أن العلاقات بين فرنسا من جهة، وإيطاليا من جهة أخرى ازدادت توتراً يوماً بعد يوم، نتيجة لعدم وجود حدود مرسومة بين منطقتي نفوذ هاتين الدولتين في تلك المناطق، ونتيجة لتضارب مصالح كل منهما مع مصالح الأخرى.

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ص٥١١.

٢- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص٢٥٥.

والحقيقة أن الحدود الشمالية والغربية لساحل الصومال (الفرنسي) لم تكن قد رسمت بعد سواء مع الإيطاليين في عصب، أو مع الأحباش في الداخل[1].

غير أن فرنسا سارت بخطوات واسعة نحو الاهتمام بساحل الصومال، والوصول عن طريقه إلى منتجات داخل القارة الإفريقية وموارد جنوب الحبشة. وقد عملت فرنسا على نقل قاعدتها من (أوبوك) إلى (جيبوتي)، واستعدت بذلك لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية جنوبي البحر الأحمر وعلى سواحل خليج عدن. وكانت بريطانيا ترقب التحركات الفرنسية عن كثب من قاعدتها البريطانية في عدن، ومن المناطق التي سيطرت عليها في سواحل الصومال[2].

غير أن التنافس الدولي في بلاد الصومال الواقعة جنوبي البحر الأحمر، والمطلة على الخليج قد اتجه صوب الغرب إلى داخل القارة الإفريقية تجاه إقليم هرر. وكان ذلك نذيراً ببدء صفحة جديدة من صفحات التنافس الدولي في الساحل الإفريقي المواجه لعدن، وخاصة حول هرر، حيث كان لكل من هذه الدول المتهافتة على الساحل دور خاص، وإن كانت هذه الأدوار جميعها مقيدة بالأسس التي سارت عليها كل دولة من تلك الدول تبعاً لمصالحها ونزعاتها الاستعمارية في ذلك الحين[3].

كما حاولت فرنسا في نهاية العقد التاسع من ذلك القرن أن تمارس نشاطاً عسكرياً في السودان أثناء قيام إنجلترا باحتلاله، وأرسلت لذلك حملة للوصول إلى فاشودة في الداخل واحتلالها. ويبدو أن فرنسا هدفت من وراء ذلك توجيه الضغط على إنجلترا للانسحاب من مصر وعدم تمكينها من تأكيد وتثبيت احتلالها لها بالسيطرة على السودان، غير أن الحملة الفرنسية لم تلبث أن انسحبت إزاء إصرار إنجلترا على ذلك، والتهديد باستعمال القوة لإخراج الفرنسيين، وبذلك فشلت فرنسا في إيجاد موطىء قدم لها في السودان، وانفردت إنجلترا بالسيطرة عليه[4].

١- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ص٥١١.
٢- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص٢٠٢.
٣- جلا يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، ص١٩٨.
٤- وليد جرادات، المصدر السابق، ص١٨١.

وهكذا خرجت فرنسا من جهودها الاستعمارية في جنوب البحر الأحمر بمستعمرة جيبوتي الصغيرة الواقعة على الطرف الغربي لمضيق باب المندب، حيث صدر مرسوم سنة ١٨٩٦م وضعها تحت إدارة خاصة عرفت باسم الصومال الفرنسي، وأصبحت جيبوتي مقراً للحاكم الفرنسي العام في شرق إفريقيا.

وكان لموقع جيبوتي الاستراتيجي الهام على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وسيطرتها على ذلك المدخل أثر كبير في تمسك فرنسا بها. والحقيقة أن المخططات الفرنسية الاستعمارية في شرق إفريقيا لم تكلل بالنجاح الذي توخته السلطات الفرنسية لها، حيث كانت تطمح في ربط مستعمراتها في غرب إفريقيا بمستعمراتها في شرقها بالسيطرة على وسط إفريقيا، ووادي النيل الجنوبي، والحبشة، وخليج عدن حسبما نادى بذلك وزير خارجيتها (هانوتو) مابين عامي ١٨٤٤- ١٨٩٥م)[١].

ويرجع ذلك إلى الإحباطات التي تعرضت لها فرنسا في منطقة شرق إفريقيا إضافة إلى اشتراك دول أوربية أخرى عديدة في المنافسة على تلك المنطقة، وإلى وقوف إنجلترا بقوة ضد فكرة السيطرة الفرنسية على المنطقة، لأن ذلك يشكل تهديداً خطيراً لوجودها في عدن ومدخل البحر الأحمر من دولة قوية طالما عرفت بمنافستها وعدائها اللدود للمخططات الإنجليزية، حتى أن إنجلترا فضلت استيلاء إيطاليا-الأقل قوة ومعارضة- على جزء من المنطقة على استيلاء فرنسا عليه.

١- المصدر نفسه، ص١٨٢.

٢- الجمل، تاريخ كشف إفريقيا، واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص٥٢٣.

الفصل الرابع

الاستعمار الإيطالي في البحر الأحمر

الاستعمار الإيطالي في البحر الأحمر
الساحل الغربي (١٨٥٠-١٩٠٠م)

يعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦١م حدثاً مهماً وبارزاً لفت أنظار حكومات أوربا وساستها نحو البحر الأحمر الذي زادت أهميته كثيراً بعد افتتاح القناة التي جعلت منه شرياناً حيوياً في المواصلات بين الشرق والغرب، وسرعان مابدأ بعد ذلك مباشرةً الزحف الاستعماري نحو سواحل البحر الأحمر. وكانت إيطاليا كغيرها من الدول الأوربية التي ارتادت هذا الميدان الاستعماري[1].

والجدير بالذكر أن علاقة إيطاليا بهذه المنطقة قديمة ترجع إلى أيام الإمبراطورية الرومانية وامتدادها إلى هذه المنطقة. ولقد لعبت إيطاليا (كولايات لا كدولة واحدة) دوراً كبيراً في تجارة المنطقة، فقد كان بين ولايات (فبيزا وجنوه والبندقيه) علاقات تجارية توطدت منذ العصور الوسطى. إضافة إلى الدور الخطير الذي لعبته الموانئ الإيطالية، وخاصة جنوه والبندقية في نقل تجارة الهند والشرق من الموانئ المصرية إلى أوربا. ولقد أثرت الموانئ الإيطالية من جراء ذلك حتى انتهى الأمر باكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح. كما حاولت هذه الولايات مع مصر التصدي للبرتغاليين، وإعادة التجارة للطريق القديم، ولكن هذه المحاولات لم تثمر في حينها.

أما فيما يتعلق بدور إيطاليا في هذه الفترة، فجاء في ثياب الاستعمار واستغلال المنطقة لا للاتجار معها. ومن الملاحظ أن مجيء إيطاليا إلى المنطقة كان متأخراً بعض الشيء بالمقارنة مع ماسبقتها إليه الدول الأوربية الأخرى في المجال

١- حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، المصدر السابق، ص٥٣.
٢- الجمل، قصة الاسعمار في إفريقيا، المصدر السابق، ص٣٧.

الاستعماري، وذلك لما كانت تعيشه إيطاليا نفسها من حالة تفكك وعدم استقرار. وبعد أن توحدت إيطاليا تحت تاج بيدمنت في فبراير ١٨٦١م أراد الإيطاليون تعويض مافاتهم من احتلال فرنسا لتونس في منطقة البحر الأحمر، ولقد كان لهذه الخطوة الفرنسية الأثر الكبير والعميق لدى الإيطاليين، إذ اعتبروها ضربة موجهة إلى مصالحهم في حوض البحر المتوسط[١]. وتجدر الإشارة إلى أن إيطاليا لم تكن مهيأة لتكون دولة كبرى، إذ لايوجد في البلاد إلا الشيء القليل من الفحم، إضافة إلى أن تربتها فقيرة لاتستطيع مد الشعب جميعه بما يحتاجه من القوت الضروري. كما أن مسألة الوحدة قد جلبت معها مشكلاتها نتيجة لتوحيد الولايات الإيطالية المتباينة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، بالإضافة لمشكلة الهجرة التي تأتت بسبب البطالة[٢].

وكانت إفريقيا أولى الميادين التي تطلعت أنظار إيطاليا نحوها، إضافة إلى أن هذا التفكير من قبل الحكومة الإيطالية يأتي نتيجة لإدراكها مسبقاً لأهمية البحر الأحمر، وضرورة السيطرة على موقع من أهم مواقعه، وهو ساحل الدناكل، على الرغم من حدة التنافس، والصراع في هذا الميدان الاستعماري، وعلى الرغم من حداثتها فيه. ومما ساعدها في ذلك عوامل الضعف والتخلف والتناحر بين شيوخ القبائل، علاوة على ضعف السيادة المصرية على ساحل البحر الأحمر الغربي[٣].

وكما رأينا فيما سبق أن بريطانيا قد ساعدت إيطاليا كثيراً في تدعيم وجودها في المنطقة.

غير أن الجهود السياسية الأولى التي قامت بها حكومة بيدمنت في أواخر العقد الخامس من القرن التاسع عشر قد سبقتها جهود أخرى ذات طابع تبشيري.

ولقد كان لهذا النشاط التبشيري أثره في تشجيع حكومة بيدمنت على السعي نحو إيجاد موطئ قدم في المنطقة. وما لبث افتتاح قناة السويس أن حفز المملكة الإيطالية الحديثة على بذل المزيد من النشاط في هذه الأرجاء لتأسيس محطة تجارية

---

١ - الجمل، قصة الاستعمار في إفريقيا، المصدر السابق، ص٣٨.
٢ - حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، المصدر السابق، ص٥.
٣- المصدر نفسه، ص٥٢، ٥٣.

على ساحل البحر الأحمر، ضاربة عرض الحائط بحقوق السيادة العثمانية- المصرية عليه[1].

البعثات التبشيرية:

توافدت البعثات التبشيرية والاستكشافية إلى المنطقة من مختلف الأقطار الأوربية، ومن بينها البعثات الفرنسية التي وصلت إلى هذا الساحل، وخاصة ساحل الدناكل، والتي سبق وأشرت إليها في الفصل السابق. فعندما قام الأخوان الفرنسيان داباري في سنة ١٨٣٨م برحلتهما العلمية إلى الحبشة، التقيا في مصر بمبشر عازاري[*] شاب إيطالي الجنسية يدعى جيزبي (يوسف) سابيتو، فأبدى هذا الشاب رغبته في الانضمام إليهما في الرحلة المزمع القيام بها إلى الحبشة. وعندما وصل سابيتو إلى الحبشة رحب به الرأس أوبي وسمح له بالنزول في مدينة عدوه، فأقام فيها عدة سنوات عاد بعدها إلى مصر. في سنة ١٨٥١م عاد سابيتو مرة أخرى إلى بلاد الحبشة، وبرفقته مبشر عازاري آخر يدعى جيوفاني (يوحنا) ستيلا. ونزل هذان المبشران في المنطقة الجبلية الواقعة بين ساحل البحر الأحمر الغربي ووادي بركة، والتي تتصل بهضبة الحماسين حيث تعيش قبائل الحباب والمنسع شرقي وادي أنسيبا (أحد فروع بركه) والماريا والبوغوص. وقد قاما بفتح إرسالية عازارية في كرن[1].

هذا ولقد كان لهذه البعثة التبشيرية أثرها الكبير، وذلك لطول إقامتها في المنطقة، وللمكانة التي وجدتها بين السكان. حيث كان هناك من بين هذه القبائل من يعتنق المسيحية بالإضافة إلى أنهم كانوا بحاجة إلى من يعلمهم تعاليم المسيحية بصورة مثلى. كما أن جهل هذه القبائل بالنوايا الحقيقية لهذه البعثات التبشيرية مكنها من إقامة الإرساليات في هذه المنطقة وبسهولة، تمهيداً لتحقيق الغرض الأساسي منها، وهو مصالح بلادهم في المنطقة[2].

١- حراز، التوسع الإيطالي، المصدر السابق، ص٥٠-٥١. كذلك انظر:
EDWARDS, OP. CIT., P. 113.

*- المبشرون العازاريون هم من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

٢- EDWARDS,OP. CIT., P. 113-1140

وفي هذه الأثناء عاد سابيتو إلى إيطاليا تاركاً زميله ستيلا للقيام بالمهام التبشيرية. ولكن ستيلا لم يقصر نشاطه على التبشير، بل ألبس نفسه ثوب المصلح الاجتماعي، فأخذ يتدخل في فض النزاعات المحلية بين أفراد القبائل وإصلاح ذات البين بين الأزواج المطلقين، وغيرها من المشاكل الاجتماعية. وكان لهذا الدور الذي قام به ستيلا أثر كبير في جعله مرموقاً في المنطقة، وله مكانته بين قبائلها. وبهذا يكون ستيلا قد نجح في تركيز أول دعائم التبشير الإيطالي في المنطقة[1].

ومن جهة أخرى كان هناك مبشر إيطالي آخر يدعى لورنوزو جوليلمو ماسايا (LORENZO GUGLIELMO MASSAJA)، أقام في بلاد الجالا وذلك حوالي عام ١٨٥٢م. وفي عام ١٨٥٧م أرسلت وزارة الخارجية الإيطالية إلى هذا المبشر تشير عليه بأن ينشئ علاقات سياسية واقتصادية مع زعماء الجالا. وفي حوالي عام ١٨٥٨م حيث كانت الإمبراطورية الحبشية تعيش حالة من الفوضى والتدهور بسبب الحروب بين الرؤوس الأحباش أرسل ملك بيدمنت المبشر (ليوني دي آفانكير) إلى الرأس نجوشي في محاولة إقناعه بالتنازل لسردينيا عن منطقة على خليج زولا (خليج أنسلي[*] ANNESLEY)، أو على ساحل أمفيلا لتأسيس مستعمرة لنفي المجرمين الإيطاليين وتأديبهم). ووافق نجوشي على ذلك راجياً أن تمده سردينيابقوات إيطالية لمساعدته في الحروب الدائرة بينه وبين الإمبراطور تيودور.

وفي فبراير ١٨٥٩م عقدت معاهدة تجارية بين سردينيا والرأس نجوشي، وافق فيها الأخير على التنازل لبيدمنت عن منطقة بساحل البحر الأحمر الغرب، إلا أن هذه المعاهدة لم تحدد المنطقة المتنازل عنها. ولكن وقوع نجاشي في الأمر، وموته بعد ذلك وضع حداً للمهزلة التي دامت عشر سنوات[2].

وكان ذلك أول فشل لأول محاولة إيطالية، وأيضاً تفنيداً لادعاء البعض بأن

١- IBID. P. 114.

* لقد أطلق اللورد فالنتينا الذي قام برحلة استكشافية لهذه المنطقة في عام ١٨٠٢م اسم عائلته (ANNESLEY) على هذا الخليج. ولقد عرف هذا الرحالة فيما بعد بإسم LORD MOUNTNOR- انظر: RIS MARSTON. OP. CIT. P. 33

٢- LONGRIGG, STEPHEN, SHORT HISTORY OF ERITREA, OXFORD, 1945, P. 90.

إيجاد مستعمرة إيطالية في البحر الأحمر كان بجهود فردية. بالإضافة إلى ذلك وبعد اكتمال الوحدة الإيطالية تبنى بعض كبار الشخصيات الإيطالية مشروعاً لاحتلال شريط من الأرض على ساحل البحر الأحمر الإفريقي. وقدم بالفعل اقتراح بهذا المشروع إلى مجلس النواب بـ(تورين) للموافقة عليه، ولكن مشكلات البلاد الداخلية حالت دون التفكير الجدي فيه[1].

وبعد عودة سابيتو إلى روما، والتي سبق وأن أشرت إليها قبل قليل، كانت بغرض تقديم تقرير عن المنطقة إلى الحكومة الإيطالية، واقتراح بشراء أرض فيها. وهذا ما أفادت عنه الرسالة التي بعث بها وزير البحرية إلى أحد القادة البحارة للأسطول الإيطالي حيث ذكر (وصل وزارة الخارجية اقتراح يقتضي بشراء أرض محيطة بمرفأ طبيعي جميل على مسافة قصيرة من مرفأ عدن بمبلغ يعادل ١٠٠ ألف ليرة إيطالية، بغية إقامة محطة بحرية وتجارية في البحر الأحمر. وقد درست هذه الوزارة الاقتراح من مختلف النواحي وارتأت باتفاق شراء الأرض، التي يوجد فيها مرفأ تقدم مياهه السطحية الشروط الفضلى). هذا ولقد كلف سابيتو صاحب الاقتراح نفسه للقيام بهذه المهمة، واعتمد له مبلغ ٨٠ ألف ليرة في أحد بنوك الإسكندرية في مصر[2]. كما طلب من اللواء البحري متابعة هذا الموضوع، والتأكد من صدق ودقة المعلومات التي أدلى بها سابيتو مع الاتصال به والسفر معه إلى البحر الأحمر. كما أشار وزير البحرية أيضاً أنه إذا لم يكن المكان المقصود بالشراء ملائماً فعليهما استقصاء سواحل البحر الأحمر لشراء مرفأ آخر يعود بالفائدة على التجارة الإيطالية[3].

وتؤكد المصادر أن هذا التكليف لسابيتو جاء عقب انعقاد مؤتمر جنوه للغرف التجارية الإيطالية الذي انعقد في أكتوبر ١٨٦٩م، وقد اختص هذا المؤتمر في دراسة النتائج التي ستعود على إيطاليا الحديثة من افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية. هذا ولقد أوصى هذا المؤتمر بتأسيس محطة تجارية في أحد موانئ سواحل البحر الأحمر.

١- حراز، التوسع الإيطالي، المصدر السابق، ص٥٣.

٢- وثيقة رقم (٩) رسالة بدون رقم، من ريموني، وزير البحرية إلى اللواء البحري أكتون، فلورنسا، ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٦٩م.

٣- وثيقة رقم (٩) رسالة بدون رقم، من ريموني، وزير البحرية إلى اللواء البحري أكتون، فلورنسا، ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٦٩م.

وفي هذه الأثناء شجع الأب سابيتو، السنيور (رافايلي روبا تينو) مدير (شركة روبا تينو للملاحة)، وهي من أكبر شركات الملاحة في إيطاليا في ذلك الوقت على إنشاء خط ملاحي بين البندقية وموانئ الهند والصين عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر. وكما رأينا فقد وافقت الحكومة الإيطالية على ذلك، وكلفت اللواء البحري أكتون بمرافقة سابيتو إلى البحر الأحمر[١].

وما أن وصل سابيتو وأكتون إلى البحر الأحمر حتى باشرا اتصالاتهما بشيوخ المنطقة المحليين. وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٩م اشترى سابيتو المنطقة الواقعة بين جبل (جانجا) و (رأس لوما) من شيخي قبيلة (عد علي)١٨٧٠م. اتفق سابيتو مع وكيل سلطان راحيتا الشيخ برهان على شراء منطقة على الساحل تقع بين رأس لوما وخليج (ألالا) وجبل جانجا[٢].

وكان من الطبيعي أن يكون لهذه الإجراءات الإيطالية ردود فعل لدى الأوساط المهتمة بالمنطقة، لاسيما بريطانيا التي لا تقبل بأي حال من الأحوال أن تشاركها دولة منافسة في منطقة البحر الأحمر. ويبدو أن إيطاليا نفسها كانت تخشى أن تجد معارضة من قبل البريطانيين، ولهذا نجد أن وزير الخارجية الإيطالية قد أبلغ القنصل البريطاني في فلورنسا المستر باجت (PAGET) بأن الحكومة الإيطالية ليست مسؤولة عن مسألة عصب الذي اتخذامتلاكها صورة اتفاق خاص. وكان باجت هذا قد بعث إلى حكومته بتقرير في مارس ١٨٧٠م أوضح فيه أن الصحف المحلية في إيطاليا ذكرت أن سفينة حربية إيطالية قد أرسلت إلى البحر الأحمر بغرض تأسيس مستعمرة إيطالية هناك. وأضاف أنه ورد إلى علمه بأن خطاً بحرياً للبواخر الإيطالية سيبدأ من جنوه إلى الشرق الأقصى عبر طريق البحر الأحمر، مما يتطلب إيجاد محطة على جانب هذا الطريق، لتزويد البواخر الإيطالية بكميات الفحم اللازمة لها. وفي الوقت نفسه أرسل القنصل البريطاني العام في الإسكندرية تقريراً إلى

١ - حراز، التوسع الإيطالي، المصدر السابق، ص٥٦، كذلك انظر النجم، المصدر السابق، ص١٤٤.

٢ - MOEWAN, P. J. M, NINETEENTH-CENTURY ARRICA, OXFORD-UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1908, P. 302 SAHBY, OTHMAN SALEH, THE HISTORY OF ERITREA, ADARAL- MASIRAH, BEIRUT, P. 183.

كذلك انظر النجم، المصدر السابق، ص١٤٥.

حكومته أوضح فيه أن مجموعة صغيرة من الإيطاليين قد وصلوا إلى مصوع من أجل أغراض علمية مزعومة. كما نشرت جريدة JOURNAL MARITIME ET-COMMERIAL في مقال لها عن قناة السويس في ١٢/ ٥/ ١٨٧٠م، ورد فيه أن بعثة روباتينو[١] التي قد قدمت من جنوه إلى البحر الأحمر قامت باحتلال جزيرة في خليج عصب. هذا وعند سماع القنصل البريطاني أيضاً بأخبار تحركات سابيتو وشرائه لتلك الأراضي قام بالاستفسار عن صحة تلك الأخبار من الحكومة المصرية التي أفادته بدورها أن شراء هذه الأراضي لم يتم بموافقتها. وأضافت أن القنصل الإيطالي العام في مصر لايعلم شيئاً عن ذلك. وأكدت الحكومة المصرية بأنها لاتسمح بأي تنازل عن ممتلكاتها لأية قوة على الإطلاق. وإزاء ذلك فقد قامت بإرسال قوة مصرية إلى عصب أنزلت العلم الإيطالي الذي كان قد وضعه سابيتو هناك. ولكن سابيتو لم يكن موجوداً عند قدوم هذه القوة المصرية حيث كان قد غادر المنطقة[٢].

هذا وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الإيطالية قد أعلن عدم مسؤولية حكومته عما جرى بخصوص عصب، إلا أنه أصدر تعليماته إلى دي مارتينو قنصل إيطاليا العام في مصر في ١٦ أبريل سنة ١٨٧٠م، لإبلاغ أوامر الحكومة الإيطالية إلى قبطان السفينة الحربية الإيطالية المسماة(ڤيديتا VEDETTA)، وتعني (الحارس)، والتي كانت مرابطة في المياه المصرية حينذاك بالتوجه إلى خليج عصب لحماية عملية تأسيس المستعمرة الإيطالية الجديدة هناك. غير أن هذه السفينة بعد وصولها إلى عصب في ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٠م لم تجد أحداً من الإيطاليين هناك بعد أن غادر سابيتو هذا الميناء كما سبق وأن ذكرت[٣].

على أن الأمور بقيت على حالها عند هذا الحد لمدة تقارب العشر سنوات، حيث أُصيب أثناءها النشاط الإيطالي في المنطقة بنوع من الفتور، ويرجع ذلك إلى

١- أباظة، المصدر السابق، ص٤٦٣.

٢- MARSTON, OP. CIT.,P, 393.

كذلك انظر: أباظة، عدن والسياسة البريطانية، المصدر السابق، ص٤٦٤-٤٦٥.

٣- المصدر نفسه، ص٤٦٦.

عدة أسباب أهمها أن مشكلات إيطاليا الداخلية التي نشأت كنتيجة طبيعية لوحدة ولايات جزر إيطاليا في مملكة واحدة، وما تتطلبه من جهود لحلها، كانت موضع اهتمام الحكومات الإيطالية المتتالية، الأمر الذي صرفها مؤقتاً عن متابعة نشاطها الاستعماري في منطقة البحر الأحمر وفي أصقاع إفريقيا.

ولايفوتني أن أذكر أن إيطاليا كانت قد حاولت الحصول على جزيرة سومطرة، التي تبعد مسافة ١٢٠ ميل من الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، حيث طلبت في عام ١٨٧١م من حكومة الهند البريطانية السماح لها بشراء هذه الجزيرة، وبالطبع فقد قوبل هذا الطلب بالرفض التام[١]. ثم تلاه الاحتلال البريطاني للجزيرة نفسها في عام ١٨٧٦م كما سبق وأن ذكرت.

ولاأعتقد أن هناك سبباً يبرر طلب الإذن من السلطات البريطانية بخصوص هذه الجزيرة التي لم تكن تخضع إلا لسلطانها المحلي في ذاك الوقت، هذا إذا لم نضع بعين الاعتبار موضوع السيادة التي يدعيها العثمانيون على منطقة الجزيرة العربية.

أما فيما يتعلق بحقوق السيادة المصرية على ذلك الساحل كما هو معلوم لدينا، فقد كان رد الحكومة الإيطالية على المذكرة المصرية التي سلمت إلى قنصل إيطاليا في مصر في أول يونيو ١٨٧٠م بأنه (وافق الذين يحتلون الأرض فعلاً في هذه البقاع التي يتمتع فيها سكانها الوطنيون نتيجة لسوء التنظيم الإداري باستقلال تام). وأضافت المذكرة (إن بائع أو مالك الأرض يضمن مايبيع للمشتري أو المستأجر، فهل كانت مصر قادرة على إعطاء هذه الضمانة لشركة روباتينو، وهل كان في مقدورها التدخل لاحترامها[٢].

وهذا يعني أن لافائدة من احتجاجات الحكومة المصرية لحمل إيطاليا على التنازل عن ماحققته من مكاسب في المنطقة، بالإضافة إلى أنه يؤكد عدم احترام إيطاليا لسيادة مصر في المنطقة.

١- MARSTON, OP. CIT., P. 477.

٢- حراز، المصدر السابق، ص١٠٦.

أما من جانب مصر فقد فضلت استخدام الوسائل الدبلوماسية بدلاً عن استخدام القوة. ويبدو أن الخديوي إسماعيل كان يميل إلى إرضاء الحكومة الإيطالية دون التهاون في حقوق السيادة المصرية الشرعية على ساحل البحر الأحمر الغربي. وكان يعتقد أن إعطاء التسهيلات الممكنة للحكومة الإيطالية حتى يتسنى لها تأسيس محطة تجارية في عصب مقابل دفع جزية بسيطة للحكومة الخديوية، من شأنه أن يوقف أطماع إيطاليا في هذه الأصقاع الإفريقية عن هذا الحد، وأن يجنبه الاصطدام بهذه الدولة التي كان يعدها حينئذ صديقة له. ولكن يبدو أن الأطماع الإيطالية في المنطقة أكثر مما كان يتوقع الخديوي إسماعيل، حيث رفضت إيطاليا هذا المشروع المقترح، وتطلعت إلى الاستقرار في ساحل خليج عصب، ومد نفوذها منه إلى بقية أجزاء الساحل[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد آثرت اتباع الأساليب الدبلوماسية في حل مشاكلها مع الدول الأوربية المعتدية على حقوقها، فلقد سبق وأن أشرت فيما سبق أنها اتبعت نفس السياسة مع الفرنسيين، ويبدو أن ذلك كان أضعف الإيمان بالنسبة للمصريين.

وفي أواخر ١٨٧٩م أرسلت الحكومة الإيطالية المبشر الإيطالي سابيتو إلى إقليم عصب لاستكمال مهمته التي بدأها عام ١٨٦٩م، بشراء المزيد من الأراضي في هذا الإقليم، بحجة استخدامها لأغراض تجارية. ويبدو أن الحظ كان حليف سابيتو حيث تمكن من عقد اتفاقات جديدة مع الشيخ برهان بن محمد سلطان (راحيتا) في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٧٩م، احتلت بموجبه شركة روباتينو (جزر أم البقر، ورأس الرمل، ومجموعة جزر دار مكيا) مقابل ألف ليرة تقريباً[2].

وفي ١٥ آذار (مارس) ١٨٨٠م عقد اتفاق آخر في قرية (شيخ دوران) مع الشيخ برهان أيضاً، وبمقتضاه تنازل الأخير لشركة روباتينو عن الجزر الواقعة في خليج عصب، والجزر الواقعة قرب الساحل بين (رأس لوما) شمالاً و (رأس

١- حراز المصدر السابق، ص١٠٩-١١٠

٢- جرادات، المصدر السابق، ص١٨٣. كذلك انظر: حراز، المصدر السابق، ص١٤٣.

سانثور) جنوباً، وكذلك المنطقة الساحلية المحصورة بين هذين الرأسين. ثم تلا ذلك في ١٥ أيار (مايو) ١٨٨٠م عقد اتفاقين آخرين مع شيوخ الدناكل، تنازلوا لشركة روباتينو عن جزيرة(سانابور)، ومنطقة ساحلية يبلغ عرضها ستة أميال تقع بين رأس (دارما) شمالاً ورأس (لوما) جنوباً، وقام الشيخ عبد الله شحيم زعيم الدناكل بالتصديق على هذا الاتفاق في عصب (٥تشرين الثاني) نوفمبر ١٨٨٠م. ثم تنازل شيوخ الدناكل باتفاق آخر عن منطقة (بارا أسولي)، و (يحتاج) إلى الشمال من عصب. وبذلك أصبح طول المنطقة التي تنازل عنها شيوخ الدناكل لشركة روباتينو على ساحل خليج عصب ٣٦ ميلاً، واتساعها يتراوح بين ميلين وستة أميال(١).

تطورت السياسة الإيطالية فيما بعد من عقد اتفاقات التنازل والبيع والشراء إلى عقد اتفاقيات الحماية، ففي ٢٠ سبتمبر ١٨٨٠م، تمكن سابيتو من عقد معاهدة حماية مع برهان بن محمد، سلطان راحيتا. ولقد نصت المعاهدة على أن السلطان برهان قد توصل تلقائياً إلى الآتي:

أولاً: أن يطلب الحماية من صاحب الجلالة أومبرتو الأول، ملك إيطاليا، مع بقائه متمتعاً بسلطاته كافة، كسلطان، دون أن يدفع أية جزية.

ثانياً: أن يتعهد بعدم السماح بقيام تجارة الرقيق، وبعدم التغاضي عنها، على امتداد سلطنته، مع الاحتفاظ بحق عقد اتفاقيات جديدة في هذا الشأن مع الحكومة الإيطالية.

ثالثاً: أن يتعهد بإعطاء شركة روباتينو، وجميع الإيطاليين رعايا صاحب الجلالة ملك ريطاليا أوسع الفرص للإقامة في كل أراضي سلطنته، والمرور فيها بحرية، لأسباب تجارية أوغيرها، بدون أن يترتب من جراء ذلك دفع رسوم مرور أو إقامة إلى السلطان نفسه، أو إلى أتباعه.

١- النجم، المصدر السابق، ص١٤٨-١٤٩.
وثيقة رقم (١٦٥) عدد (٣) من كابرولي، وزير الخارجية إلى برانلي، المفوض السياسي في عصب، روما، ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨٠م.
(أرفقت الرسالة بصور هذه الاتفاقيات التي عقدتها إيطاليا قبل ذلك التاريخ).

رابعاً: أن يتعهد بالدفاع، بجميع الوسائل التي يملكها عن الممتلكات الإيطالية في خليج عصب، وعن الساحل كله، الذي اشترته شركة روباتينو، وعن الشركات الإيطالية، والقوافل المقيمة، أو العابرة، في أراضي السلطنة.

خامساً: أن يتعهد بتقديم المساعدة الفعلية للمستعمرة الإيطالية في تنفيذ البرامج التي لديها، لفتح أنسب الطرق، لربط عصب، مباشرةً بالحبشة، وأوسا وكواليما، أو بغيرها.

سادساً: أن يتعهد بعدم بيع، أو نقل أي جزء من أملاكه وأراضيه دون موافقة الحكومة الإيطالية.

سابعاً وأخيراً: أن يتعهد بعدم محاربة أعداء خارجيين، وسائر القبائل العدال والدناكل، بدون إعلام السلطة الإيطالية مسبقاً بنياته، وبأن يكون لهذه السلطات في أي حال، الحكم على المشاكل الخارجية والداخلية للتوفيق بين القبائل المتصارعة بالطرق السلمية[1].

ولقد أفادت الوثيقة المذكورة سابقاً أن السلطان برهان قد أقسم على القرآن لتأكيد حسن نياته بأن يضع موضع التنفيذ جميع الالتزامات الواردة في العقد. كما أقسم جوزيف سابيتو ممثل شركة روباتينو من جهته على الإنجيل، بأن يعمل ماهو مترتب عليه، حتى يجعل الحكومة الإيطالية الملكية توافق على هذا العقد. والالتزامات الإيطالية هي أن يتقاضى السلطان برهان معاشاً سنوياً ثابتاً تحدده حكومة صاحب الجلالة ملك إيطاليا بطريقة تتناسب مع مركز السلطان والخدمات التي ينوي تقديمها للمواطنين الإيطاليين. أما المادة المتعلقة بالحماية، فقد نصت على أن يتعهد سابيتو نيابة عن حكومته بالدفاع عن أراضي (راحيتا) ضد أي عدوان خارجي[2].

والآن إذا حاولنا إمعان النظر في بنود هذه المعاهدة نجد أنها لم تكفل لهذا السلطان، أوبلاده أي حقوق أو مصالح، فالسلطان هو سلطان على بلاده قبل عقد

١- وثيقة رقم ١٥٨، معاهدة بين برهان بن محمد، سلطان راحيتا، وسابيتو ممثل شركة روباتينو، داميرا، ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٠م.
٢- الوثيقة السابقة.

هذه المعاهدة، ولم يكن في حاجة إلى تأكيد ذلك بعقد هذا الاتفاق، بالإضافة إلى أن هذه المعاهدة قد وضعته تحت رحمة إيطاليا إذا تراءى لها أنه خرق هذا الاتفاق، أو لمجرد الاستغناء عن خدماته. ولكن الأمر الأهم من ذلك هو استغلال إيطاليا لجهل هؤلاء الشيوخ لما تنضوي عليه مثل هذه الاتفاقيات من إهدار لحقوقهم الوطنية. وفي تقديري أن طبيعة تركيبة النظام القبلي كان لها أثر كبير في قبول مثل تلك المعاهدات، حيث أن شيخ القبيلة، أو زعيمها في كل الأحيان يضع احتفاظه بزعامته فوق كل شيء، محاولاً التمسك بكل مايعتقد أنه يضمن له البقاء كزعيم.

أما فيما يتعلق بحقوق السيادة العثمانية المتمثلة في الإدارة المصرية، فكما هو واضح من بنود المعاهدة، تصرفت إيطاليا بشكل ينكر وجود شيء من هذا القبيل، وهذا يعني أن إيطاليا تعترف بشيوخ وسلاطين المنطقة على أنهم مستقلون لايخضعون لأحد إلا لأنفسهم.

ويبدو أن عقد الاتفاقيات المبدئية مع الحكام المحليين الذي مايلبث أن يتحول إلى اتفقيات أو معاهدات حماية أصبح تقليداً منذ أن ابتكرته السياسة البريطانية في المنطقة، سواء كان في الساحل الشرقي للبحر الأحمر، أو في سنواحله الغربية، حيث قامت كل من فرنسا وإيطاليا باتباع نفس المنهج.

وتمضي إيطاليا قدماً في تنفيذ سياستها الرامية إلى تدعيم مركزها في البحر الأحمر، واستكمال إنشاء مستعمراتها في ساحل خليج عصب. فقام كايرولي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالية في ٢٤ ديسمبر ١٨٨٠م بإصدار أمر وزاري بتعيين مفوض سياسي إيطالي في عصب يكون تابعاً بصورة مؤقتة لوزارة الخارجية[١]، وتم تختيار السنيور برانكي لهذه المهمة، الذي زود بعدد من التعليمات التي من شأنها حماية المصالح الإيطالية، وتثبيت دعائم السيطرة الإيطالية في المنطقة[٢].

١- وثيقة رقم (١٦٢) أمر وزاري من كايرولي، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، روما ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨٠م.

٢- وثيقة رقم (١٦٤)، من كايرولي، وزير الخارجية إلى برانكي، المفوض السياسي في عصب(الموجود حالياً في روما)، روما، ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨٠م.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد زود وزير الخارجية الإيطالية السنيور برانكي برسالة مرفق معها صور للاتفقيات، والتي سبق وأن عقدها سابيتو باسم إيطاليا مع حكام المنطقة المحليين، وذلك للتحرك على ضوئها في إدارة شؤون المنطقة. وبرر وزير الخارجية إرسال هذه الصور، والاحتفاظ بالنسخ الأصلية للمعاهدات، بالاحتفاظ بها في دائرة محفوظات المملكة نفسها لمواجهة أي خلافات قد تقوم في المستقبل[1].

وواضح أن إيطاليا قد نجحت في اختيار الوقت المناسب لتنفيذ سياستها التوسعية في ساحل البحر الأحمر الغربي، حيث كانت مصر في هذه الآونة تعاني الأمرين من جراء التدخل الأجنبي، والوصاية الدولية كما هو معلوم لدينا. بالإضافة إلى أن بريطانيا صاحبة الصوت العالي المعارض لأي نفوذ منافس في منطقة البحر الأحمر كانت تضغط بكل ماتملك على أنفاس الحكومة المصرية، ذلك الضغط الذي نجم عنه الاحتلال البريطاني لمصر وإجبارها على الانسحاب من كافة أراضي الدولة المصرية في سواحل البحر الأحمر الغربية وغيرها من أراضي السودان، متعللة بتفاقم الأوضاع بسبب الثورة المهدية في السودان، وضعف حالة مصر المادية بشكل لايمكنها من استمرار إداراتها بهذه الأصقاع. وفي البداية كانت السياسة البريطانية تعارض نزول الإيطاليين في هذه المناطق، لأنها رأت في ذلك تهديداً لطريق البحر الأحمر الملاحي وقاعدتها في عدن، إلا أ هذه السياسة البريطانية أخذت تتحول عن موقفها المعارض للتوسع الإيطالي في جنوب البحر الأحمر ابتداءً من أواخر عام ١٨٨١م، والسبب في ذلك أن وزارة الخارجية باتت تزعجها بشدة محاولات الفرنسيين تقويض النفوذ البريطاني في مصر من جهة، ثم سعيهم للوصول إلى قلب إفريقيا وتأسيس نفوذهم في حوض النيل الأعلى من جهة أخرى[2]، خاصة وأنهم قد نزلوا في منطقة أوبوك منذ فترة مبكرة، وحصلوا على معاهدة لامتلاكها في عام ١٨٦٢م، كما ورد فيما سبق.

١- الوثيقة نفسها.

٢- علي محمد بركات، المصدر السابق، ٤٢٩. كذلك انظر:
GANN, L. H. AND PETWR DUIGNAN, COLONIALISM IN AFRICA, 1870-1960-, VOL. I, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1969,P. 424.

وعلى ذلك فقد رأت بريطانيا أنه من مصلحتها مصانعة السياسة الإيطالية في التوسع على حساب أملاك مصر في ساحل البحر الأحمر الغربي، وأن تتخذ منها حارساً لتلك البقاع حتى يحين الوقت المناسب الذي تستولي فيه بريطانيا على هذه المناطق[1]. وفي هذه الأثناء ماكان من إيطاليا إلا وانتهزت هذه الفرصة، فشخصت بأنظارها نحو الهضبة الشرقية لإريتريا، وقامت بعثة إيطالية يقودها السنيور (جيوليني) للكشف عن هذه المنطقة[2]، ولكن البعثة أُبيدت عن آخرها في الثلاثين من مايو ١٨٨١م قرب سلطنة (بورو) على بعد خمسة أميال من (بيلول). ويسمي الإيطاليون هذه الحادثة بـ(مذبحة أيلول). والغريب أن إيطاليا التي لم تعترف بسيادة مصر الخديوية على ساحل الدناكل احتجت على هذه المذبحة لدى الحكومة المصرية، وطلبت تكوين لجنه مصرية إيطالية مشتركة للتحقيق في الحادث، واتضح من التحقيق الذي أجرته اللجنة المشتركة براءة مشايخ بيلول من ذلك الحادث[3].

وفي ٦ تموز (يوليو) ١٨٨١م قدمت الحكومة الخديوية مذكرة احتجاج إلى حكومة روما ضد شركة (روباتينو) التي كانت قد استولت على عصب فيما سبق، وأشارت المذكرة إلى حقوق السيادة المصرية على ساحل البحر الأحمر برمته، بما في ذلك خليج عدن. ولكن إيطاليا أرادت أن تنفي وجود سيادة مصرية على تلك المنطقة التي احتلتها بواسطة شركة روباتينو الملاحية. فأرسلت تعليمات إلى مقيمها في عصب(ليأخذ قراراً من الشيخ برهان بن محمد، سلطان راحيتا، يعترف فيه صراحةً بعدم خضوعه للخديوية المصرية[4].

وفي آب (أغسطس) ١٨٨١م كتب الشيخ برهان للقنصل الإيطالي (برانكي)

١- NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, PP. CIT, P. 280

٢- مذكرة وزير الخارجية الإيطالية عن بعثة جيوليني في ١ حزيران (يونيو) ١٨٨١م، ص١٩٧. كذلك: رسالة سرية رقم ١١٢٩ من مانشيني إلى منابريان، في ٨ حزيران (يونيو) ١٨٨١م، ص٢٩١.
كذلك وثيقة رقم (١٨٦)، تقرير رقم (٨٠٦) من بينفلد رولف، إلى مانشيني، عدن ٨ حزيران (يونيو) ١٨٨١م، ص٢٨٨-٢٨٩.

٣- الوثيقة نفسها، كذلك: وثيقة رقم (١٩٩) مذكرة وزارة الخارجية الإيطالية عن حادث مقتل جيوليني، في يونيو ١٨٨١م، ص٢٩٩.
كذلك انظر: الوثيقة نفسها، ص٣٠٤. كذلك انظر: سرهنك، المصدر السابق، ص٥٠٢

٤- النجم، المصدر السابق، ص١٥٠.

إقراراً جاء فيه: «إنه السلطان برهان بن محمد، يوقع ويعلن أنه لم يحدث في عهد أبيه، أو في عهد أسلافه سلاطين راحيتا، كما لم يحدث لا على يده، أو على أيدي رعاياه، أي عمل ينم عن الخضوع لمصر، كما أن الراية المصرية لم ترفرف على (راحيتا) أبداً، ولم يكن للخديوي أية حقوق على بلاده وعلى بلاد أسلافه»[1].

وطبيعي أن هذه المحاولة الإيطالية الساذجة تتعارض مع الحقائق التاريخية الثابتة المستمدة من الوثائق. وهذا يعني أن إيطاليا أفصحت عن نواياها علناً تجاه حقوق مصر في الساحل الغربي للبحر الأحمر، لاسيما وأن بريطانيا نفسها قد غيرت سياستها تجاه مصر، والدولة العثمانية نفسها. وبالتالي لم يكن هناك مايعيق إيطاليا أو يقف عقبة في طريق أهدافها في المنطقة.

هذا ولقد قامت مصر في أواخر آب (أغسطس) من نفس العام، بإرسال حامية من الجنود المصريين إلى (راحيتا)، ولكن السفينة الحربية الإيطالية (فيراموسكا) منعت الجنود المصريين من النزول في (راحيتا). وعندما علمت الحكومة الإيطالية بأمر الحامية المصرية شددت أوامرها إلى السفن الحربية الإيطالية بمنع نزول المصريين إلى راحيتا[2]. وبررت إيطاليا هذا التصرف على لسان سفيرها في لندن في(٣) أيلول (سبتمبر) ١٨٨١م: «إن المصريين إنما يريدون إحداث الشغب في ناحية عصب بإرسال قواتهم إلى راحيتا»[3].

وأصبحت هذه الحجة الإيطالية الواهية مبرراً لبريطانيا للتخلي عن سياستها المعادية للتوسع الإيطالي، وظهر هذا التخلي عندما لم تجب بريطانيا على طلب مصر بإرسال مدرعة حربية إلى المنطقة، ومساعدة الجنود المصريين في النزول إلى البر، وكان تخلي بريطانيا هذا عاملاً مشجعاً لتمادي إيطاليا. ولغرض خداع مصر اتفقت إيطاليا في ١٥ شباط (فبراير) ١٨٨٢م على إصدار تصريح يعلن فيه أن إيطاليا: «تعترف بسيادة الدولة العثمانية والحكومة الخديوية على ماتبقى من سواحل البحر الأحمر وشمال عصب، وعليه وبما أن الحكومة كانت قد التزمت بتعهدات سابقة

١- حراز، التوسع الإيطالي، المصدر السابق، ص١٤٨.

٢- سرهنك، المصدر السابق، ص٥٠٠.

٣- محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٤٨، ص١٦٥.

لسلطان راحيتا تتعلق بتذليل أية صعوبات قد يلاقيها بخصوص عصب، لذلك من المأمول من الباب العالي والحكومة المصرية أن ينظرا إلى مركزه بعين الاعتبار ويسعيا في حفظه وإبقائه على ماهو عليه بشرط أن لايتنازل لأحد ماعن أجزاء أخرى من بلاده. وتتعهد الحكومة الإيطالية من جهة أخرى بعدم السعي في توسيع نطاق عصب عن حدودها الحالية[1]. ويبدو أن إيطاليا أرادت أن تحقق عدة أغراض من هذا الإعلان أبرزها تثبيت الكيان الإيطالي في عصب، وجس نبض السلطان العثماني، وخديوي مصر، فقبولهما الإعلان معناه اعترافهما باستقلال سلطان راحيتا، وهذا يفسح المجال لإيطاليا باتخاذ هذا الاعتراف كسابقة لقضايا مماثلة.

إعلان مستعمرة عصب:

في نفس الوقت الذي أذاعت فيه إيطاليا الإعلان السابق، كانت تعد العدة للسيطرة (رسمياً) على المنطقة التي احتلتها باسم شركة روباتينو الملاحية، فعقدت اتفاقاً مع شركة روباتينو، تنازلت بموجبه الشركة للدولة الإيطالية عن حقوقها المزعومة في ساحل خليج عصب مقابل ٤١٧ ألف ليرة إيطالية تدفعها الحكومة للشركة على أقساط. وفي ٥ يوليو ١٨٨٢م صدق البرلمان الإيطالي على هذه الاتفاقية، كما أنه أصدر في نفس اليوم قانوناً بتحويل عصب إلى مستعمرة إيطالية سميت (مستعمرة عصب)[2].

ووجدت إيطاليا في الاحتلال البريطاني لمصر في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢م، فرصة ذهبية لدعم مركزها في مستعمرة عصب، ثم التطلع لاحتلال المزيد من الأراضي على ساحل البحر الأحمر الغربي. فعملت على تدعيم نفوذها بإنشاء علاقات تجارية وسياسية مع القبائل المجاورة لمستعمرة عصب، مع منيليك الثاني نجاشي شوا، ومع سلطان الأوسا.

وفي ١٠ يناير ١٨٨٣م غادر الكونت بترو انتونيللي مبعوث الحكومة

١- سرهنك، المصدر السابق، ص٥٠١.

٢- SABBY, OP. CIT., P. L"

انظر كذلك: NAVAL INTELLIGENCE DIVISION., OP. CIT., P. 280.

الإيطالية، عصب إلى كل من أوسا مقر سلطان الدناكل محمد بن حنفري، وشوا، وتمكن انتونيللي من عقد اتفاق مع السلطان محمد حنفري والملك منيليك في شوا، طلب فيه هذان السلطانان من إيطاليا:[١]

١ - أن لا تسمح حكومة صاحب الجلالة، ملك إيطاليا للمصريين بامتلاك أي جزء من أراضي مملكة السلطان محمد حنفري.

٢ - أن تأخذ حكومة صاحب الجلالة، بعين الاعتبار وضع السلطان برهان، وأن تسمح له بممارسة سلطته على إقليم (مارعبله).

أما فيما يتعلق بمزايا هذه الاتفاقية للجانب الإيطالي، فقد نصت على أن يضمن السلطان حنفري حماية الطرق بين عصب وأوسا ومملكة شوا. بالإضافة إلى تنازله عن منطقة أبليس ABLIS للحكومة الإيطالية لاستخدامها كمحطة تجارية. كما نصت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية على أن تقوم السفن الحربية الإيطالية بحراسة شواطيء الدناكل[٢].

وواضح أن هذه الاتفاقية قد سهلت لإيطاليا عملية الاتصال بين الساحل والداخل، وذلك لوقوع منطقة السلطان حنفري في المنطقة الوسطى من ساحل الدناكل، ومملكة شوا في الأقاليم الداخلية، وبالتالي يعتبر السلطان حنفري الحارس والمنظم للقوافل المباشرة والقادمة من الداخل. وكما هو واضح يبدو أن إيطاليا تملي على هؤلاء الحكام ما تريده من اتفاقيات، كما هو غير منطقي أن يتنازل حاكم منطقة بقناعته، في حين أنه يطالب بغيرها في نفس الوقت. أضف إلى ذلك أن معظم نصوص هذه الاتفاقية (مشروع الاتفاق) ترد جاهزة من الحكومة الإيطالية[٣].

ويبدو أن برهان سلطان (راحيتا) كان قد اشترك مع انتونيللي في إنجاز مهمته،

١- SABBY, OP. CIT.

٢- وثيقة رقم (٢٨٦) من انتونيللي المبعوث إلى شوا، إلى وزير الخارجية مانشيني، غامبو- كوما، في ١٦/ ٣/ ١٨٨٣م إلى ٢٢/ ٤/ ١٨٨٣م.

٣- وثيقة رقم (١٦٥)، من كايرولي، وزير الخارجية إلى برانكي، المفوض السياسي في عصب (الموجود حالياً في روما)، ٢٥ ديسمبر ١٨٨٠م. (مرفق مشروع اتفاق سابق ليعقد مع سلطان أوسا).

حيث ورد في رسالة بعث بها هذا السلطان إلى وزير الخارجية مانتشيني، تتعلق بالنزاع بين حنفري وبرهان على مارعبله. حيث ذكر الأخير أن اتفاقه مع سابيتو لم يتضمن هذه القرية ضمن مبلغ الألف، ويقسم السلطان بأنه لم يكن يعلم ماذا تساوي الألف، ويطلب في الأخير بإنصافه وإعادة القرية إلى سلطانه. أما فيما يتعلق بمشاركته في مهمة انتونيللي فذكر في مقدمة رسالته: «تعلمون جلالتكم أننا وصلنا مع وكيلكم الكونت أنتونيللي إلى أوسا، وقد حافظت جماعة الملك شوا على سلامتنا إلى أن وصلنا إلى السلطان حنفري»[1] . . ».

تأسيس مستعمرة مصوع:

بعد ارتكاز إيطاليا على (عصب) تطلعت نحو الشمال لاحتلال (مصوع) لأنها كانت تخشى أن تتمكن إحدى الدول الأوربية النزول بين عصب ومصوع ومحاصرة (مستعمرة عصب) من جميع الجهات.

ومن جهة أخرى كان السودان الشرقي في هذه الآونة يموج بالثورة المهدية، وكانت إيطاليا أيضاً ترقب الأحداث باهتمام شديد، خاصة وأن الحكومة الإيطالية قد أخذت معاهدة (عدوة) في يونيو ١٨٨٤م[*] بعين الاعتبار، واعتبرت أنها تنازل صريح من جانب مصر عن كل حقوقها في مصوع، الأمر الذي يودي إلى قيام الأحباش باحتلال هذه الجزيرة وضمها إلى أراضيهم، وذلك لما أعطته هذه المعاهدة للأحباش من حرية تامة لنقل جميع التجارة الصادرة والواردة، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة، من ميناء مصوع تحت الحماية البريطانية. وعليه فقد كان من رأي مانتشيني أن يسبق الأحباش في تلك الخطوة[2].

وضمن خطوات إيطاليا التمهيدية لاحتلال مصوع وما حولها كتب تيفرا السفير الإيطالي في لندن إلى وزير خارجية مانتشيني يستطلع رأيه في إمكانية احتلال

١- وثيقة رقم ٢٨٥، من سلطان راحيتا برهان إلى وزير الخارجية مانتشيني، ١٦ جمادى الأول سنة ١٣٠٠هـ، الموافق ١٦ مارس (آذار) ١٨٨٣م.

*راجع الفصل الأول (الوجود المصري في البحر الأحمر)

كذلك انظر: LONGRIGG., OP. CIT., P. 115.

٢- سرهنك، المصدر السابق، ص٤٨٧-٤٨٨.

إيطاليا لميناء مصوع، حيث ذكر أنه تحادث مع اللورد غرانفيلد الذي أسر له بأن الحكومة الإنجليزية لاتريد احتلال ميناء مصوع، كما أنها لاتريد أن تتركه ملعباً للسبق، أو تحت سيطرة دولة منافسة، ويقترح ترك الميناء للاحتلال التركي (لقد أشرت في الفصل الأول إلى أن بريطانيا دعت تركيا لاحتلال الميناء عقب انسحاب الحامية المصرية منه)، وفي حالة صعوبة ذلك على تركيا فإن إيطاليا هي البلد الذي يقترحه لاحتلال ميناء مصوع. وأضاف نيفرا أنه أحس أن هذا يمثل رأي غرانفيلد الشخصي، حيث أنه لم يأخذ موافقة مجلس الوزراء[1].

ويتضح من هذه الرسالة أن إنجلترا فعلاً تساند إيطاليا وتشجعها لتثبيت أقدامها في المنطقة. وما رأي غرانفيلد إلا من رأي حكومته.

وفي ٢٩ أكتوبر ١٨٨٤م بعث مانتشيني برسالة خاصة إلى السفير الإيطالي في لندن مفادها رغبة إيطاليا في احتلال بيلول، وذلك لضمان وحماية مستعمرتها في عصب، ونرجو أن لا تمانع الحكومة البريطانية في ذلك الإجراء. ومن جهة أخرى أكدت الرسالة تأييد الحكومة الإيطالية، والرأي العام الإيطالي لاحتلال مصوع، وترجو أيضاً أن يتم هذا الاحتلال بموافقة الحكومة الإنجليزية[2].

ولقد أوضح مانتشيني للسفير الإيطالي في لندن الأسس التي يجب أن يتبعها في تحقيق الغايات المطلوبة منه، والتي تشير إلى أن المفاوضات مع بريطانيا يجب أن تبنى على المقصود من مسألة بيلول ومصوع هو إحكام علاقات ودية مع جميع الرؤوساء الوطنيين (المحليين) على طول الساحل بين عصب ومصوع، بصورة لاتمس السيادة الإقليمية لمصر، وعليه يجب أن يتم ذلك بموافقة كل من مصر وإنجلترا. وبالتالي على السفير الإيطالي أن يتناول هذا الموضوع من هذا المنطلق، وليس من منطلق الضم أو الإلحاق لكل من بيلول ومصوع وعصب.

أما فيما يتعلق بحقوق الباب العالي في المنطقة، فقد أشارت الرسالة إشارة

١- وثيقة رقم (٣٤٤) تقرير، من السفير فوق العادة، والوزير المفوض في لندن، نيفيرا إلى وزير الخارجية مانتشيني، لندن في ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٨٨٤م إلى ٢٩ أكتوبر (تشرين أول).

٢- وثيقة رقم (٣٤٥)، من وزير الخارجية مانتشيني، إلى السفير المفوض فوق العادة، والوزير المفوض في لندن نيفرا، روما في ٢٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٨٨٤م.

خفيفة إلى أن الباب العالي يبدو لايكترث أبداً بهذه المنطقة إلى الحد الذي يدفعه إلى إظهار رفضه، وعليه يرى وزير الخارجية الإيطالية، أنه ليست هناك أية ضرورة للتوجه في مثل هذه الأمور إلى الباب العالي(١).

ويبدو أن إنجلترا أرادت أن تتظاهر بالرفض حتى لا تكشف عن ألاعيبها وتواطئها مع إيطاليا، حيث ذكرت أنها لاتبدي أي اعتراض عند اللزوم، ولكن من الواجب مراجعة الباب العالي، حيث أن لا مصر ولا إنكلترا لها الحق في البت بمثل هذه الأمور. وكانت إنجلترا في هذه الفترة قد نزلت بقواتها في زيلع وبربره. ومن المؤكد أن هذه الإثارة لموضوع السيادة العثمانية لم يكن إلا لعبة سياسية من قبل إنجلترا أرادت بها التمويه عن حقيقة موقفها.

وفي هذه الآونة طلب مانتشيني من القنصل الإيطالي العام في مصر أن يتعاون مع نوبار باشا بخصوص مسألة بيلول ومصوع، وأن يطلعه على نتائج المحادثات الإيطالية البريطانية في لندن، مع التأكيد على أن إيطاليا لن تفعل شيئاً يضر بمصلحة مصر(٢). وكانت إيطاليا تسعى إلى عقد اتفاق سري مع نوبار باشا(٣). بالإضافة إلى أنها كانت تلعب على الحبال، حيث أنها أرادت أن تحصل على موافقة من إنجلترا لاحتلال مصوع، وفي الوقت نفسه إلى موافقة مصر فيما يتعلق ببيلول(٤). هذا وأفاد السفير الإيطالي حكومته إلى أنه أحس أن نوبار باشا موافق على احتلال إيطاليا لبيلول، ولكنه يخشى أن يساعد إيطاليا بشكل سافر، بالإضافة إلى أنه يعلم أن إنجلترا لن تعترض على تلك الخطوة الإيطالية، وأنه لايرى في ذلك أي مساس بمصلحة مصر. ونصح السفير الإيطالي حكومته بالمباشرة في احتلال بيلول من أجل

١- وثيقة رقم (٣٤٩) من وزير الخارجية مانتشيني إلى السفير فوق العادة، والوزير المفوض في لندن، نيفرا، روما في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٨٤م الساعة ٤٠ ,١١ .

٢- وثيقة رقم (٣٥٠) من وزير الخارجية مانتشيني، إلى القنصل العام الإيطالي في مصر، دي مارتينو، روما في ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٨٤م، الساعة الخامسة عشرة (الثالثة). كذلك انظر: - MCEWAN, OP. CIT., P. 345.

٣- الوثيقة السابقة.

٤- وثيقة رقم (٣٤٩) برقية من وزير الخارجية مانتشيني إلى السفير فوق العادة، والوزير المفوض في لندن، نيفرا، روما في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٨٤م.

سلامة عصب، حيث أن الفرنسيين يهدفون إلى التدخل في شرم أمفيلا[1].

وافقت إنجلترا بعد ذلك على احتلال إيطاليا لمصوع، واعتبرته ليس خدمة تقدمها إيطاليا لإنجلترا فحسب، وإنما هو لفتة ودية منها تجاه إنجلترا[2].

وبقي على إيطاليا بعد ذلك أن تجد مبرراً لما تنوي أن تقوم به من توسعات. فقد حدث أن قتل الرحالة الإيطالي (جوستافوبيانكي) الذي كلفته جمعية ميلانو الكشفية البحث عن طريق تجاري عبر بلاد الدناكل يربط الحبشة بالبلاد الساحلية. ولقي هذا الرحالة مصرعه في ١٧ أكتوبر ١٨٨٤م أثناء مروره في بلاد الدناكل لتنفيذ هذه المهمة. ولكن إيطاليا قد بدأت في التوسع العسكري المسلح باحتلال بيلول في ٢٥ يناير ١٨٨٥م بحجة كبح جماح الدناكل، والقضاء على الفوضى الضاربة أطنانها في بيلول، حتى لا تكون مصدر أخطار دائمة لعصب. وقررت الحكومة الإيطالية إرسال حامية إلى المنطقة، وأبحرت الدفعة الأولى من هذه القوة بقيادة الكولونيل (ساليتا) على ظهر السفينة (جوتاردو) من نابلي متجهة إلى البحر الأحمر[3].

وقبل أن يصل ساليتا إلى عصب، أمر وزير الحربية الإيطالي في (٣١) كانون الثاني (يناير) ١٨٨٥م بإنزال قواته في مصوع واحتلالها، وانضمت إلى ساليتا إحدى السفن الإيطالية التي كانت تتجول في البحر الأحمر بقيادة الجنرال (كايمي). وفي صباح فبراير ١٨٨٥م وصلت السفينتان (جوتاردو) و(فسبوتشي) إلى ثغر مصوع ولقي الإيطاليون معارضة من جانب الضابط المصري عزت بك، وكيل محافظ مصوع، وقائد القوات المصرية فيها، الذي احتج احتجاجاً شديداً ضد نزول أية قوات أجنبية في منطقة تخضع لسيادة الباب العالي. فعمد الأميرال (كايمي) إلى

١- وثيقة رقم (٣٥١)، برقية، من المعتمد الدبلوماسي والقنصل العام الإيطالي في مصر دي مارتينو إلى وزير الخارجية مانتشيني، القاهرة في ١١ نوفبر ١٨٨٤م، الساعة ١٥ ,٨.

وثيقة رقم (٣٥٣) برقية من السفير فوق العادة والوزير المفوض في لندن، نيفرا إلى وزير الخارجية مانتشيني، لندن في ١٣ نوفمبر ١٨٨٤ الساعة ٢٠ , ٢٣ (حتى ١٤ تشرين الثاني الساعة٦).

٢- وثيقة رقم (٣٥٤) من السفير المذكور إلى وزير الخارجية، بشأن موافقة بريطانيا على مسألة بيلول مؤرخة في ١٣ نوفمبر ١٨٨٤م.

٣- النجم، المصدر السابق، ص١٥٥، كذلك انظر: حراز، المصدر السابق، ص١٦٨. جلال يحيى، مصر الإفريقية، المصدر السابق، ص٥٤٥.

تسليمه نسخة بالعربية من منشورات أعدها القائد لإعلانها على سكان مصوع، وذلك بقصد التحايل لإنزال القوات الإيطالية إلى مصوع دون قتال[1]. وجاء في النص: «إلى سكان مصوع. إن الحكومة الإيطالية بالاتفاق مع الحكومتين البريطانية والمصرية، قد أمرتني باحتلال قلعة مصوع، ذلك الاحتلال الذي أقوم بتنفيذه اليوم. إن العلم الإيطالي سوف يرفع بجانب العلم المصري، كما سيتولى الجنود ورجال البحرية الإيطاليون الذين نزلوا إلى مصوع، المحافظة بشدة على النظام. ونحن مستعدون لدفع ثمن كل مانحتاج إليه ونريده. ولسوف نحترم عاداتكم وديانتكم، ولن أضع أية عقبة في وجه تجارتكم، بل بالعكس فإن كل جهودي سوف تتجه إلى رواجها، وإني أستطيع أن أطمئنكم إلى نوايا الحكومة الإيطالية الطيبة. وعلى ذلك فنحن نطمح في صداقتكم، وأن تستمروا في أداء أعمالكم التي كنتم تقومون بها، وأن تشعروا بالطمأنينة والأمن[2].

وواضح أن زعم كايمي الذي ورد في هذا المنشور حول موافقة الحكومة المصرية على الاحتلال الإيطالي لمصوع، أراد به التمويه، حيث لم يسبق للحكومة المصرية إعلان موافقتها. كما أنه كان يعلم إذا لم يلجأ إلى ذلك الأسلوب، فإن المسألة لن تتم بهذه السهولة، وربما أدت إلى الدخول في عمليات عسكرية مع الحامية المصرية، ولو أن هذا الاحتمال ضعيف نظراً لضعف الدولة المصرية نفسها.

أما تركيا فقد قامت بالاحتجاج لدى إيطاليا على احتلالها لـ(بيلول) ومصوع، وكانت إيطاليا قد احتلت بيلول في ٢٥ يناير ١٨٨٥م، أي قبل احتلالها لمصوع، واعتبرت نزول الإيطاليين فيها تجاوزاً على حقوق السيادة العثمانية وانتهاكاً للفرمانات السلطانية التي تنازلت فيها الحكومة العثمانية عن حقوقها في هذه الجهات للخديوية المصرية. وسرت الاشاعات بأن تركيا أصدرت أوامرها إلى ثلاث سفن راسية في استانبول بالاستعداد لنقل ألفي جندي إلى البحر الأحمر. ولكن حماس تركيا

١- حراز، المصدر السابق، ص١٧٤، النجم، المصدر السابق، ص١٥٦.

SABBY, OP. CIT., P. 189.-٢

كذلك انظر: جميل مصعب، القضية الإريترية، دراسة نظرية وميدانية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠، ص٣٥ (عن الوثائق الإيطالية، ص٢١٩).

سرعان ماخمد بمجرد تدخل بريطانيا التي نصحت تركيا بسحب تهديدها، والاكتفاء بتصريح تصدره إيطاليا تعترف فيه بالسيادة العثمانية على مصوع[1].

واتجهت إيطاليا بعد ذلك إلى الأراضي الساحلية التي تلي مصوع غرباً، فبعد بضعة أسابيع من احتلالها لمصوع زحفت على بعض المواقع الداخلية، فاستولت على (مونكولو) و (أوتمولو). ثم احتلت حرقيقو، وزولا، وميدر، وإيد، وجزر حواقيل في خليج الدناكل، وذلك بعد انسحاب الحامية المصرية عن هذه المناطق. وفي ١٠ نيسان (أبريل) ١٨٨٥م، احتلت ميناء أرافلي بالرغم من أن المصريين كانوا مازالوا موجودين فيها، حيث قام (ساليتا) القائد الإيطالي بطرد الحامية المصرية منها في صباح اليوم التالي وأوصلها إلى مصوع. وفي أوائل حزيران ١٨٨٥م احتلت إيطاليا (جزر دهلك)، ثم منطقة(ساتي) في ٢٤ من نفس الشهر والسنة.

ثم قامت بعد ذلك بتعيين الجنرال (جيني) للاضطلاع بشؤون الإدارة في هذه المناطق، وسرعان ماقام هو بدوره باحتلال آبار (وا) و (زولا) في أوائل عام ١٨٨٧م[2]. وخلال عامين كانت إيطاليا قد احتلت كل المنطقة من رأس قصار شمالاً إلى راحيتا جنوباً.

أبدت المعارضة استياءها لتصرفات الحكومة الإيطالية، وتوسعها في إفريقيا، واتهمتها بأنها أصبحت مجرد أداة لتنفيذ السياسة البريطانية (TOOL OF BRIT-AIN POLICY). كما كتب البعض أن الحكومة البريطانية قد أطلقت يد إيطاليا على تلك الجهات فقط من أجل وضعها عقبة أمام أي توسع فرنسي محتمل قد يهدد المصالح البريطانية في المنطقة.

لهذا فقد اضطر نائب رئيس الوزراء (DEPRETIS) للتصريح أمام البرلمان الإيطالي قائلاً: «إنه أيد امتلاك إيطاليا لهذه المستعمرات من أجل أغراض تجارية، وليس من أجل أسباب أو أغراض استراتيجية». هذا وتجدر الإشارة إلى أن إيطاليا كان لديها مشروع توسعي استعماري عرف في التاريخ (بمشروع مانتشيني). وهذا المشروع يهدف إلى امتلاك إيطاليا لشريط أرضي يمتد من البحر الأحمر إلى البحر

١- النجم، المصدر السابق، ص١٥٧.

٢- حراز، المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٣. كذلك النجم، ١٥٨-١٦٠.

الأبيض المتوسط مارا بالأراضي السودانية والليبية. ولكن يبدو أن هذا المشروع لم يقدر له النجاح، خاصة وأن بريطانيا لم توافق عليه[١].

لم تكن فرنسا تنتظر بأي حال من الأحوال إلى التوسع الإيطالي في منطقة الساحل الغربي للبحر الأحمر بعين الرضا، خاصة وأن إيطاليا كانت هناك من أجل إعاقة التوسع الفرنسي حسب وجهة النظر البريطانية، هذا طبعاً بالإضافة إلى الأسباب الخاصة بإيطاليا نفسها.

وكانت إقامة القوات الإيطالية في مصوع وامتداد دائرة عملياتها في المناطق المحيطة بها تهدد المصالح الفرنسية. حيث كان لدى فرنسا النية في التوسع إلى خليج عدولي بموجب اتفاق مع ملك تغرى، وبالتالي فإن وجود الإيطاليين في هذا الخليج لاسيما في (أرافلي) يعني تحقيق المشروعات الإيطالية المعارضة للمشروعات الفرنسية[٢].

هذا وقد قامت فرنسا بالاحتجاج على احتلال إيطاليا (أرافلي)، مما اضطر مانتشيني إلى إجابة فرنسا بأن ذلك الإجراء كان نتيجة لأسباب تتعلق بصحة الجنود في مصوع. كما أضاف بأنه لم يكن يعلم أن هذه القرية تقع ضمن المنطقة المحددة، والتي طالبت بها فرنسا بناءً على اتفاقية ١٨٥٩م مع النجاشي ملك الحبشة. كما تساءل لماذا لم تحتج فرنسا على وجود الحامية المصرية فيها منذ ١٨٦٢م [٣].

وعلى كل حال فقد ظلت الحكومة الفرنسية تحتج على الممارسات الإيطالية، والتي تعتبرها تجاوزاً على حقوقها الشرعية. إلا أن هذه الاحتجاجات لم تكن تجد أذناً صاغية من قبل إيطاليا التي لم تكن تخشى شيئاً طالما وقفت إنكلترا بجانبها.

التوسع في الجهات الداخلية وإعلان مستعمرة مصوع:

تبادلت إيطاليا المذكرات مع بريطانيا بشأن تحديد الحدود الشمالية لمستعمرة مصوع، ورأت بريطانيا أن يكون (رأس ترويه) جنوبي (تكلالى) خط الحدود بين

١- NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, OP. CIT., P. 280.

٢- جلال يحيى، سواحل البحر الأحمر، المصدر السابق، ص١٨٠.

٣- جلال يحيى، سواحل البحر الأحمر، المصدر السابق، ص١٨٣.

منطقتي النفوذ الإيطالي والبريطاني، أي الخط السابع عشر من خطوط العرض الشمالية. ولكن إيطاليا رفضت العرض البريطاني، وعرضت (رأس قصار) عند خط العرض الشمالي (١٨)، وفي ٣١ آيار (مايو) ١٨٨٧م وافقت بريطانيا أن يكون رأس قصار حداً شمالياً لمستعمرة مصوع الإيطالية من جهة الساحل[١].

وبعد أن اطمأنت إيطاليا إلى حل مسألة تثبيت حدودها اتجهت إلى توسيع نفوذها في الهضاب الجنوبية. فعقدت عدة اتفاقيات مع محمد حنفري سلطان الأوسه، وفي ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٧م وصل مصوع أكثر من ألفي جندي إيطالي[٢]. وفي أوائل سنة (١٨٨٨م) أعاد الإيطاليون احتلال (ساتي) فأخضعوها وربطوها بخط حديدي مع مصوع. وحاول الإيطاليون الاعتماد على بعض الزعماء الوطنيين لتوسيع رقعة نفوذهم. فتمكن (كافيل) وهو رأس من قبيلة تجرى (تيغرى)، أن يحتل كرن لحساب إيطاليا في تموز (يوليو) ١٨٨٨م، وكانت كرن في نظر بعض القادة العسكريين أكثر أهمية من موقع (أسمرا)[٣].

وفي ٢٥ تموز (يوليو) أعلنت إيطاليا رسمياً سيادتها على مصوع، رغم أن العلم المصري كان لايزال يرفرف في (زولا) أو (زيلع). وفي ٩ ديسمبر ١٨٨٨م، عقدت إيطاليا معاهدة جديدة مع سلطان الأوسه وزعيم الدناكل استكملت بها تعزيز مستعمرة عصب، كما انتزعت منه اعترافاً (بتبعية كل ساحل الدناكل، من أمفيلا إلى رأس دوميرا). وشعرت إيطاليا بخطر كافيل الذي عاث فساداً في (كرن) وقرر الإيطاليون غزوه بعد تصفية مشاكلهم مع إمبراطور الحبشة.

العلاقات الإيطالية الحبشية:

لقد لاحظنا منذ بداية وصول إيطاليا إلى المنطقة أنها قد دأبت على إقامة علاقات طيبة مع منليك (ملك شوا)، وذلك لما تتميز به بلاده من موقع حسن كبير لتجارة أراضي الحبشة الداخلية. بالإضافة إلى أن ضمان ولاء منليك لإيطاليا يعني

١- النجم، المصدر السابق، ص١٦١.

٢- محمد لطفي جمعه، بين الأسد الإفريقي، والنمر الإيطالي، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٣٥، ص١٠٩.

٣- النجم، المصدر السابق، ص١٦٢.

سلامة حدودها في تلك الجهات. هذا ولقد كان ولاء منليك لإيطاليا ورقة رابحة في يد إيطاليا، وذلك لاستخدامهافي حالة نشوب حرب بينها وبين يوحنا ملك الحبشة الذي كان يتوجس خيفة من جراء التوسعات الإيطالية في المنطقة. وفي نفس الوقت لم تكن العلاقة بينه وبين منليك (ملك شوا) على جانب كبير من الثقة، بل كان يشوبها نوع من الحذر والخوف، وذلك لما اتصف به منليك من حنكة ودهاء وطموح.

وعند احتلال إيطاليا لمصوع، ورغم تخوف يوحنا من التوسع الإيطالي في المنطقة، إلا أنه لم يحتج رسمياً. ولكن عقب احتلالهم لـ(أرافلي) و (أركيكو)، ثم احتلالهم لـ(ساتي) في يونيو ١٨٨٥م، تخوف يوحنا واحتج لدى إيطاليا. فلهذا قررت إيطاليا إرسال بعثة إلى يوحنا لتهدئة خواطره وشرح موقف إيطاليا تجاهه. وتحركت البعثة في يناير ١٨٨٦م، ولكن المخابرات الإيطالية تمكنت من العثور على رسالة بعث بها الإمبراطور يوحنا إلى منليك تؤكد عمق وخطورة نفور الإمبراطور من الإيطاليين. ونتيجة لذلك أمرت الحكومة الإيطالية في ٨ مارس، البعثة بالعودة أدراجها. وبالطبع فقد كان هذا التصرف كما اعتبره يوحنا إساءة له، في نفس الوقت الذي كان يتحرق شوقاً لمناقشة أعدائه[1].

وتجدر الإشارة هنا أن يوحنا كان قد اتهم منليك من قبل بأنه هو الذي حرض إيطاليا لاحتلال مصوع، ويبدو أن يوحنا بنى اتهامه هذا على أساس أن طرق منليك التجارية لاتتأثر بهذا الاحتلال، وطالما أن علاقته مع إيطاليا جيدة، وتربطه بها اتفاقيات صداقة تسمح له باستخدام موانئها على البحر الأحمر، بالإضافة إلى طرقه التجارية الأخرى عبر تاجورة وساحل الصومال الشرقي.

وتجدر الإشارة إلى أن إيقاف البعثة التي كان من المفترض وصولها إلى يوحنا قد كان له أثر سيئ في العلاقات الإيطالية الحبشية، وتعتبر أول تباشير العداء بينهما، مما جعل الرأس ألولا يقوم بإرسال بعض الجماعات المسلحة من الأحباش من وكره

١- GANN, L. H. OP. CIT., P. 425.

٢- حراز، المصدر السابق، ص٩١.

المرتفع في أسمرا للتجسس على الإيطاليين في مصوع ومراقبة نشاطهم. ثم قام الرأس عدال (تيكلا هايمانون) باعتقال المهندسين الإيطاليين اللذين كانا قد فرغا لتوهما من بناء قنطرة وكنيسة في مملكته، وذلك عقب احتلال القوات الريطالية لآبار (وا) و (زولا). وفي يناير ١٨٨٥م زحف الرأس ألولا على عمندا، وأرسل إلى الجنرال جيني يطلب منه إجلاء القوات الإيطالية عن (وا) و (زولا)، وهدد بإنهاء الصداقة الإيطالية الحبشية إذا كانت القوات لاتجلو عن هذين الموضعين. ولكن الجنرال جيني لم يلبث أن أجاب من مصوع في ١٥ يناير ١٨٨٧م أن وجود القوات الإيطالية في (وا) لايتعارض مع بقاء الصداقة الإيطالية، لأن احتلال إيطاليا لها ضروري للمحافظة على الهدوء والأمن في هذه البلاد. وبدلاً من الانسحاب بادر جيني بتعزيز موقفه في (ساتي) و (وا)[١]،

وفي ٢٤ يناير ترك الرأس ألولا عنيدا وتقدم نحو سهل ايلت المجاور لساتي، ثم لم يلبث في ٢٥ يناير أن أحاط بقلعة ساتي التي كانت تدافع عنها فرقتان من القوات النظامية الإيطالية وثلاث مئة من الجنود غير النظاميين تحت قيادة الماجور (بورتيني)، وأخذ ألولا يهاجم هذه القلعة ولكن دون جدوى. وأمر الجنرال جيني في ٢٦ يناير الكولونيل دي كريستوفروا بالخروج من مونكولو على رأس مدد عسكري لإنقاذ قلعة ساتي المحاصرة[٢]. ولكن الرأس ألولا كان قد علم بنبأ هذا المدد، وبعد توغل هذه القوات الإيطالية باتجاه ساتي انقض عليها الرأس ألولا فجأة، وكان ألولا قد اتخذ موقعه مع عشرة آلاف من رجاله على سهل دوجالي. ووصفت هذه المعركة التي وقعت في ٢٦ يناير ١٨٨٧م بأنها كانت مذبحة بالنسبة للإيطاليين، حيث نجا من تلك الفرقة حوالي ثلاثين إيطالياً من مجموع ٥٥٠ جندياً، وحتى الذين فروا لاحقهم، ولم ينج منهم إلا إثنى عشر جندياً فقط[٣].

وقد رأت الحكومة الإيطالية إزاء تحركاتها العامة لتحسين موقفها في المنطقة أن

١- GANN, OP. CIT., P. 425.

٢- L0NGRIGG, OP. CIT., PP. . 21-22, 116.

٣- GANN, OP. CIT., P. 426.

MCEWAN, OP. CIT., 356.

تخطب ود منليك الثاني عاهل مملكة شوا الحبشية، حتى تضمن وقوفه على الحياد التام في حالة وقوع حرب بين إيطاليا وملك الحبشة. ومن ثم كلفت الكونت انتونيللي الذي نجح في عقد معاهدة تحالف وصداقة مع منليك في ٢٠ اكتوبر ١٨٨٧م. وحدث أن توسطت الحكومة البريطانية فأرسلت مبعوثاً إنجليزياً ليصل إلى اتفاق وصلح بين الحبشة وإيطاليا إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، خاصة وأن كلّ طرف متمسك بما يملك من الأراضي، ولايرغب في تقديم أية تنازلات(١).

وظل الحال هكذا حتى مقتل يوحنا الرابع على أيدي ثوار المهدية الذين غزوا بلاد الحبشة في مارس ١٨٨٩م. ورأى منليك بفطنته المعتادة أن يعتمد على أصدقائه الإيطاليين في التخلص من الرأس منجاشا منافسه على العرش الإمبراطوري. وكان منليك يعتمد على انتونيللي ممثل إيطاليا في بلاط شوا (منذ أكتوبر ١٨٨٤م)، وعرض منليك على أنتونيللي أن تحتل إيطاليا مدينة أسمرا عاصمة إقليم الحماسين الخصيب، حتى تمنع وصول الأسلحة إلى الرأس منجاشا منافسه الأول على العرش. وفي ٢ مايو ١٨٨٩م في قرية أو تشيالي وقع منليك معاهدة مع إيطاليا قدم فيها الكثير من التنازلات من أجل وصوله إلى عرش الحبشة. اعترفت إيطاليا في هذه المعاهدة بمنليك ملكاً على الحبشة(٢). ولكن أهم مافي تلك المعاهدة هو المادة السابعة عشرة، والتي أعطت المعاهدة شهرة لاتتصف بها أية معاهدة أخرى من المعاهدات التي عقدت بين الدولتين. ونصت على: «إن صاحب الجلالة ملك الحبشة يوافق على استخدام حكومة جلالة ملك إيطاليا في تصريف شؤونه الخارجية كلها مع الدول والحكومات الأخرى».

وإذا أمعنا النظر في شروط هذه المعاهدة نجد أنها تعالج ثلاث مسائل فقط، وهي مسألة الحدود بين الحبشة والأملاك الإيطالية، ومسألة دعم العلاقات التجارية والسياسية بين البلدين.

ورغم أن الفقرة المتعلقة بالحدود أضافت أراضٍ صغيرة نسبياً إلى أملاك

(١) حراز، ص٢٠٤.
(٢) IBID., 428 .

إيطاليا إلا أن ذلك لم يكن يرضي طموحها[1].

تأسيس مستعمرة إريتريا:

بلغت الدبلوماسية الإيطالية أوج نجاحها في شرق إفريقيا في القرن التاسع عشر بإبرام معاهدة أوتشياللي (٢ مايو ١٨٨٩م) وذيلها الإضافي (أول أكتوبر ١٨٨٩م) مع منليك الثاني، مما أظهر الحبشة أمام الدول الأوربية كمنطقة نفوذ إيطالية، كما دعم مركز إيطاليا السياسي في أملاكها على ساحل البحر الأحمر الغربي. وبذلك فقد ظهرت الحاجة في أواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلى ضرورة توحيد الأملاك الإيطالية على ساحل البحر الأحمر الغربي في مستعمرة واحدة تستطيع إيطاليا أن تزحف منها إلى قلب الإمبراطورية الحبشية وإخضاع هذه الإمبراطورية لنفوذها.

وبينما كانت إيطاليا تعمل لتدعيم حكمها في مستعمرة إريتريا، إذ مالبثت أن ظهرت بينها وبين منليك خلافات حول تخطيط الحدود بين منطقتي النفوذ. ولقد انتهزت كل من فرنسا وروسيا اللتين كانتا تعاديان إيطاليا لإصرارها على التمسك بعضويتها في التحالف الثلاثي الأوربي الموجه ضدها (١٨٨٢م) لتعملا على زيادة نار الخلاف بين إيطاليا ومنليك اشتعالاً.

واتخذت (فرنسا وروسيا) من مسألة الحماية التي فرضتها إيطاليا على إثيوبيا بموجب المادة السابعة عشرة من معاهدة أوتشياللي، وسيلة لإثارة (القومية الحبشية) ضد إيطاليا، عسى أن تحقق هاتان الدولتان من وراء ذلك بعض أطماعهما السياسية والاقتصادية في الحبشة.

١- OLIVER. ROLAND, AND GERVASE MATHEW, HISTORY OF EAST AFRICA, CLARENDCN PRESS, OXFORD, 1963, P. 383.
SABBY, OP. CIT. P. 195-6.
كذلك انظر: البراوي، الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١، ص٦١.

٢- حراز، المصدر السابق، ص٢٧١.

٣- GANN, OP. CIT., PP. 428-9.

ومع ذلك فقد أصدر الملك همبرت الأول في أول يناير ١٨٩٠م مرسوماً ملكياً وحد فيه الأملاك الإيطالية في ساحل البحر الأحمر الغربي في إقليم واحد أطلق عليه مستعمرة إريتريا (ERITREA)(*) كما نظم الإدارة المدنية في هذه المستعمرة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن إيطاليا وعقب توقيع معاهدة أوتشياللي، بدا واضحاً أنها أرادت تنفيذ برنامج توسعي قد يؤدي إلى تغيير الوضع في السودان الشرقي، وأنهم كانوا يهدفون إلى الاستيلاء على كسلا. وقد أزعج هذا التحرك نحو كسلا السلطات البريطانية في القاهرة، لأن بارنج كان يرى أن احتلال الإيطاليين لكسلا يجعل من الممكن لهم تهديد وادي النيل حتى الخرطوم، وأن تأسيس سلطة متحضرة في وادي النيل سوف يخلق كارثة لمصر، وأنه ما لم يحدث اتفاق لتحديد الأراضي التي ستكون تحت حكمهم مباشرةً فإنه من المحتمل بعد فترة وجيزة أن يحاول الإيطاليون التوسع نحو الغرب[٢].

غير أن سولسبوري كان يرى أن الموقف لايدعو للانزعاج إلى الدرجة التي أظهرها بارنج. ومن ثم أمكن تسوية مسألة الحدود بين مناطق النفوذ الإيطالي في السودان الشرقي واطلاق يد إيطاليا في احتلال كسلا والمناطق المجاورة لها حتى العطبره، إلا أن السياسة البريطانية احتفظت بحق الحكومة المصرية في استرجاع هذه المنطقة، بما فيها كسلا من إيطاليا، عندما تتهيأ للحكومة المصرية الفرصة لاستردادها.

ومن جهة أخرى فقد احتل الإيطاليون بقية الساحل الجنوبي لخليج عدن بعد آخر حدود الصومال الإنجليزي عند نقاط بندر زيادة، ثم الساحل الصومالي إلى نهر جوبا. وبدأ هذا الاحتلال الإيطالي عقب احتلال إنجلترا لخليج عدن سنة ١٨٨٤م. وفي فبراير ١٨٨٩م قبلت سلطنة (أوبيا) في الصومال الحماية الإيطالية، وفي أبريل

١- SABBY, OP. CIT., P. 190.

* أصل اسم إريتريا اشتق من: - MARE ERYTHRACUM، وهو الاسم الذي أطلقه الرومان على البحر الأحمر.

٢- بركات، المصدر السابق، ص٤٣٧.

٣- شكري، المصدر السابق، ص٤٨٨.

من العام نفسه قبلت شمالها سلطنة (ميجورتين) هذه الحماية، وقد أبرم اتفقان بين إيطاليا وإنجلترا في ٢٤ مارس و١٥ أبريل سنة ١٨٩١م لتحديد منطقة النفوذ الإيطالي. وأكملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤م

فقامت الدولتان بتسوية اقتسام النفوذ بينهما، إذ أقرت إنجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر وفي الصومال: هرر، ومعظم أوجادين، وبلاد الصومال، حتى رأس جردفوي داخلة في أملاكها[١].

معركة عدوة:

بعد انتصار الإيطاليين على المهديين في كسلا في أغسطس ١٨٩٤م، استطاع الجنرال (باراتيري) حاكم إريتريا وقائد القوات الإيطالية بها، أن يوجه كل جهوده للمسألة الحبشية من جديد. غير أن نجاشي النجاشية منليك الثاني كان قد استغل فرصة انشغال الإيطاليين بمد نفوذهم على السودان الشرقي، فراح يراسل سراً -منذ مارس ١٨٩٤م- الرأس منجاشا منافسه على العرش الإمبراطوري وحليف إيطاليا الجديد، بغية العمل على إزالة الخلاف بينهما من أجل توحيد الحبشة كلها ضد إيطاليا[٢].

وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٤م أعلن الرأس (باثا أجوسي) حاكم إقليم (أكلي قوازي) الثورة، واتخذ مدينة (عدى وقرى) قاعدة للزحف على مدينة عدوة الحبشية.

وحقق باراتيري انتصارات ساحقة على الأحباش في موقعة(قواتيب)، وزحف على تجرى وانتصر على (المنجاشا) في (ديبراهيلا) في ٩ تشرين أول ١٨٩٠م، وأعلن ضم إقليم تيجرى إلى إريتريا[٣]. واستعد الإيطاليون لغزو (عدوة)، ولكن قواتهم أصيبت بضربة موجعة في موقعة (أمبالاجي) في ٧ كانون

١- شكري، المصدر السابق، ص٤٤٩- ٤٥٠، كذلك: الرافعي، مصر والسودان، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠.

٢- حراز، التوسع الإيطالي، المصدر السابق، ص٣٧٠.

٣- النجم، المصدر السابق، ص١٦٩.

الأول (ديسمبر) ١٨٨٥م. وحاول الإيطاليون الانتقام من الأحباش، فكانت هزيمتهم الشنعاء في عدوة في الأول من آذار (مارس) ١٨٩٦م، ولقد أدت هزيمة عدوة إلى انكماش حدود إريتريا إلى (المأرب- بيليسيا- مونا). وفي ٢٦ تشرين الأول ١٨٩٦م عقدت معاهدة صلح بين إيطاليا والحبشة، وفيها رسمت الحدود بصورة مؤقتة من على خط أنهار (المأرب-بيليسيا- مونا) إلى أن تتم تسوية المشكلة نهائياً كما جاء ذلك في المادة الرابعة من المعاهدة[١].

وتعد هزيمة إيطاليا في عدوة من أفظع الهزائم التي منيت بها دولة أوروبية في تلك الجهات، مما أدى إلى خلق أزمة للحكومة الإيطالية، لدرجة أوشكت أن تؤدي بالحكومة الإيطالية إلى التنازل عن مشاريعها الاستعمارية، كما أدت إلى سقوط وزارة كرسبي وتشكيل حكومة إيطالية جديدة[٢].

١- غيث، المصدر السابق، ص٢٥٠، زاهر رياض، إثيوبيا، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة ١٩٦٦، ص١٢٤. كذلك انظر:

JONE, OP. CIT., PP. 144. 5.

OLIVER, OP. CIT., PP. 384-5.

٢- NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, OP. CIT., P. 281.

OLVER, OP. CIT.,P. 384.

الخاتمة

إذا كان القرن السابع عشر قد حمل إلى منطقة البحر الأحمر تطورات عديدة أهمها وصول قوى أوروبية مستجدة جاءت من أقصى الغرب الأوروبي بغرض السيطرة على تجارة الشرق، فإن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تبلور هذا العامل الذي مالبث أن تحول إلى صراع لايستكين من أجل السيطرة على هذا الممر المائي المهم الذي ازدادت أهميته الاستراتيجية كطريق ملاحي بافتتاح قناة السويس، التي جعلت هذه الدول الأوروبية تنتفض بقوة من أجل إيجاد نقطة ارتكاز في هذا البحر.

وماكانت الخطوات التي خطاها الأوروبيون في المنطقة في العقد الخامس من القرن التاسع عشر إلا إجراءات احترازية، كلٌ لسبق غيره من الدول الأخرى، إلا أنها كانت النواة، أو البذرة التي زرعها كل قطب من أقطاب هذا الصراع في المنطقة التي رآها تناسبه وتناسب مصالحه. وفي تلك الفترة كانت بريطانيا هي القوة الوحيدة المسيطرة على المنطقة بحكم وجودها في عدن منذ ١٨٣٩م، بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت على استعداد لمنع أي من الدول الأوروبية الأخرى من الدخول إلى مجال مواصلاتها الحيوي (البحر الأحمر) إلى مستعمراتها في الهند.

ومن المؤكد أن بريطانيا كانت من أهم أقطاب الصراع الذي شهدته المنطقة في تلك الفترة، ورغم أنها كانت قد بذلت أقصى جهودها لإبعاد منافسيها الفرنسيين عن المنطقة إلا أنها لم تنجح كلية في ذلك، فقد كان للفرنسيين وجودهم المؤثر في المنطقة، ولو أنها تمكنت إلى حد كبير من عدم توسع وانتشار هذا النفوذ. ونجد في خضم هذا الصراع الفرنسي البريطاني في منطقة البحر تطلع إيطاليا عقب اكتمال وحدتها إلى إيجاد موطئ قدم فيه، وما كان من بريطانيا إلا لتنتهز فرصة المنافسة الفرنسية لها، فتحتضن أطماع وآمال وخطط إيطاليا في المنطقة، وتجعلها حجرة عثرة

في طريق توسع فرنسا وآمالها في المنطقة.

كل هذا والمنطقة جميعها، أو في معظمها تخضع للسيادة العثمانية التي كانت ضعيفة لحد كبير في ممارسة حقوق سيادتها في المنطقة، بدرجة لا تجعلها تعيق أو توقف أياً من هذه الدول. ولكن وجود مصر في الساحل الغربي للبحر الأحمر كان يمثل الصوت الصارخ المدافع عن هذه السيادة العثمانية، والحقوق الإقليمية لمصر. ولكن سطوة الدول الأجنبية، وجبروت إنجلترا لم يدع لمصر مجالاً للدفاع عن نفسها، ناهيك عن أملاكها في البحر الأحمر (الساحل الغربي).

وبحلول العقد الثامن من القرن التاسع عشر أخذ الصراع والتسابق الدولي على مناطق البحر الأحمر يحمل طابعاً آخر، بعد أن اتخذ في البداية شكل معاهدات الصداقة والتجارة وشراء بعض الأراضي لإنشاء محطات لتزويد السفن كما كانوا يزعمون، وذلك نظير مبالغ زهيدة يدفعونها لشيوخ وزعماء تلك المناطق. ثم تطورت هذه الأساليب شيئاً فشيئاً من معاهدات الصداقة إلى معاهدات الحماية التي جرّت الزعماء المحليين إلى أوضاع لا يدركون مخاطرها، وقد استغلت الدول الأوروبية جهل هؤلاء الزعماء وافتقارهم للوعي السياسي.

وتعتبر أحداث العقد الثامن من القرن التاسع عشر ابتداء من التسلط البريطاني على مصر، هي ذروة الصراع في منطقة البحر الأحمر، والتي تمخضت عنها مؤشرات كثيرة كان لها أثرها حتى اليوم في خارطة البحر الأحمر السياسية. ففي الجزيرة العربية عملت القوتان المهيمنتان عليها إلى تجزئة وحدتها، وكان الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن من العوامل المؤكدة لتجزئة وحدة هذا الجزء، وذلك إدراكاً من بريطانيا للأهمية الكامنة في استراتيجية الجزيرة العربية لتأمين طرق مواصلاتها إلى الهند، مما جعلها تعمل على الاحتفاظ بهذا الموقع الهام أطول فترة ممكنة. وبالتالي نجم عن هذا الأسلوب ذلك (الصدع) الذي مازال ماثلاً بين شقي اليمن الواحد(*).

أما في الساحل الغربي للبحر الأحمر فلم تأل الدول الاستعمارية الأوروبية

* أنوه إلى أن إعداد هذه الدراسة قد تم قبل الأحداث الأخيرة التي تشهدها المنطقة منذ بداية التسعينات.

جهداً في سبيل تفتيت ذلك الجزء من المنطقة. فأصبحت بلاد الصومال الواحدة مقسمة إلى ثلاثة: صومال فرنسي (جيبوتي حالياً)، وصومال إنجليزي، وصومال إيطالي. أما منطقة هرر فقد كانت من نصيب الحبشة التي احتلتها عام ١٨٨٧م.

أما ذلك الجزء من الساحل الغربي للبحر الأحمر، والذي عرف بساحل الدناكل- وكان يطلق عليه العثمانيون والمصريون بلاد البوغوص- قد شهد أهم أحداث تلك المنطقة، وتلاعب الأيدي الاستعمارية الأوروبية، التي أدت في النهاية إلى تكوين مستعمرة إريتريا الإيطالية. ليس هذا فحسب، فقد أخذت إريتريا منذ أن وطأت أقدام الإيطاليين أرضها تعاني من وطأة الاستعمار حتى يومنا هذا.

ولا مناص من الإشارة إلى أن إريتريا عقب هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية احتلت من قبل الحلفاء، وسلمت لبريطانيا في فترة حكم انتقالية. وبعد مؤامرة دولية (تقرر منح إريتريا استقلالاً ذاتياً وتوحيدها مع الحبشة فيدرالياً). وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢م دخل قرار الأمم المتحدة حيز التنفيذ، ومنذ ذلك الحين وحتى كتابة هذه الأسطر يتعرض الشعب الإريتري إلى أقسى أنواع الاستعمار الفاشي. ولما كانت الجذور التاريخية لقضية الشعب الإريتري قد تكونت ضمن الفترة التي شملها هذا البحث بالدراسة والتمحيص، فقد رأيت من واجبي أن ألخص ما لمسته من حقائق حول هذا الموضوع، وذلك لتنفيذ الادعاءات الإثيوبية، والتي تصر على (أن إريتريا جزء لايتجزأ منها).

احتلت إيطاليا عدة أجزاء من إريتريا بين ١٨٦٩ و١٩٠٣م ولم تأخذ أي جزء منها من الحبشة. فقد كان لهذه المنطقة طابعها الخاص على مر العصور، حيث كانت تخضع لزعماء محليين، يحكم كل واحد منهم الجزء الخاص به من ولاية أو سلطنة، وسكان هذه المناطق معظمهم مسلمون. وعمدت إيطاليا منذ بداية وصولها إلى المنطقة إلى عقد اتفاقيات الولاء والصداقة والحماية وشراء الأراضي من هؤلاء الشيوخ إلى أن أكملت إيطاليا تأسيس مستعمرتها في هذا الساحل. ولم يكن بين إيطاليا والحبشة حتى تلك الفترة أي نوع من الخلاف حول أن هذه الأراضي التي تحتلها هي جزء من الحبشة.

بدأ الخلاف بين إيطاليا والحبشة عقب معاهدة أوتشيالللي ١٨٨٩م، أو بالأحرى عقب اكتشاف منليك ما تعنيه المادة السابعة عشرة منها، وما توضحه من أطماع إيطالية في أراضي الحبشة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن منليك اعترف بمقتضى هذه المعاهدة «بسيادة ملك إيطاليا على المستعمرات التي تسمى بالممتلكات الإيطالية على ساحل البحر الأحمر».

أدى في النهاية هذا الخلاف حول معاهدة أوتشيالللي إلى تعكير الصفوة بين إيطاليا والحبشة، أدى إلى صدام مسلح بينهما، وهزيمة الإيطاليين في واقعتي أمبالاجي وعدوة المشهورتين (١٨٩٥- ١٨٩٦م)، وارتداد إيطاليا عن الحبشة إلى الأراضي الإريترية، وإرساء العلاقة بين البلدين على إبرام الصلح في ٢ أكتوبر ١٨٩٦م.

وعلى الرغم من أن الأحباش أثناء معركة عدوة كانوا بالفعل قد طاردوا الإيطاليين حتى (أديجرات) في الأراضي الإريترية، وضربوا حصاراً على قلعتها، مما جعل موقفهم أقوى من إيطاليا، وإلى أنهم بموجب تلك المعاهدة أقروا الحدود بينهم وبين المستعمرة الإيطالية، ولم يطالبوا بأي جزء منها. وحددت المادة الرابعة منها مراعاة حدود المأرب- بيلسيا-مونا كحدود بين إريتريا والحبشة.

وعليه لو كانت الحبشة مقتنعة تمام الاقتناع بأن إريتريا، أو تلك الأراضي التي تمتلكها إيطاليا جزء منها، لما قامت بالموافقة على تلك المعاهدة والحدود التي وضعتها، وهي في مركز القوة. بل العكس لكانت تمسكت تماماً بما تقتنع به.

وإذا رجعنا قليلاً إلى الوراء نجد أيضاً أن القوى الاستعمارية كانت قد أتاحت الفرصة للحبشة بمنحها منطقة البوغوص بمقتضى معاهدة عدوة بين الحبشة ومصر وبريطانيا في عام ١٨٨٤م، إلا أن الحبشة لم تتخذ أية خطوة تجاه تلك المنطقة. كما أن منليك قد دعا إيطاليا إلى احتلال مقاطعة أسمرا في رسالة تاريخها ١٠ آذار (مارس) ١٨٨١م. وبالطبع لو كان منليك مقتنعاً بأن هذه الأراضي تعود للحبشة لما دعا إيطاليا لاحتلالها، وهو يسعى في نفس الوقت ليكون الإمبراطور على عرش الحبشة.

وأخيراً رأت الحكومة الإيطالية أن ما مايردده الرأي العام في إيطاليا حول الكارثة التي منيت بها في عدوة لم يعر انتباهاً إلى أن إيطاليا تحولت إلى مهمة أبقى أثراً في تاريخ استعمارهم في شرق إفريقيا، وهي تحقيق أملها في مستعمرة إريتريا واكتمال حدودها، والتي استقرت نهائياً بفضل اتفاقيات الحدود بين بريطانيا والحبشة ومصر وحكومة السودان في الفترة مابين (١٨٨٧ - ١٩٠٨م).

وهكذا تمت هذه الصفحة التاريخية التي وضح فيها جلياً أهمية إبعاد الدول الاستعمارية عن المنطقة. فإن مادار من صراع ويدور حتى الآن حول البحر الأحمر إنما هو صراع تاريخي ودولي متداخل مع بعضه البعض وإن اختلفت وسائله وأشكاله. وعليه لا بد من قطع الطريق أمام الدول الكبرى ومحاولة إبعادها عن المنطقة بعدم منحها أية امتيازات تهيئ لها موطئ قدم في المنطقة بإقامة قواعد عسكرية، أو أية امتيازات أخرى ينجم عنها محاولة إملاء شروطها ووسائلها لزرع أيديولوجيتها وأفكارها وسياساتها المتطرفة. وتقف خارطة إفريقيا الشرقية، وسواحل البحر الأحمر شاهداً على ذلك.

أصبحت الآن منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي إحدى بؤر الصراع القابلة للانفجار في أي وقت، ولقد زاد الطين بلة قيام دولة الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، ومحاولة إسرائيل التغلغل إلى منطقة السواحل الغربية للبحر الأحمر، لاسيما والعلاقة بينها وبين إثيوبيا وطيدة.

وكل ما أستطيع قوله في ختام هذه السطور إن مسؤولية حماية البحر الأحمر وأمنه تقع على عاتق الدول المحيطة به، وتتمثل في عدم التهاون في أية بقعة من بقاعه، بخلق سد منيع في وجه أية محاولة تدخل أجنبية سواءٌ كانت مباشرة أو غير مباشرة.

مصادر البحث

المصادر العربية:

أولاً- الوثائق

(١) وثائق الخارجية الإيطالية حول احتلال إريتريا، بإشراف كالوجوليو، ترجمة ونشر البعثة الخارجية لجبهة التحرير الإريترية، قوات التحرير الشعبية، الإدارة السياسية للجيش، دمشق، ١٩٧٨م.

(٢) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ج١، ج٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

(٣) شوقي الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩م)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، بلا تاريخ.

ثانياً- المؤلفات:

١- ابن إياس، بدائع الزهور في واقع الدهور، ج٤، القاهرة، ١٩٦٠، طبعة ليدن.

٢- ابن حوقل، صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩.

٣- أجيه يونان جرجيس، البحر الأحمر ومضايقه بين الحق العربي والصراع العالمي، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧.

٤- أحمد إبراهيم دياب، العلاقة بين جدة وسواكن في فترة الحكم العثماني، مصادر تاريخ الجزيرة العربية ج٢، مطابع جامعة الرياض، ١٩٧٩.

٥- السيد يوسف نصر، الوجود المصري في إفريقيا (١٨٢٠-١٨٩٩م)، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨١.

٦- أمين سعيد، الدولة العربية المتحدة، ج١، تاريخ الاستعمار في بلاد العرب، مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه في مصر، بلا تاريخ.

٧- إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج٢، القاهرة، ١٨٩٤.

٨- السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، (١٩٠٤-١٩٤٨) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٣.

٩- إبراهيم خلف العبيدي، (الحركة الوطنية في الجنوب العربي المحتل- ١٩٤٥-١٩٦٧). رسالة دكتوراة في التاريخ الحديث، مقدمة إلى كلية الآداب- بجامعة بغداد، ١٩٧٩.

١٠- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩.

١١- جلال يحيى، البحر الأحمر والاستعمار، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٣.

١٢- جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩.

١٣- جلال يحيى، مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، إسكندرية، ١٩٦٧م.

١٤- جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، بلا تاريخ.

١٥- جلال يحيى، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان، مكتبة النهضة المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٥٩.

١٦- جلال يحيى، سواحل البحر الأحمر (التسلط البريطاني على مصر) مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠.

١٧- جاليناس نيكيتينا، قناة السويس ملكية وطنية للشعب المصري، ترجمة إبراهي
عامر، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.

١٨- جميل مصعب، القضية الإريترية، منذ تسويات الحرب العالمية الأولى، دراس
نظرية وميدانية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.

١٩- جامعة عين شمس، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث، البحر الأحـ
في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٠- حمدي طاهر، جيبوتي، أمن البحر الأحمر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة
١٩٧٧.

٢١- حمزة علي إبراهيم لقمان، تاريخ الجزر اليمنية، مطبعة يوسف وفليب
الجميل، بيروت، ١٩٧٢.

٢٢- خليل أحمد إبراهيم، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، دار الكتب
الموصل، ١٩٨٣.

٢٣- رفعت الجوهري، ساحل المرجان وصحراء البحر الأحمر، الدار القومي
للطباعة والنشر، بلا.

٢٤- رجب حراز، إريتريا الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الهنا
للطباعة، ١٩٧٤.

٢٥- رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، وتأسيس مستعمرتي إريتري
والصومال، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠.

٢٦- راشد البراوي، الأحباش بين الإقطاع والعصر الحديث، مكتبة النهضـ
المصرية، القاهرة، ١٩٦١.

٢٧- زاهر رياض، السودان المعاصر، منذ الفتح المصري حتى الاستقلال،
(١٨٢١-١٩٥٣)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٨- سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية، منشورات مؤسسة الصبان وشركاؤه، عدن، ط٢، بلا تاريخ.

٢٩- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٥٥.

٣٠- شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ج٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.

٣١- شوقي الجمل، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١.

٣٢- شوقي الجمل، قصة الاستعمار في إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٩.

٣٣- شوقي الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

٣٤- صبري فارس الهيتي، الأهمية الجغرافية لمضيق باب المندب، الندوة الفكرية (المواصلات في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ أغسطس ١٩٨٢.

٣٥- صلاح الدين الشامي، السودان دراسة جغرافية، منشأة المعارف، إسكندرية، ط٢، ١٩٧٣.

٣٦- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥.

٣٧- عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، دار عطوة للطباعة، بلا مكان، ١٩٨٥.

٣٨- عبد الباري النجم، خليج العقبة ومضائق تيران، مطابع الجمهورية، الموصل، ط١، ١٩٦٨.

٣٩- عبد الباري النجم، إريتريا شعباً وكفاحاً، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧١.

٤٠- عمر رضا كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٤٤.

٤١- عطية القوصي، تاريخ دولة الكنوز الإسلامية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.

٤٢- عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند (رسائل الأهالي)، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٣٥.

٤٣- عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٤٤- عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨.

٤٥- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ط١ ،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨.

٤٦- عبد الفتاح أبو علية، مصادر تاريخ الجزيرة العربية الحديث، والمعاصر، دار المريخ للنشر، الرياض ط١، ١٩٧٩.

٤٧- عبد الواسع بن يحيى الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٤٧.

٤٨- عبد العزيز إسحاق، نهضة إفريقيا، القاهرة، ١٩٧١.

٤٩- فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

٥٠- فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بلا تاريخ.

٥١- فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢- ١٩١٨م) الهيئة

العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥ .

٥٢- ممتاز العارف، إريتريا بين احتلالين، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩ .

٥٣- ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥ .

٥٤- مصطفى مراد الدباغ، الجزيرة العربية، ج١، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣ .

٥٥- محمود كامل، اليمن شماله وجنوبه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨ .

٥٦- مكي شبيكه، السودان في قرن، ط٣، مطبعة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦١ .

٥٧- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٦٣ .

٥٨- محمد بن أحمد عيسى العقيلي، تاريخ المخلاف السليماني، ج٢، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦١ .

٥٩- محمد كمال عبد الحميد، الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، مكتبة مصر، القاهرة، ط٤، بلا تاريخ .

٦٠- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧ .

٦١- محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٤٨ .

٦٢- محمد لطفي جمعه، بين الأسد الإفريقي والنمر الإيطالي، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٣٥ .

٦٣- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٦ .

٦٤- نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ .

٦٥- وليد محمد جرادات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، ط١، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٦ .

ثالثاً - الدوريات:

١- رأفت غنيمة الشيخ، جزر البحر الأحمر الإفريقية، مجلة المؤرخ العربي، العدد العشرين، ١٩٨١ .

٢- علي عجيل منهل، البحر الأحمر وجزره، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، عدد ٤٠، ١٩٨٠ .

٣- فلاديمير تسيف- بو- أ، البحر الأحمر وظواهره المحيطية الشاذة، ترجمة د. علي عبد الكريم، مجلة دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٢، ١٩٧٥ .

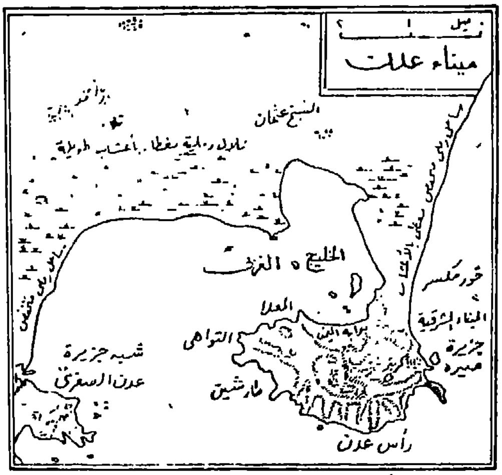
٤- محمد توفيق، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٧، ١٩٧٩ .

٥- قناة جبارة، أخبار الشرق الأوسط، بحث مترجم عن الإنجليزية، جامعة الدول العربية، الاستعلامات والنشر، المطبعة العالمية، القاهرة.

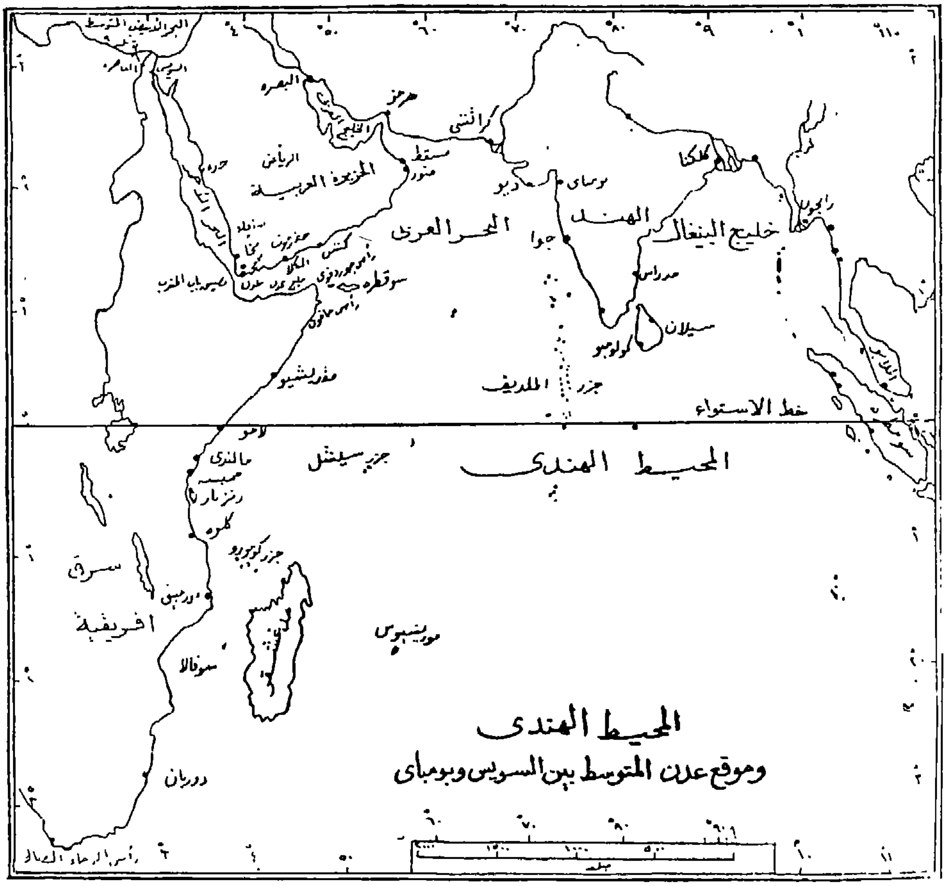
رابعاً - المصادر الأجنبية:

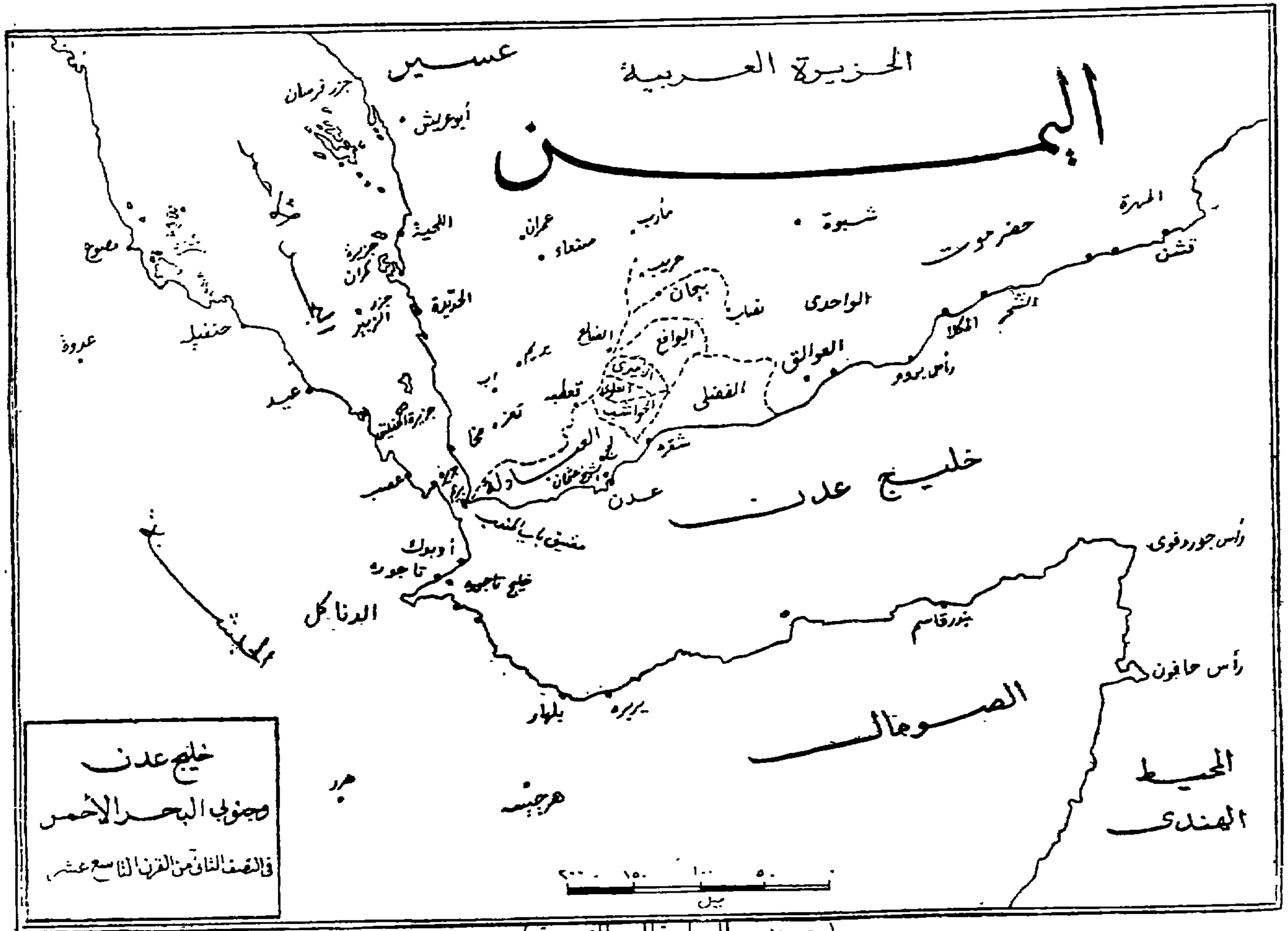
1 - AL - AMR, SALEH. MUHAMMAD, THE HIJAZ UNDER THE OTTOMAN RULE (1869 - 1914), RIYAD UNIVERSITY PUBLICATIONS, 1978.
2 - AVRAM, BENNO, THE EVALUATION OF THE SUEZ CANAL STATUS. FROM 1869 UP TO 1956, PRESNTE AL UNIVERSITE DE GENEVE POUR L'OBTENTION DU DOCTEUR ES' SCIENCES POLITUES, AMBILIY COOPERATIVE, (LES PRESSES DE SAVOIE), 1958.
3 - BURY, G. WUMAN, ARABIA INFELIX OR THE TURK IN YEMEN, MACMILLAN AND CO., LIMTED, LONDON, 1915.
4 - SURTON, RICHAND F., FIRST FOOTSTEPS IN EAST AFRICA, J.M. DENT. & SONS LTE, LONDON, 1910.
5 - BULLARD, SIR READER, BRITAIN AND THE MIDDLE EAST FROM THE EARLIEST TIMES TO 1950, GAINS PRESS, 1951.
6 - DAVIDSON, BASIL, AFRICA, A HISTORY OF A CONTINENT, WEIDENFELD, & NICOLSON, 20NEW BOND STREET, LONDON, 1966.
7 - ESCHAL BACHER, RUTH LAPIDOTH, THE RED SEA AND THE GULF OF ADEN, MARTINUS NJHOFF PUBLISHERS, LONDON, 1982.
8 - FARID, ABDEL MAJID, THE RED SEA PROSPECT FOR STABILITY, STMARTIN'S PRESS, LONDON.
9 - FIELDEN, D.G., THE POLITICAL GEOGRAPHY OF THE RED SEA REGION, UNIVERSITY OF DURHAM, SERIES NO. 13, 1973.
10- GANN, L. H., AND PETER DUIGHAN, COLONIALISM IN AFRICA, 1970-1966, VOL. l, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1969.
11- HOSKINS H. L., BRITISH RUATES TO INDIA, FRANK CASS & CO. LTD., 1966.
12- JACOB, HAROLD, KINGS OF ARABIA, MILLS & BOON LIMITED, LONDON, 1923.
13- JONES, A. H., AND MORRE AHISTORY OF ETHIOPIA, THE CLARENDON PRESS, OXFORD, 1974.
14- LONGRIGG, STEPHEN, SHORT HISTORY OF ERITREA, OXFORD, 1945.
15- MCEWAN, P.J.M., NINETEENTH - CENTURY AFRICA, OXFORD UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1968.
16- MARSTON. THOMANS E, THE BRITAIN'S IMPERIAL ROTE IN THE RED SEA AREA " 1800 - 1878 " THE SHOE STRING PRESS, U, S. A., 1961.
17- OLVER, ROLAND GERVASE MATHEW, HISTORY OF EAST AFRICA, CLARENDON, PRESS, OXFORD, 1963.

18- PLAUFAIR, ROBERT L., AHISTORY OF ARABIA FELIX OR YEMEN, PHILO PRESS, AMSTERDAM. 1970.
19- PARNY, V.J., A HISTORY OF THE OTTOMAN EMPIRE TO 1730. CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1970.
20- SERJEANT, R.B., THE PORTUGESE OFF. THE SOUTH ARABIA COST, THE CLARENDON. PRESS, OXFORD, 1963.
21- SABBY, OTHMAN SALEH, THE HISTORY OF ERITREA, DAR AL-MASIRAH, BEIRUT.
22- THOMPSON, VIRGINIA AND RECHARD ADLOFF, DJIBOUTI AND THE HOREN OF AFRICA, STANFORD UNIVERSITY PRESS, CALIFORNIA, 1968.
23- THE NAVAL INTELLIGENCE DIVISION, SUB - CENTRE, WESTERN ARABIA. AND THE RED SEA, OXFORD, 1946.



(عن كتاب عدن والسياسة البريطانية)

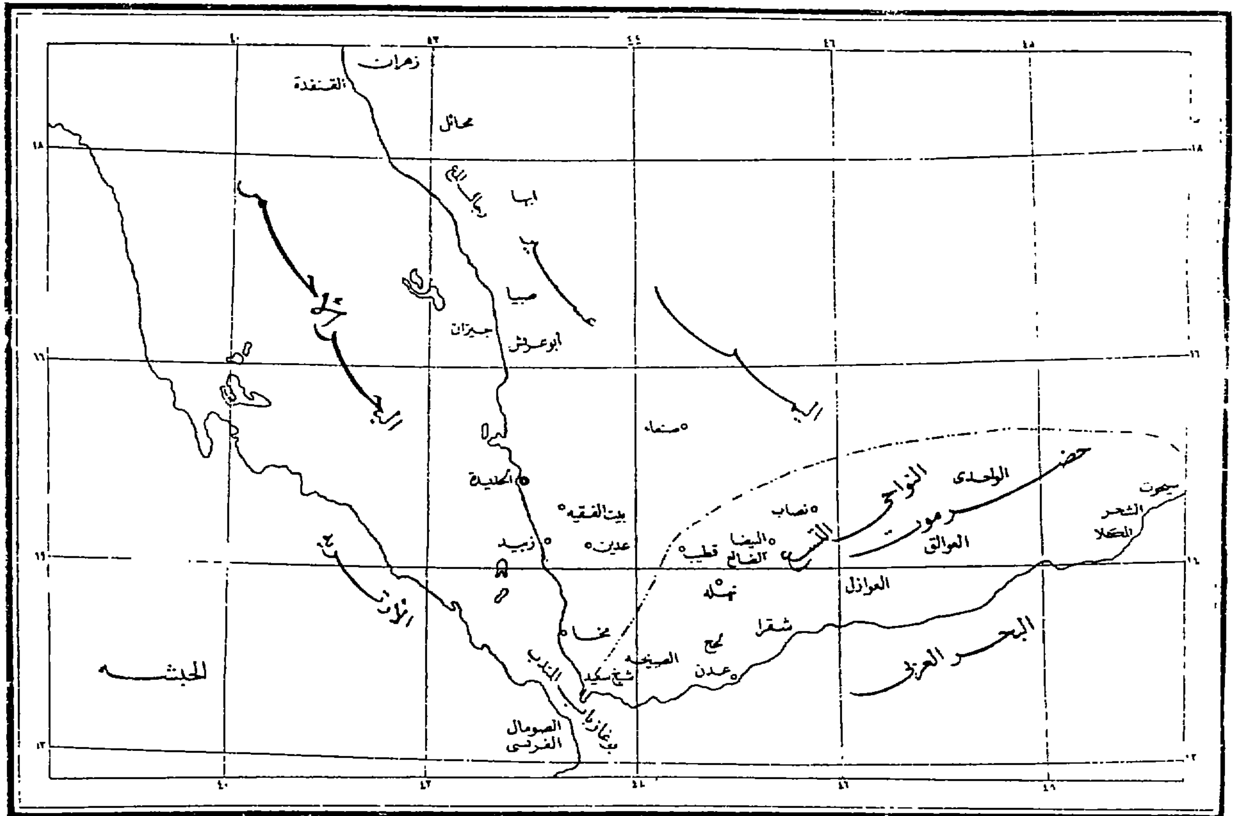




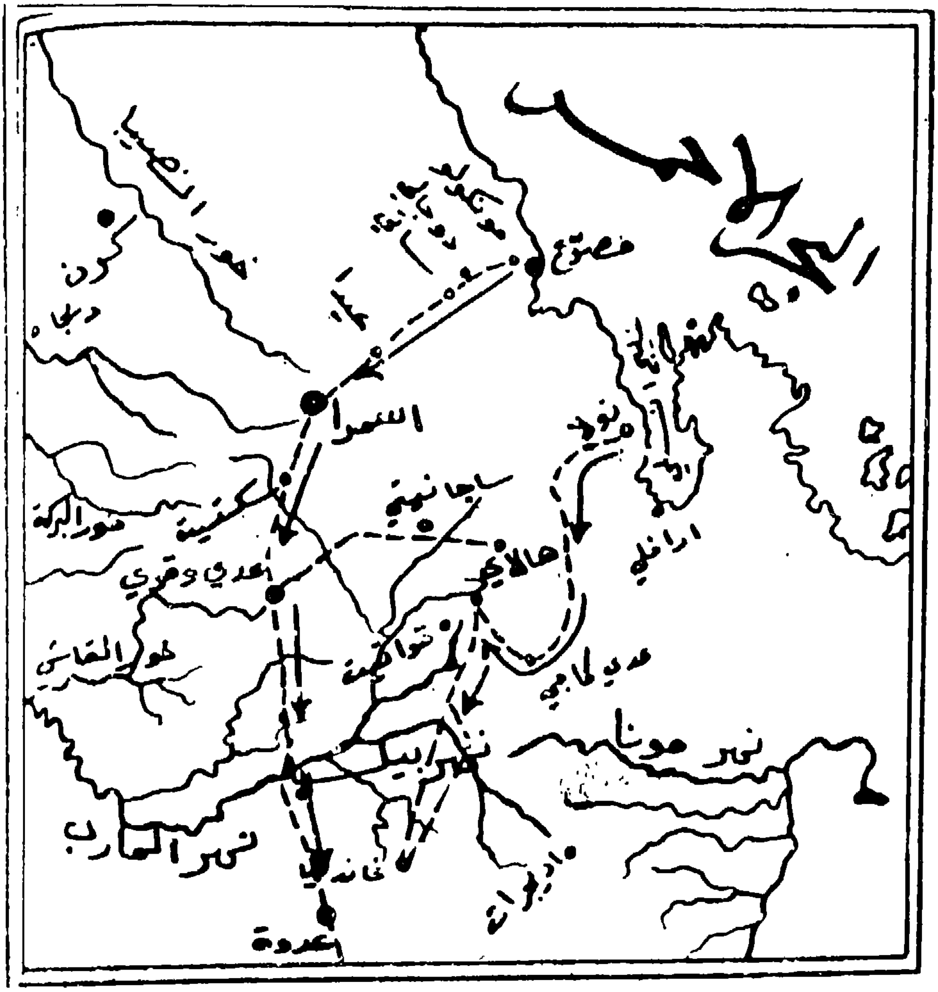
خليج عدن
وجنوبي البحر الأحمر
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

(عن عدن والسياسة البريطانية)

اليمن السفلى



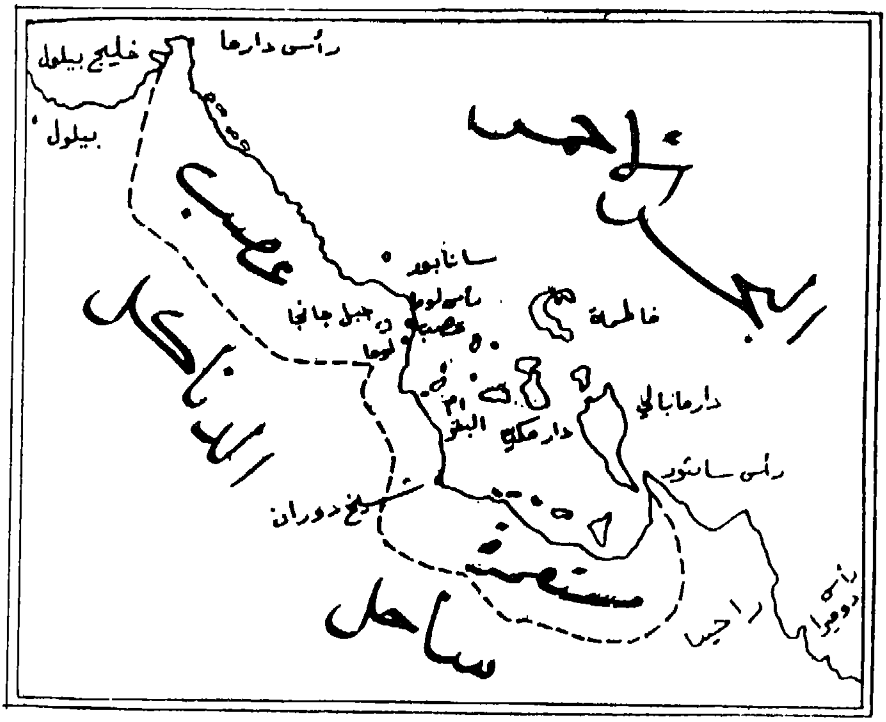
(عن كتاب الدولة العربية المتحدة)



التوسع الايطالى فى الاقاليم الداخلية

وتشكل انهار « مونا ، بيلسيا ، المارب » الحدود الجنوبية لارتريا

(عن كتاب ارتريا شعبا وكفاحـــــا)



مستعمرة عصب مبينا عليها اهم المواقع التى احتلها الايطاليون
بين ١٨٦٩ - ١٨٨٣

(عن كتاب ارتريا شعبا وكفاحـــــا)

الفهرست

الموضوع



المؤلفة في سطور

- أماني إبراهيم محمد الأمين
- حصلت على الشهادة الإبتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس مدينة (الخضارف) بالسودان.
- خريجة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٦٤م. تخصص أدب إنجليزي.
- حصلت على دبلوم عالي في التاريخ الحديث من مركز البحوث والدراسات العربية بغداد ١٩٨٦م.
- نالت درجة الماجستير في التاريخ الحديث من مركز البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٩٧م.
- باحثة وكاتبة مقالات، لها عدة بحوث ودراسات حول البحر الأحمر والقرن الإفريقي.
- تعمل حالياً: مساعد مدرس بجامعة صنعاء.